كلية الشرطة

فلسفة الأمن
و
الأمن القومي

الجذور . المفاهيم . الفروع

تأليف

اللواء / محمد عبد الكريم نافع

إهداء ٢٠١٦
هيئه الرقابه الاداريه
جمهورية مصر العربية

فلسفة الأمن

و

الأمن القومي

الجذور . المفاهيم . الفروع

تأليف

اللواء / محمد عبد الكريم نافع

بسم الله الرحمن الرحيم

"ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي"

صدق الله العظيم

مقدمة

هذه هى المرة الرابعة التى أجلس فيها لنفسى وأقف ورائى مراجعاً خطاى فى كل ما كتبته عن الأمن القومى . فلقد مر زمن ليس بالقليل على أولى كتاباتى التى ظهرت تحت عنوان « الأمن القومى » وكانت فى حقيقتها أولى أرهاصات الحديث العلمى فى هذا المجال .

ولقد ساهم ذلك الجهد المتواضع فى إلقاء بعض الضوء على مفهوم الأمن القومى والأفكار التى أنبثق منها المفهوم والعمليات التى تتفرع عن الأمن القومى ، إلا أنه بالنسبة لى كان مجرد وضع إطار لخطة معالجة ذلك المفهوم الذى أثبتت دراسته أنه يشمل مساحة النشاط اليومى فى الدولة . وكان لما ظهر لى خلال البحث من ثقل قدر ذلك المفهوم أثراً أدخل على نفسى الرهبة مخافة الزلل فى هذا الطريق الوعر .

ولقد كان لتشجيع السيد / حسن أبو باشا وزير الداخلية أثره العميق فى مواصلتى الاندفاع بخطى أكثر ثباتاً — عندما عرضت عليه مسودة كتاب « أمن الدولة المصرية » وقبل أن كان نائباً لمدير مباحث أمن الدولة — عندئذ قرأ مشروع الكتاب بفكرة الثاقب ، وعندما طلبت منه التعقيب عليه قال لى : ماذا تريد منى أن أقول — لقد فلسفت على أمن الدولة ووضحته على أسس علمية . منذ ذلك الوقت وأنا أقلب فى رأسى فكرة التعمق إلى أبعد من الأفكار التى عرضت فى الكتابين وشطح بى الخيال كثيراً إلى الوصول إلى حد وضع ملامح فلسفة للأمن كمفهوم عام .

وعندما طلب إلى من المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية تقديم بحث عن تطور الأمن السياسى فى مصر - كانت الفرصة الثالثة التى أضع فيها أمامى كل ما تبلور فى فكرى من نقاط يمكن أن ترتكز عليها فلسفة الأمن .

وأخيراً والفضل دائماً يعود إلى معهدى - كلية الشرطة - لقد كان لتعديل منهج الدراسة للأمن القومى وراء الدفعة الأخيرة التى تبلورت عن هذا الكتاب - فلسفة الأمن والأمن القومى .

رؤية أكثر عمقاً وفهماً أكثر وضوحاً وعلامات بارزة لتتبع كل نواحى الفكر والعلم الإنسانى بجذور فكرة الأمن القومى وصـــلاته العضوية بحركة الإجتماع البشرى .

فكانت ركائز فلسفة الأمن بالمفهوم العـــام والمطلق لمعنى الأمن ، منطلقاً لكثير من الأفكار التى عولنا عليها فى الكتابة عن الأمن القومى كما أفادت كثيراً من الزوايا التى كانت ظلال سوء الفهم تلفها خاصة فكرة التناقض بين أمن الفرد وأمن المجتمع وما برز من تزاوج أبدى بينهما .

كذلك فإن ركائز فلسفة الأمن قد كشفت عن منطلقات لفلسفة أخلاقية أمنية - منطلقات الخيرية فى عمل رجل الشرطة وميثاق الشرف الذى ينبثق من جوف معنى الأمن وهو ما نزمع بمشيئة الله إذا أتاح لنا الأجل أن نتجه إليه .

هذه ومضات حول هذا الكتاب أرجو أن ينال الرضا والقبول هو عمل أردت به وجه الله والوطن والشرطة لم أشأ كما نصح بعض الأخوة

أن أطرحه فى الأسواق إيماناً بأن مكانه فى رحاب معهدى يحقق الغاية منه ويرد بعضاً من الدَّين .

سلام على الوطن الحبيب فما أقل ما نعطيه وما أجزل ما يفيض علينا به .

(وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
« صدق الله العظيم »

(وسلام على المرسلين والحمد رب العالمين)

لــــواء

محمد عبد الكريم نافع

* دبلوم ماجستير الفلسفة وعلم النفس
* دبلوم أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن
* دورة مكافحة الإرهاب المنظم (الفتن)
بفورت براج بالولايات المتحدة

فهرست

الباب الأول

فلسفة الأمن

(هـ)

الباب الثانى

الأمن القومى وتطوراته فى مصر

الباب الأول

فلسفة الأمن

الفصل الأول : المفهوم الإنساني للأمن .

الفصل الثاني : الجذور الاجتماعية للأمن القومي .

الفصل الثالث : منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون .

الفصل الأول

المفهوم الإنساني للأمن

تمهيـــــد : المفهوم المعاصر للأمن .

المبحث الأول : الأمن مطلب إنساني .

المبحث الثاني : المفهوم العام للأمن .

المبحث الثالث : الأمن شعور وإجراء .

تمهيد

(المفهوم المعاصر للامن)

أن النظرة الفاحصة المدققة ترى تطوراً ملحوظاً فى نطاق المسؤوليات الداخلية للدول فى هذه الحقبة فى الربع الأخير من القرن العشرين .

لقد أمتدت تدخلات الدول حتى الرأسمالية منها - إلى نطاقات لم تكن تمتد إليها قبلها - الدول الرأسمالية - قد تسللت متداخلة إلى منطقة كانت تعتبر محرمة ونعنى بهـا نطاقات النشاط الاقتصادى والإجتماعى للفـرد . وإذا كانت الأيديولوجات - المجتمعية - كالشيوعية والاشتراكية بجميع تفرعاتها تسمح لنفسها بالتدخل فى هذين النطاقين بطبيعة الامور - إلا أن إمتداد هذا التدخل إلى الدول الرأسمالية جدير بالفحص والتدبر والبحث وراء تلك الظاهرة[1] . ولو شئنا أن نتتبع الامثلة على هذا التدخل لافردت لها صفحات إلا أن المنصف الموضوعى لايستطيع أن يجادل فى هذه الحقيقة التى أصبحت سمة العالم فى هذه الايام .

ومما لاشك فيه أن هذه المخالطة بين الأيديولوجيات والتدخلات بين الافكار كانت نتيجة لزيادة التقارب بين الشعوب ولا نقصد التقارب هنا

---

(١) صدر فى الولايات المتحدة أخيراً قانون بإنشاء صندوقاً خاصاً للتأمين ضد البطالة بعد أن وصل معدلها إلى ٩ر٢ ٪ - ويمول ذلك الصندوق من رسم إضافى يوازى ٥ سنتات على لتر البنزين (المؤلف) .

بمعنى التفاهم وإنما نعنى به ذلك التقارب الذى أدخلته ثورة التكنولوجيا فى مجالات الاتصالات التى سمحت لكل فرد فى العالم أن يعيش أحداث التراجيديا السياسية العالمية وهى ساخنة يتابع وقائعها ويخفق قلبه تأثرا بنبضها وإيقاعها ، وهذا أمر جـــد خطير إذا ما وضعنا فى إعتبارنا أن الإنسان يكون أمام ذلك النوع من الأحداث إنساناً متجرداً من عقيدته السياسية وجنسيته الدولية وموقفه من القضايا العامة — فهو يتأثر بتلك الأحداث بإعتباره واحد من النوع الإنسانى ، شاء ذلك أم أبى ، وعى هذا أو لم يع ، فهو منذ البداية إنسان وهو فى النهاية ذلك الإنسان . ومكمن الخطورة أن هذه الإنطباعات تتسلل من وعى المشاهد لها حيث تكمن فى منطقة اللاوعى فى نفسه متربصة الظهور مرة أخرى ملونة لإنطباعاته وردود فعله أزاء الأحداث التى تعايشه أو تصادفه فى وطنه — وأظهر دليل ذلك هو تفشى موجات العنف فى شتى أنحاء العالم فى سرعة غريبة منذ ستينات هذا القرن ، فاصطبغت به تعاملات الشعوب مع حكوماتها حتى تلك الشعوب المتحضرة . وللأسف لقد كانت أعرقها ديمقراطيه هى التى فتحت الطريق من خلال ثورة الشباب عام ١٩٠٨ فى فرنسا. ونتابع حديثنا مدللين على وحدة الإنطباع الإنسانى بالحدث لندعو القارىء أن يتفرس وجوه مجالسيه فى غفله منهم لحظة إذاعة نبأ فى جهاز التليفزيون عن حادث فى دولة لاترتبط بنا بأدنى الارتباطات ، بل أن وقع أسقاط طائرة الركاب الكورية بالصواريخ السوفيتية قد أحدث موجة الغضب

والانفصال بين أبناء الشعب المصرى لاتقل فى كثير عما يتحرك به شعورنا نحو أحداث الوطن العربى .

والقضية إذن هى أنه قد أصبح فى حدود دائرة التصور أن يتحرك الرأى العام فى دولة ما فى إتجاه معين إزاء أحداث محليه نتيجة لإنطباع تولد عنده من أحداث وقعت فى أقصى طرف كوكب الأرض ، فقد إنفتحت السدود الصناعية بين البشر وإجتاح الشعور الإنسانى حدود الدول ووقفت الحكومات حيارى مكتوفه الأيدى أمام ما يغزو أثيرها من موجات تحمل لهـــا ما تحب وما لا تحب من أحداث وأفكار فإذا أضفنا لذلك ما طرأ على وسائل المواصلات بوصول النقل الجـــوى للركاب إلى مافوق الصوتيات وما ترتب عليه من زيادة التعارف والإقتراب بين الشعوب جاز لنا أن نقول أن الدول اليوم أصبحت وجودات مجازية أو كيانات إفتراضيه من زاوية قوة تأثيرها ومدى سيطرتها على دائرة الشعور الشعبى وهو أمر لا شك يزلزل الإستقرار فى الدول التى تصاب به وهذا ما يحول هذه الظاهرة إلى قضية أمن داخلى بالدرجة الأولى .

فالأمن الداخلى هنا هو الذى أحدث ذلك التخالط الايديولوجى الذى عجزت عن تحقيقه التهديدات النووية . فما حدث فى العالم خلخل دفاعات الأمن التقليدية وتخطاها ناظراً خلفه فى سخرية وهذا ما حدا بالدول أن تلهث وراء كافة صور تلك المتغيرات الأمنية الطارئه المحدثة محـــاولة أن تدخلها فى دائرة السيطرة بأية وسيلة حتى ولو كانت تلك

الوسيلة تحدث تقاربا بين منهجها ومنهج فكرى مضاد لها فالهدف أسمى من التمسك بفكر معين ، الأمر أمراً من مجتمع وشعب يسعى ليعيش حياة مستقرة على رقعة وطنه .

من هنا إذن إتسعت نطاقات تدخلات السلطة فى جوانب عدة من نشاطات الأفراد اقتصادية كانت أم إجتماعية مستهدفه أولا وأخيراً أحداث الإستقرار فى المجتمع وفرض النظام على أقليم الدولة - وهذا يعنى بالتالى إتساع نطاق الجهود المبذولة لحماية أمن المواطنين وأمن الوطن .

والحقيقة أن العلم المعاصر قد أوضح لنا أنه فى مجال التصدى للمشكلات سواء المشكلات العلمية أو الإنسانية أو الإجتماعية ، فإن علينا أن نتوقع تداخل متغيرات من مجالات عدة فى تكوين المشكلة ، ما كنا ننظر فيما سبق إليها بهذه الصورة .

فالقضية الأمنية بالمعنى التقليدى كانت تعالج فى إطار الرؤية الشرطية فحسب والقضية الطبية تدرس وتناقش بنفس النطاق . لكن ثورة التكنولوجيا تركت هنا آثاراً أكثر عمقاً فلقد زادت من قدرات الإدراك الانسانى وأطلعته على حقائق كان الإلمام بها ضرباً من المستحيل وذلك ما وسع نظرته ومد أفقه الباحثة إلى إمتدادات لم تكن تصل إليها — فمثلا المجهر الإلكترونى — أورى الباحث كائنات دقيقة لم يمكن يدخلها فى حسابه من قبل فى أبحاثه ، وأجهزة التحاليل الإلكترونية وحاسباتها ؛ حددت له مقدار تدخلاتها فى قضيته . والطبيب فى بدايات هذا القرن بل وحتى

متصفه لم يكن يحلم بما سيحدثه بيده هذه الأيام وما سوف تتيحه له تكنولوجيا الربع الأخير من القرن العشرين ، ولم يخطر ببال المهندس أنه سوف يدخل إلى غرفة العمليات بمستشفى ما ليشارك بفاعلية فى مسؤولية الحفاظ على حياة إنسان تجرى له بتلك المستشفى جراحة — لكن العلم المعاصر بما تزود من تكنولوجيا أحدث ثورة فى قدرات الإدراك الإنسانى — حول هذا المستحيل إلى واقع فى نطاق ، مثلا جراحات نقل الكلى . ولا تستطيع قضية فى مجال من مجالات النشاط المجتمعى أن تخرج بنا على هذا المنطق فى التصدى لها ولا يستطيع المشتغلون بها أن يشذوا عن المعاصرة التى تفرض عليهم إطاراً لزماً وقيدا حديداً يحتم عليهم تناول قضيتهم بهذا المنطق الشمولى فى معالجة القضايا .

وذلك جانب آخر يوصل ويفلسف التطور الذى مد نطاق الأمن المعاصر وجعل مفهومه يتطرق إلى نطاقات أبعد ومجالات أرحب وجعل معالجة القضية الأمنية اليوم يخرج من إطار المنع والضبط إلى إطارات ومجالات أخرى .

فالهدف الأمنى الأسمى اليوم شمولى يزاوج بين أمن الوطن وأمن المواطن فى سيمفونية متناغمة متناسقة ذلك أن النظرة التحليلية فى المعالجه والإمتداد والإتساع فى مجال النظره الأمنيه وضع فى دائرة الضوء متغيرات ردت وإلى الأبد وهم التعارض بين أمن الوطن وأمن المواطن — ذلك الوهم الذى كان وراء كثير من الكوارث التى حلت بالدول على مدى التاريخ والمعادلة العويصه التى جعلت تاريخ البشرية فى كثير من منحنياته

يدعو إلى إتجاهات لم تكن مطروقة . كل ذلك الوهم كان وليد النظرة الضيقة إلى مشكلات الأمن فأبعد عن الرؤية والحسبان متغيرات أكثر فاعلية من تلك التى وضعت فى حساب المعالجين .

إن الازدواجية فى الهدف الأمنى مدت نطاقات الحماية تارة فى جانب الحكام والسلطة فكان الجور والإرهاب الحكمى وأخرى فى جانب الفرد فكان انحلال والفردية وضعف يد القانون[1] ثم الفوضى وزوال النظام . ولقد كانت عملية الموازنة بين هذين الطرفين تحدث فى كثير من الأحيان نوعاً فى المصالحة بينهما لكن تلك المصالحة مع تغير البيئة العالمية بالصورة التى أظهرناها من قبل ، سقطت فى كثير من مواطن الاحتكاك بين السلطة والجماهير حتى بلى ثوبها وأصبحت غير صالحة لمسيرة العصر الحديث .

وذلك الهدف الأمنى الشمولى ، هو الإستقرار ، والإستقرار معناه توافر كل إحتياج البشر بالقدر الذى يحدث لديهم توافقاً نفسياً وتوازناً شعورياً ؟ .

فقضية الأمن اليوم تشمل كافة ما يمكن أن يحدث للإنسان شعوراً بالإستقرار والتوازن لدى توافرة فما هو المقصود بالتوازن أو الإستقرار ؟

---

(١) يعزو كثير من خبراء الأمن بأمريكا ظاهرة تفشى الإجرام إلى (الحساسية الدستورية) التى تتسبب فى كثير من الأحيان فى إفلات مجرمين من العقاب رغم وجود أدلة مادية على إرتكابهم الجريمة بسبب خطأ شاب الاجراءات برغم أن هذه الأدلة ليس لها دلالة من قريب أو بعيد بالاجراء الخاطئ فأى خطأ فى أى جانب يتسبب فى رفض القضية برمتها (قضية سكوبيدا وقضية ميراندا) .

إن كلمة توازن تعنى وجود شيئين فى ميزان وهما هنا الإنسان ومجتمعه أو المواطن والوطن ويحذرنا أساتذة القانون فى إطلاق لفظة الوطن على (الأمة والأرض والسلطة) أى على الدولة .

فما هو جوهر ذلك التوازن ؟ .

إن الإنسان يقذف به إلى الوجود بين بيئات ثلاثة :

بيئة إنسانية : تضم الأغيار أى كل إنسان أعايشه فى المكان دونى .
وبيئة حيوانية : تضم الكائنات الحية (الاخرى) .
بيئة طبيعية : تضم باقى مخلوقات الله فى الأرض من نبات وجماد وتفاعلات فيزيقيه وتوزيعات تضاريسيه .

ولكى يعيش الإنسان فى أمان ولكى تستمر حياته لا بد أن يتوافق مع مكونات هذه البيئات الثلاثة التى تحوطه من كل جانب وتشده إليها . وتوافقه معها يعنى أنه يجد فيها جميعاً ما يسد حاجاته الضرورية اللازمة لحياته سواء كانت حياة جسده أو حياة روحه أو نفسه . ولما كان الإنسان لا يعيش اليوم فقط وإنما يعيش الغد وبعد غد فلابد أن يشعر أن هذا التوافق أو التوازن يمتد ليغطى قدراً معقولا من مستقبله . وفى مجال أمن الإنسان يحدثنا علم النفس عن الدافع للأمن فنجد أن عملية إشباع هذا الدافع تعنى أن يكون لدى الفرد السكن الآمن ومورد الرزق الجارى ومسالمة الأغيار فلا يعتدون عليه وحنو الطبيعة والكائنات الأخرى فلا تقضى على حياته .

وهذا طرف آخر لقضية أمن الفرد الإنسانى يزيد من عمق ذوبانها فى معنى أرحب وأسع وهو « الإستقرار » . ويوضح من الوجه الآخر أن الإستقرار إذا كان توازناً مع البيئات الثلاثة فليس له معنى آخـــر إلا توافر كافة المتطلبات المادية والمعنوية وتحقيق الاحتياجات التى توفر الإنسان البقاء والاستمرار ؛ وهذا يشمل ضمناً إشباع دافع الأمن الذى يعتبر أقوى الدوافع الإنسانية على الاطلاق[1] .

فإذا ما توافق الإنسان مع هذه البيئات زال كل تناقض بينهما وبذلك تكون النظـــرة والمعالجة الشمولية قد حطمت الفواصل بين الوطن والمواطن وألغت التعارض بينها من جذوره بل وزاوجت بينهما .

فالشمولية فى المعالجة طموحة لا تقف عند حدود الفرد ، فاطلالة تحليلية على أى تجمع إنسانى سوف تقودنا إلى أن العوامل التى تعين الفرد على الحياة المستقرة هى بعينها التى تبقى على كيان المجتمع او الأمه أو الشعب فى دولة ما . وعندما نقول كيان المجتمع لا بد أن يفهم ضمنا أن أو مكونات هذه الكيان هو أمنه ومنطلق أمن المجتمع فى أى زمان ومكان هو قوة هذا المجتمع مادياً ومعنوياً .

---

(١) للدوافع قيمة أساسيه حيويه فى تكيف الانسان مع البيئه المحيطه به . وعلى اشباعها يتوقف مدى توافق الانسان مع هذه البيئه وعندما يعوقها عائق تضطرب حياته وبقدر قوة العائق ومحاولات الانسان التغلب عليه تكون النتيجه إما إحباط يؤدى إلى التردى إلى هوة سحيقة قاعها الموت — حسب قيمه الدافع — وأما أستمرار الحياة (للمؤلف) .

ولا شك أن قوة أى مجتمع تأتى بالدرجة الأولى من ناحية تماسكه ووحدته - ولو أننا تتبعنا مظاهر تماسك المجتمع لوجدنا أن أغلبها يرتد فى النهاية إلى عملية توفير المتطلبات المادية والمعنوية وتحقيق الإحتياجات التى توفر للإنسان الاستمرار والبقاء - وإذا كانت بعض مظاهر التماسك تبدو من النظرة السريعة خارجة نوعاً ما من هذا الإطار فإن البعض الآخر والأغلب بل والأقوى فيها ينطق بوضوح أنه مظهر لتحقيق وتوفير المتطلبات والاحتياجات الإنسانية . فمثلا من بين مظاهر التماسك فى المجتمع أو عناصره بروز الشعور بالانتماء فى المجتمع المتماسك نجد أن الإحساس بالإنتماء له يبدو قوياً - فما هو معنى الشعور بالإنتماء ؟ معناه أنى أشعر أنى من بين (هؤلاء)[1] وكيف أشعر أنى من بين (هؤلاء)؟ عندما يشعر نى (هؤلاء) بقيمتهم بالنسبة لى ويشعرونى بقيمتى لديهم . بمعنى آخر إذا كان (هؤلاء) يؤدون ما عليهم من التزامات نحوى فأنا أحصل على حقوقى منهم وأنا بدورى أؤدى إلتزامى نحوهم فهم يحصلون على حقوقهم منى . عندما تحدث هذه العملية التبادلية يحدث إحساس متبادل (بالقيمة) - قيمة (الغير) بالنسبة لى أنا وقيمتى بالنسبة (للغير) وعلى ذلك يحدث أن أشعر أنى جزء من (هؤلاء) وهو مانسميه الإنتماء هذا من جانب - ومن جانب آخر فإن تلك (القيمة) التى نشأت نحن نرها تحدث عمل (الملاط) «٢» بين قوالب (الحجارة) المتراصة فهى التى تحدث الترابط والتماسك .

---

(١) إشارة إلى بقية الأمة أو المجتمع غيرى أنا أو إشارة إلى (الغير) أو الآخرين .
(٢) الملاط هو المعروف بالعامية بالمونه المستخدمه فى البناء

ونحن لا ننتمى من ناحية الدم فحسب . بدليل أن الأسرة ونحن جميعاً نعلم بأنها الوحدة الإجتماعية الأساسية وهى نواة المجتمع الانسانى وهى التى تتمثل فيها أقوى معانى الانتماء والتماسك . هذه الأسرة عندما يفتقد فرد من أفرادها إحتياجاته التى يتوقع طبقاً لطبيعة مجتمعه أن تمنحه الأسرة أياها — ينفرط من عقدها — فالأسرة وهى أكثر وحدة إجتماعية حيث يجد فيها الفرد كل ما يحتاجه تنمو وتستمر قدر استمرارها على هذا العطاء — فطالما يحصل الانسان من هذه الأسرة على إحتياجاته يظل منتمياً متماسكا — وعندما ينمو الانسان ويستقل بمورد للرزق ومسكن لو تنشأ لديه إحتياجات وتطلعات ليس من طبيعة ولا تكوين ولا أمكان الأسرة أن تحققها له — يبدأ التماسك الأول فى الضعف وتكون بداية إنقسام الأسرة . أما مايتبقى من ترابط وتلاحق فى مجتمعاتنا الشرقية المؤمنة التى تتميز أهم ما تتميز به بالتماسك . نقول أن ما يتبقى من روابط بين أفراد الأسرة وهو الرابطة العاطفية لا يمكث إلا خضوعاً لقيم المجتمع الكبير وأمتثالا لعوامل الضبط أو الرقابة الاجتماعية وإيماناً بقيم الأديان السماوية .

تلك هى فقط القوة الرابطة التى تحتفظ بصورة الأسرة فى المجتمعات الشرقية المؤمنة وربما نرى منها صورة متواضعة فى بعض دول أوربا ذات التاريخ ، ولو اننا أمعنا النظر إليها ودققنا ، لوجدنا أن هذه العاطفة وهى الطاعة للنواميس وللدين مصدرها الخوف من عقاب الله فهذه جميعاً ليست فى الواقع إلا إحتياجات إلى الأمن أو إلى تجنب الوقوع فى الخطيئة وهى تلبية لرغبة الانسان فى أن يأمن فى دنياه وآخرته وبمعنى

آخر أوضح هي تحقيق لاحتياج معنوى أساسه حاجة الانسان للإحساس بتوافقه مع ما يراه المجتمع ، مما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد — وهذا يشكل جانباً هاماً وقوياً من احساس الفرد بالاستقرار والامان .

لكن عندما ننتقل الى المجتمعات المادية فإن الشاب أو الشابة اذا ما وصل الى سن السادسة عشر يصبح فى نظر المجتمع الصغير أو الاسرة انساناً يستطيع أن يكتسب رزقه بنفسه ولذلك فعليه أن يغادر المنزل فهى تدفعه لترك الاسرة ونلاحظ هنا أن الوضع قد انقلب وأخذت الصورة اتجاها عكسياً ، فالمفروض أنه هو الذى يغادر الاسرة عندما يصل الى القدرة على الكسب ، لكنها هنا وفى تلك المجتمعات بدأت تتخذ شكل أسلوب الحياة ونمط سائد يشكل نوعا من التقليد أو يحدث نوعا من الضغط لحمل الفرد على مسايرته فهذه الظاهرة على العموم أصبحت معترف بها كوضع اجتماعى . فالانتماء أصلا ينبع من أن المجتمع الذى أعايشه يكفل لى ولغيرى أكبر قدر من مساحة احتياجاتى — حاليا أو فى المستقبل الممكن — والانتماء كما ذكرنا فى البداية مظهر من مظاهر تماسك المجتمع أى هو أحد دعامات القوة الذاتية للمجتمعات والامم وهو بهذا أحد مصادر أمنها .

ثانى لمظهر آخر للتماسك : وهو وضوح العلاقات الاجتماعية واحترامها — والعلاقات الاجتماعية تعبر عن مواقف الافراد من الآخرين وأسلوب أدائهم لادوارهم ووظائفهم فى المجتمع — فنحن عندما نتناول العلاقة الاجتماعية بالتمحيص نجد أنها عبارة عن مظهر لتبادل الاحتياجات

المادية والمعنوية للأمة أو المجتمع فأنا أو فى المجتمع حاجاته الأمن بصفتى ضابط شرطة فعلاقتى بهذا المجتمع هى أنى أكفل له الامن وهى فى نفس الوقت دورى ومظهر هذه العلاقة أدائى لواجبى فأنا والمجتمع نتبادل الاحتياجات هو أيضا يعطينى كل ما احتاجه خارج نطاق دورى الذى أوديه .

فالعلاقة الاجتماعية ووضوحها يعنى وضوح الدور الاجتماعى والوضوح هنا يعنى الاهمية أو استيعاب وتقدير المجتمع لهذا العمل أو ذاك . وما دمنا اتفقنا على أن العمل أو الدور قد نشأ تلبية لحاجة المجتمع لناتجه فهنا نقول ان العلاقات الاجتماعية الواضحة دعامة من دعامات تماسك المجتمع وبالتالى أساس من أسس الامن .

وتبادل المنافع والاحتياجات يستلزم التواصل بين الناس أو يتحتم معه وجود نوع من عمليه الإتصال . وإذا كانت اللغة تعتبر حجر الزاوية فى عملية الإتصال إلا أن الملاحظ أنها فى بعض الأحيان والمواقع تعجز عن خلق النسيج المتلاحم من الأفراد فى الأمة الواحدة والا لما وقع فى تصورنا إمكان حدوث إنشقاق فى مجتمع أو شعب دولة واحدة يتكلم لغة واحدة .

فالإتصال مظهر علاقة تبادلية بين النـــاس تقوم على أساس من تحقيق صوالح ورغبات كل الناس الذين يعيشون على أرض الدولة . وهو بهذا المعنى يكون له دور وطيد فى خلق تماسكها سواء من جهـــة اللغة كدعامة أساسية له أم من هذه الجهة الأخرى .

والإتصال يقوم أيضا على وضوح الأدوار أو تحديد الأدوار للأفراد ووظائفهم ـ وهو مظهر من مظاهر تماسك المجتمعات ـ ومن المعروف أن هناك دافع معنوى يحكم الحياة الشعورية للإنسان وهو الدافع إلى إعتبار الذات أو إحترامها أو تقدير الآخرين ـ أو الحاجة إلى إعترافهم ـ هذا ليس معناه إلا أن يعترف المجتمع بدور الإنسان فى شبكة الاحتياجات ـ أى أن المجتمع يحفظ لهذا أو لذاك الإنسان قدره حتى ولو كانت مهنته متواضعة فإذا قدرها المجتمع وأكد أهميتها يكون قد إحترمها وهذا مظهر آخر لتماسك المجتمع يبدو لنا منه أن مبنى التماسك عبارة عن عملية لإشباع الاحتياجات أو الدوافع ـ فهذا جزء هام من دافع قوى يؤثر فى حياة الإنسان نعنى به الدافع للأمن .

نخرج من ذلك إلى أن تماسك المجتمعات مبنى أساساً على مدى ما يتحقق من خلال تلك المجتمعات من إحتياجات البشر — وكما يقول فلاسفة السياسة ـ لا معنى للقـــول بوجــــود مجتمع ما لم تحقق من خلال رغبات أفراده وأن تحقيق الرغبات والاحتياجات المشتركة للأفراد يمثل المحيط الذى ينتظم عليه عقد الجماعة . فالمفهوم المعاصر للأمن المفهوم يشمل أو يفترض تحقق كل ما من شأن توافره أن يشعر الإنسان بالإستقرار .

المبحث الأول

الأمن مطلب إنسانى

الأمن كفكرة وواقع – لصيق بالوجود الإنسانى سواء كان ذلك وجود الفرد كفرد ، أو المجتمع كمجموعة متوافقة من الأفراد .

وإذا كان الأمر كذلك فإننا لدى معالجتنا لفلسفة الأمن لا بد أن نتجه إلى الإنسان – بما هو إنسان – لكى نعثر من خلاله على أساس لفكرة الأمن ومنها نتخذ المنطلق إلى الأمن كواقع ، فإذا ما اقتربنا بالقدر الكافى من الإنسان سوف نلمح لأول وهلة أن الأمن كنقيض للخوف لغة ومعنى وواقعاً ، عنصر هام جداً فى حياة الإنسان الشعورية النفسية والمادية البيولوجية والاجتماعية ، سوف نلمح على قمة طائفة الدوافع ، (الدافع إلى الأمن) كقوة مسيطرة متمكنة من جانب كبير ورقعة واسعة من حياة الإنسان كفرد والإنسان كمجتمع .

فالدافع إلى الأمن بما هو معروف عنه كما تناوله كثرة من العلماء المحدثين له مظهران[1] أحدهما (مادى) يتمثل فى تلك المظاهر المادية الملموسة التى من شأن تدافرها أن تؤدى إلى إشباع حاجة الإنسان إلى سكن آمن مستقر ومورد رزق جار لا ينقطع ولا يتهدد كما يتمثل فى

---

(١) أحمد عبد العزيز سلامة ـ محاضرات فى علم النفس المرضى ـ كلية آداب القاهرة ١٩٦٦ ص ١٠ ـ (مذكرات دراسية) .

حاجة الفرد إلى أن يأمن شر الآخرين المحيطين به (البيئة الإنسانية) وان يأمن البيئة الطبيعية التي يحيا وسطها — أما المظهر الثاني (المعنوى) يتمثل في حاجة الفرد إلى أن تعترف به البيئة الإنسانية المحيطة به وتقر بمكانته ومنزلته فيها وتعترف بدوره في محيط الجماعة وأهميـــة ذلك الدور — وهذا المظهر المعنوى النفسي يقترب بنا كثيراً من الدافع إلى اعتبار الذات أو الدافع إلى الاعتراف او التقدير « وهو كما يعرفه علماء النفس إحدى الدعامات الرئيسية في الحياة الشعورية للإنسان ويعزى إلى فقدان إشباعه طائفة من الظواهر النفسية المرضية » .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالدافع إلى الأمن فإننا نستطيع أن نرى فيـــه حاكما مسيطرا على طائفة هامة من احتياجات الإنسان الضرورية حيوية بيولوجيـة أو نفسية معنوية فهو إلى جانب احتوائه للمظاهر السالفة الذكر التي تشبعها في الانسان سلوكيات تدفعها دوافع ثانوية كثيرة — نقول إلى جانب احتوائه لطائفة من الدوافع الثانوية — نجد أنه بأثره السلبي — الشعور بالاحباط من الناحية الأمنية — مسيطر على طائفة ليست بالقليلة من الدوافع الثانوية للانسان ومن حاجاته ورغباته « وبذلك يحق لنا أن نضع الدافع إلى الأمن على قمة محركات السلوك الانساني أى على قمة الدوافع من هذه الزاوية » .

وإذا تطرقنا إلى التحليل الوصفي لهذا الدافع لوجدنا أنه ينفرد من دون الدوافع بالجمع بين كافة الخصائص التي نسبت للدوافع الانسانيـة فهو دافع أولى بيولوجي عضوى وهو دافع نفسي كما أنه فطرى يوجد

عند الأطفال حديثى العهد بالولادة – باستجابتهم للخوف من فقدان السند والأصوات العالية – كما أنه يكتسب فى مظاهر عديدة له .

لذلك فإننا عندما نبدأ الحديث فى فلسفة الأمن بالعودة إلى الانسان الفرد نكون قد وصلنا إلى إحدى الركائز الأولية لهذه الفلسفة وهى أن منطلق الأمن ومنبعه هو الانسان الفرد لأنه مطلب حيوى للانسان كفرد .

ونحن لا ندعى بذلك أننا قد وصلنا إلى جذور قضيتنا فما زالت هناك فى مساحتها أجزاء تتطلب التجلية والوضوح ، وتلك هى قيمة الامن بالنسبة للجماعة البشرية . فالأمن بوصفه دافع يتطلب الاشباع ومطلب حيوى للانسان – قيمة عظمى فى مجال الاجتماع البشرى. فلقد تناولت الدراسات والابحاث فى كثرة من العلوم الانسانية آثار تلك الدوافع أو الحاجات أو المطالب على بنية الجماعة . ويعنينا فى هذا المجال ما تحدثنا به أبحاث ودراسات الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى من أنه لكى تنشأ جماعة ما فلا بد من قيام حاجات تتطلب الارضاء فتعتبر تلك الحاجات وثيقة الصلة بنشأة الجماعة بـــل وبقاءها ايضاً – ذلك لان قيام تلك الحاجات يعد من العوامل الاساسية لانتظام بنية الجماعات[1] فالجماعة إذن تدور وجودا وعدما مع مدى ماتقدمه للافراد من سد لاحتياجاتهم

(١) د. صلاح مخيمر / د. عبده ميخائيل ـ المدخل إلى علم النفس الاجتماعى ـ الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٤ ، ٧٥

وتحقيق لرغباتهم وإشباع لدوافعهم — وقريب من هـــذا ما عبر به الفيلسوف السياسى المعاصر هارولد لاسكى من أن تحقيق الرغبات والدوافع يعتبر الخيط الذى ينتظم عليه عقد الجماعة . . . وأنه لا معنى للقول بوجود مجتمع معين ما لم تكن حاجات ورغبات أفراده مشبعة من خلاله[١] . وأظهر ما يمكن رؤيته من علاقة إشباع الامن ببنية الجماعة هو الصورة السلبية لذلك الاشباع — أى حالة اضطراب الشعور بالامن ذلك الاضطراب الذى يشكل نوعا من الاحباط . فعلاوة على أن هناك علاقه وثيقه بين الاحباط والشعور المادى أو العدوان[٢] ، فإنه قد أوضحت الدراسات أن لاحباط الحاجات أو الرغبات أو الدوافع أثر على بنية المجتمع ومدى تماسكه وعلاقات الافراد بعضهم بالبعض ، وذلك أمر طبيعى ومتوقع ، فإذا كان وجود الجماعة مترتب على إشباع الحاجات أو الدوافع فإن عدم الاشباع لا بد وأن يكون له أثر سلبى ، ويبدى ذلك الاثر فى مظاهر عدة نقصر حديثنا على أهمها .

(ا) تفكك الجماعه : فكلما زاد عدد الحاجات التى ترضيها الجماعه — والامن كما رأينا على قمتها ومهيمن على مساحه واسعه منها — كلما عظم حظ تلك الجماعه من الاستقرار والتماسك والترابط . وذلك أمر

---

(١) هارولد لاسكى — الدولة نظريا وعمليا — الجزء الأول (رقم ٦١) مجموعة اخترنا لك .

(٢) د . فـؤاد البهى السيد — العـدوان — دار الفكر العربى القاهرة ١٩٨٠ .

طبيعى فلقد أجمع العلماء على أن أهم عوامل تماسك[1] الجماعه هو الشعور (بالانتماء) المتمثل فى إشباع الحاجة للانتماء وكذا (وحدة السلوك) أى توحده لدى الأفراد بمعنى تقارب أنماط السلوك بين الأفراد أو تطابقها. ثم (وحدة الأهداف) وهى تعنى وجود قدر كبير من الحاجات الجماعية المشتركة بما يجعل منها أهدافا مشتركة وموحدة — كذلك فإن من عوامل التماسك فى المجتمع أن تكون (الأدوار الاجتماعية للأفراد محددة) وبارزة، والتحديد يعنى فى أحدى زواياه أن يعى أفراد المجتمع قيمة الدور الذى تؤديه فئة أو طائفة بينة وأهمية هذا الدور ومدى مساهمته فى تحقيق أهدافها - ويذكرنا هذا العامل من عوامل التماسك بالمظهر المعنوى للدافع للأمن وهو إحساس الفرد بأن المجتمع يعطيه قدره — ويأتى فى نهاية هذه العوامل يسر (الاتصال) بين الأفراد وانعدام الحواجز — وعوامل التداخل فى شبكات العلاقات والاتصال بما يجعل التواصل بين الأفراد سلسا والتبادل والتوافق الفكرى والحضارى والثقافى فيما بينهم متدفقاً ولا يجب أن نهمل قيمة ذلك الاتصال فى تكوين الروح العامة والرأى العام وغير ذلك من مظاهر التوحد والتماسك فى المجتمع — ولو تناولنا هذه العوامل الخمس بنظرة سريعة لوجدناها فى نهاية الأمر ترتد إلى حاجات أو دوافع أو رغبات مشتركة للافراد فى حالة

---

(١) د. انتصار يونس ــ السلوك الانسانى ــ دار المعارف القاهرة ١٩٧٨ [ص ٢١٦ وما بعدها .

إشباع . وهذا ما يعطى الدليل على أن تماسك الجماعة مرهون بتحقق رغبات وحاجات ودوافع الأفراد .

(ب) توتر العلاقات الاجتماعية ، والمعروف أن إحباط أى دافع يترتب عليه قدر من الانفعال يزيد ويضعف تبعاً لقيمة ذلك الدافع بالنسبة للإنسان وتبعا لقوة أو ضعف العائق الذى كون الاحباط — واضطراب الأمن يترتب عليه شعور المجتمع بحرمانه من حاجة أساسية وهـــذا لا شك يؤدى إلى حالة جماعية من الاحباط المكون للانفعال والتوتر ، وهذان يطبعان العلاقات الاجتماعية بسمة من التمركز حول الذات فالفرد يبدأ فى التحلل من قيود المجتمع قيدا بعد الآخر تبعا لمدى صلة هذه القيود بأمنه ومدى ما يعكسه تحلله من ذلك القيد من أضرار للجماعة عليه — وخلاصة القول أن الأنانية تعلو سطح العلاقات الاجتماعية وهذا من شأنه أن يقطع وشائج (الاتصال) فيزداد تبعا لذلك قدر التوتر فى العلاقات وقد يصل الأمر فى تصاعد التوتر إلى حد استخدام العنف للحصول على مايشبع بعض الحاجات الأساسية كالدافع للأمن(١). ويتجلى أثر تفكك المجتمع وتوتر العلاقات فى ذبول الحياة الاجتماعية وضعف قوى التقاليد والعرف التى تحكم

---

(١) يحضرنا هنـــا ذكر واقعة معاصرة هى أحداث الشغب فى مدينة بيلا بمحافظة كفر الشيخ على أثر استشعار المواطنين إفتقادهم الاحساس بالأمن نتيجة لتفشى أعمال عصابة (زعبلـــة والقطرى) ونعنى بها تلك الحوادث التى استهدفت فيها مركز الشرطة . (المؤلف)

سلوك الأفراد كما ينعكس ذلك على الإبداع الفكرى والفنى فيتسم بالتشاؤم والفردية وهبوط المستوى والابتذال ، كما تتعثر الحياة الإقتصادية — .
وتلك الصورة التى تنعدم فيها المشاعر والفعال المشتركة بين الأفراد لا تجعل لنا سبيلا فى الإدعاء بوجود مجتمع بمعنى هذه الكلمة(١) .

مما تقدم تتجلى لنا الركيزة الأولية الثانية فى فلسفة الأمن — من أنه محور هام فى عملية التجمع البشرى (فهو مطلب جماعى إنسانى) .

---

(١) د. صلاح مخيمر وآخر — المدخل لعلم النفس الاجتماعى (مرجع سابق) ص ٩١ .

المبحث الثانى

المفهوم العـــام للأمن

الأمن مطلب إنسانى للفرد والجماعة — مفرز من الفرد ومستدعى الجماعة — فهو بالنسبة للانسان الفرد له موقع شعورى مزدوج الهوية — أولى تلك الهويتين تتمثل فى أنه نوع من النزوع أو دافع ، وهو يبدو غير ملون بإيجاب أو سلب فلا هو ماثلا فى الشعور كاحساس بالأمن ولا هو مفتقد فى صورة إحساس بالخوف وهذا الوجه من هوية الأمن تهتم به الدراسات النفسية من كافة زواياه . لكننا نحتاجه فى فلسفة الأمن كبدأ أولى يفسر لنا اندفاع الإنسان نحو أداءات سلوكية محددة أو إجراءات ، إذا ما تغيرت ظروف البيئة المحيطة به — إنسانية أو طبيعية أو حيوانية — فأوجدت حاله تهدده ، تلك هى الهوية الأولى للأمن الذى يفرزة الفرد ـ الدافع للأمن ـ مصدر الشعور بالأمن والخوف ومصدر السلوك الانسانى الذى يدفع الخوف ويجلب الأمن ، لذلك هو كما قلنا (محايد) غير ملون بإيجاب أو سلب ، أما الهوية الثانية للأمن الذى يفرزه الانسان فهى ذلك الاحساس الذى يحضر فى شعور الفرد والذى نستطيع جميعاً كافراد أن نعبر عنه ليس بطريق مباشر وإنما بانعكاسات ذلك الإحساس على مجموعات سلوكية مختلفة الاتجاه ـ فإذا ما توافر الاحساس بالأمن شعرنا وسلكنا سلوكيات تدل المشاهد على آمنون وإذا ما افتقدنا ذلك الاحساس تولدت عندنا مشاعر وسلكنا مسالك

واتخذنا إجراءات تستهدف إستبعاد ذلك الشعور بافتقاد الأمن ، واستجلاب حالة الشعور بتوافره ، وهذا يجعلنا نقرر ونحن مطمئنين أن الأصل فى حياة الانسان أنه آمن - وأمان الإنسان معناه توازنه شعوريا وواقعياً مع كافة للوجودات المحيطة ولكن موجودات البيئة لا تستقر أبداً فى سكون فهى فى حركة دائمة وهذه الحركة معرضة أن تتداخل مع حدود دائرة الاتزان الشعورى للفرد ، ذلك لأن حركة الحياة من شأنها أن تحدث إختلافاً فى الظروف المحيطة بالانسان وهذا الاختلاف قد يحدث إختلالا فى توازن حياة الفرد وهنا تبدو لنا قيمة الدوافع - ويعنينا منها الدافع للأمن - لأنها تتحرك فى الفرد فتشعره بهذا الاختلال الذى يتجسد فى (هوية الأمن الثانية) فيحس الإنسان بالخوف فيندفع نحو ما تعود أو ما تعلمه من أفعال تعيد إليه إحساسه بالأمن مرة أخرى كما كان .

وحياة الإنسان على ما عبر به الفيلسوف الأمريكى المعاصر : جون ديوى عبارة عن سلسلة من فقدان ذلك التوازن واستعادته ومن خلال هذا التناغم المستمر تتكون خبرة الانسان(١) . والكون كله فى حركة سواء كانت حركة فيزيقية مسيرة بقوانين الطبيعة أم إرادية تسيرها قدرات الإنسان على طريق خبراته وعلومه المتراكمة ومواضعات مجتمعه ، والانسان عندما يكون فى حالة (شعور بالأمن) فان هذا الشعور ليس (سكونا) إنما هو (وجود ديناميكى) متولد من حركة إرادية بذلها الانسان بحثاً وراء استعادة التوازن ومبعث هذه الحركة

---

(١) جون ديوى - الفن خبرة (ترجمة زكريا ابراهيم) - مؤسسة فرنكلين نيويورك - القاهرة ١٩٦١ .

(إمكان) أو نزوع) أشعلته[1] حركة خارجية تداخلت مع حياة الانسان فأشعرته بسلب فى شعوره بالأمن . اذن فان نراه من استقرار وخلود للسكينة فى الفرد أو المجتمع الآمن ليس فى حقيقته حالة سكون إنما هو إما وجود ديناميكى متفاعل أو فى حركة دائمة لها قطبين أحدهما كيانه أو هويته (شعور) والآخر هويته (سلوك) وإذا كان السلوك قد تكرر من قديم الزمن مع الانسان لقدم الدافع للأمن فى الانسان باعتباره فطرى فلابد لهذا السلوك أن يترقى لدرجة (الخبرة) وما دام قد دخل فى دائرة الخبرة اصطلحنا على تسميته (إجراء) .

ولنتقدم لهدفنا من طريق آخر يزيده وضوحا فنحن اذا أمعنا النظر فى ذلك (الآمن الديناميكى) أو الوجود المتفاعل ذو الحركة الدائمة ، وجدنا أننا نتحدث عن شيء (نشعر) به ، وهذا الشعور فى واقع الأمر لم يقذف به فى وعى وجوف الانسان هكذا دفعة واحدة ـ إنما هو قد تولد نتيجة « سلوك » تحرك به الانسان فأحدث هذا « الشعور » ، ونحن بالطبع لاننوى أن ندخل فى دائرة أيهما أسبق وجوداً فقد سبق تفسير علاقة الايجاد ـ فالأمر الذى يعنينا يسير على النحو التالى فنقول أن فى الانسان (نزوع) إلى أن يعيش آمنا وهذ النزوع ـ أشبه بحارس يحمى إحساس الانسان بالأمن أو استدامه سكينته ـ هذا النزوع يتحرك فى الانسان إذا ما اهتز أحساسه بالامن بفعل مؤثر يهدد أى مظهر من مظاهر أمنه مادية كانت أو معنوية ، وهذا الاهتزاز يدفع الانسان إلى أن

---

(١) النزوع للامن اشبه بعود الثقاب هو ليس النار لكن الحركة التى تحدثها فى حكه بالمشعل تحوله إلى مبعث النار (المؤلف) .

إلى أن يسلك « سلوكا » يستعيد به حالة الاحساس بالامن . . . وهنا نتوقف لنتساءل !

ما طبيعة ذلك النزوع ؟ وهذا الاحساس ؟ وذلك السلوك ؟ ؟

فنقول . . . أن ذلك النزوع هو (أمان بالقوة)[1] يتحول إلى إحساس أى (أمان أو أمن بالفعل) — نتيجة (إجراء) هو سلوك موجه تجاه المصدر المثير للخوف الذى أخل بالتوازن الأمنى لدى الانسان أو الذى قد يكون من شأنه أن يؤدى إلى الإخلال بذلك التوازن ، ونعود مرة أخرى إلى (النزوع) لنقول إنه تبعاً لماهيته فهو ماثل فى وعى الإنسان ولكنه يظهر بصورة سلبية عندما يتهدد أمنه أما الشعور بالأمن أو (الأمن بالفعل) فهو إحساس بالأمن المكفول المتوافر الذى تراكم فى الشعور على أثر زوال مثير الخوف كنتيجة (للأجراء) الذى أستهدف إزالة ذلك الخوف . وغنى الذكر أن نعيد إلى التصور أن (الأمن المكفول) هذا أو (حالة الأمن المستتب) هذه ليس هو الاحساس بزوال المخاوف بمفرده — وإلا لعدنا إلى

---

(١) الوجود بالقوة والوجود بالفعل — نوعين الوجود عند أرسطو يعبر الوجود بالقوة عن الوجود الافتراضى فهو أقرب للصورة الذهنية والوجود بالفعل وهو التحقق المادى للوجود والفرق بين (القوة) (والفعل) مثل الفرق بين النار فى رأس عود الثقاب وبين النار المتأججة فيه بعد حكه فى المشعل (ومقارنه للتبسيط الشديد) .

تصور وجود (سكون) وهو تصور مستحيل — كذلك فهو ليس ذلك (الإجراء) لأن ماهيتهما مختلفة تماما ومع ذلك فإننا نرى التلازم الدائم بين الاحساس بالأمن وبين الإجراء للأمن فى كل حالة نرى فيها حالة الأمن (المكفول أو المستتب) والواقع أن هذا التلازم هو ما عنيناه بتعبيرنا السابق (الوجود الديناميكى) لأن ثمة تفاعل مستمر بين الشعور بالأمن وإجراء الامن سنأتى إليه تفصيلا - لكن ما يعنينا الآن هو أن نبرز هذه الحقيقة أن (حالة الامن المستتب) هى صورة مخالفة لكل الشعور بالامن والإجراء بالأمن . وهى فى الوقت نفسه هما الاثنين معاً فكأن حالة الامن المستتب هى (ما صدق) أو هى مستوى الوجود الواقعى المتحقق الذى نعبر عنه بثنائية فلسفة الامن أن (الامن شعور وإجراء) وعندما نقول ذلك نكون قد عبرنا عن المفهوم العام للأمن ونكون قد وصلنا إلى أساس فلسفتنا ذلك لارتباط هذه الثنائية (الأمن شعور وإجراء) بواقع مركبة اعمال الامن المتحققة فى الثنائية الشهيرة بمقولتى الامن (المنع والضبط) فالمنع وثيق الصلة بالشعور وهو وإن كان إجراء إلا أنه موجه بالدرجة الاولى لاحداث الشعور بالامن بل وحصاده الاول إحساس بالطمأنينة ، والضبط ملاحق لاهتزاز الشعور بالامن فهو بالدرجة الاولى إجراء وموجه إلى فعل ضار بالمجتمع أكثر من توجيهه لاحداث الشعور بالامن لانه فى كثير من الظروف قد يتم الضبط ويبق الشعور فى تأرجحه فاقدا للاتزان الامنى حتى يأتى إجراء المنع فيقر قراره .

وعندما نريد أن نضع للمفهوم العام للأمن تعريفا أو أقل تفسيراً أو تحديداً مختصراً نقول أنه ليس إلا وصفاً لحالة مجتمع تسوده الطمأنينة مجتمع قد حصل أفراده على قدر كاف من الإشباع لدافع الامن فهو مجتمع شعر أفراده بالامن نتيجة اجراء إتخذوه وجهد بذلوه أدى بهم إلى استعادة حالة التوازن الامنى ؛

المبحث الثالث

الأمن وشعور وإجراء

بعد ما تقدم من شرح نستطيع أن ننطلق بحرية أكثر لأن قواعدنا قد ثبتت ورسخت — لنقول أن المفهوم العام للأمن تعبير عن تلازم الأمن الشعوري والأمن الإجرائي – تلازماً يبدو عندما نصل إلى تحليل العلاقة المتبادلة بينهما .

فالأمن الشعوري : هو ذلك الوجه من الامن الذى يفرزه الفرد ويتحقق فى شعوره وقد عرفنا من قبل بأنه « إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها المادية والمعنوية وعلى قمتها الدفع للأمن »[1] .

ونحن لا نريد أن نكرر ما سبق أن تحدثنا عنه من سيطرة الدافع للأمن على كافة الدوافع وبالتالى فإن إشباع أى دافع يؤدى إلى إشباع الدافع للأمن لإنها معظمها من مكوناته . والأمن الشعورى هلامى الطبيعة لا يسهل الإمساك به أو حصره — ويتبدى فى وضوح فى حالته السلبية حيث يصعب على المختصين قياسه فى حالته الإيجابية أى حالة توافره — أما الحالة السلبية حالة افتقاده فإن قياسها يتم بعد عدة طرق أوضحها

---

(1) محمد عبد الكريم نافع — أمن الدولة المصرية — مطبعة كلية الشرطة — القاهرة ١٩٨١ ، الطبعة السادسة .

أثر إنتقاده على المجتمع والفرد — كما سبق أن أوضحنا — وما يرويه الإحصاء الجنائي بما يعطيه لنا من مؤشرات غير دقيقة عن مدى إضطرابه[1] .

والأمن الشعوري خصائص يوصف بها نجملها فيما يلي :

(أ) التطور :

فهو شعور — لذا فهو يتطور بتطور الحياة الشعورية للفرد والجماعة من الطفولة للشيخوخة ومن البداوة إلى الحضارة ومن زمان لزمان — والتطور في الشعور ينصب على أسلوب الإستجابة والتعبير عنه كما ينصب أيضاً على كميته ونوعه .

(ب) الذاتية :

فهو نابع من الفرد بوصفه إنساناً يختلف في تكوينه ومشاعره وتراكماته النفسية عن الآخرين فهو إنطباع شعوري وكل إنطباع يتسم بالذاتية .

(ج) الفطرية :

الإحساس بالخوف فطرى وكما هو معروف بمستوى البديهيات الآن في علم النفس أن الطفل الحديث الولادة تبدو عليه التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للإنفعال إذا ما تعرض لفقدان السند أو الصوت العالي المفاجيء وهذا دليل على أن الشعور بالخوف ونقيضه (الأمن) شعور فطرى في

---

(١) محمد عبد الكريم نافع — الأمن القومي — الجزء الأول — دار الشعب القاهرة ١٩٧٥

الإنسان لم يتعلمه . والفطرية هنا كخصيصة لا تتعارض مع التطور .

والأمن الاجرائى :

هو ذلك الوجه من الأمن الذى تقوم على توافره الجماعات لأنه مصدر إشباع حاجاتهم الأمنية لذلك فقد عبرنا عنه فيما سبق بأنه مستدعى من الجماعة أى أنها تحتاجه إحتياج وجود وعدم وتتمسك به لمبرر إحتياج إيجابى تقوم الجماعة فيه بإستحضار ذلك الإجراء الذى يحفظ وجودها بإشباعه لرغباتها وحاجاتها الأمنية لذلك فإنه يعرف بأنه « الجهد المنظم الذى يصدر عن المجتمع لإشباع دوافع أفراده أو لرد العدوان عنهم أو عن كيان الجماعة ككل وتضطلع به قيادة الجماعة فى حدود مواضعاتها[1]

وفى هذا التعريف نقطتان جديرتان بالتعقيب عليهما .

الأولى :

أنه جهد يصدر عن المجتمع وهذه إشارة إلى أن الأصل فى إجراء الأمن أنه مسئولية جماعية لا يقتصر إسنادها إلى جهاز من أجهزة الدولة بل أنه واجب على كل فرد أن يأخذ نصيبه فى عملية حفظ الأمن وأن كانت القيادة أو السلطة مسؤولة مباشرة إلا أن ذلك لا يعفى الجماهير من واجبها لأنها فى تناولها له تؤكد كثيرة من المعانى أساسها الإنتماء إلى المجتمع الذى يدفع الفرد للمحافظة على ذلك المجتمع بالمشاركة فى عملية إشباع حاجة أساسية من حاجاته وبالتالى المشاركة فى الحفاظ على تماسكه بل ووجوده .

---

(١) محمد عبد الكريم – أمن الدولة العصرية – مرجع سابق (ص٢٦)

الثانية :

هى أن إطار ذلك الجهد المنظم لا يتوقف عند حدود القانون فقط الذى يرسم أساليب حماية الأمن عن طريق تنظيم الضبط القضائى بأهدافها الضبط والمنع . إنما يمتد ذلك الإطار لتكون حدوده هى حدود قيم وتقاليد وأعراف المجتمع أى ما تواضع المجتمع عليه من قواعد أخلاق وقيم متوارثة وقيم دينية وحضارية كل هذا لا شك يشكل إطاراً أوسع بكثير من إطار القانون وأن كان لا يتدخل بطريق مباشر فى تنظيم عملية الأمن الإجرائى إلا أنه يحكمها فى نطاق أداء العمل الشرطى فى إطار السلطة التقديرية — تلك السلطة التى يقف دونها القانون لا يستطيع أن يدلف إليها إلا من خلال التعسف فى إستعمالها — نقول هذه السلطة التقديرية فى واقع أمرها وهى بطبيعتها تغطى غالبية عملية الضبط الإدارى محكومة تماماً بمواضعات المجتمع من قيم وقواعد أخلاق وتقاليد وغير ذلك وهذا جانب آخر فى فلسفة الأمن يبين لنا أنها ترتبط بأرض الواقع وإنها بعيدة عن أن تكون ترفا عقلياً .

وللأمن الإجرائى خصائص يوصف بها نجملها فيما يلى : —

(أ) الثبات :

فالإجراء سلوك مجتمعى تواتر بإطراد حتى إستقر فى شكله نتيجة نجاحه فى جلب التوازن الأمنى حتى يصبح فى شكله قواعد إجرائية بل وقوانين ولوائح — وكل هذه الأشكال لابد لها من أن تتسم بدرجة عالية من الثبات وإن كانت ظروف المجتمعات تتعرض فى بعض الجوانب

التغير بما يجعل تلك المجتمعات تعيد النظر فى جوانب من تلك الإجراءات لذلك فهو ثبات نسبى وليس مطلقاً .

(ب) الموضوعية والتجريد :

وما دمنا قد وصلنا إلى أن الإجراء قاعدة سلوكية أو إجرائية فلا بد أنها تكون فى شكل قالب عام ولا بد أن تتصف بما تتصف به القواعد والقوانين والإجرائية من موضوعية وتجريد .

(ج) الاكتساب :

هذا الإجراء الذى تواتر بإطراد فى شكل واحـــد حتى إستقر ، لابد أنه لم ينبت من فراغ ولم يظهر فى ذلك الشكل من المرة الأولى فقد يبحث الانسان فى بداية تعرفه بالبيئة عن طرائق يشبع بها دوافعه ولا يهتدى إليها من أول محاولة فيكرر المحاولات المرة تلو الأخرى حتى يهتدى إلى الطريقة التى يشبع بها تلك الدوافع وقد تكون فى أول إهتدائه إليها بجلبه للمشقة ولكنه مع الوقت يدخل عليها من التعديلات ما يجعلها تحتاج الجهد الأقل وهو بذلك يكتسب خبرات فى طريقة الذى يسلكه . فالإجراء لابد وأن يكون مكتسباً لا يهتدى إليه بالفطرة.

العلاقة بين الأمن الشعورى والأمن الاجرائى :

بعد أن استعرضنا كلا المفهومين وحدودهما وبينا خصائصهما حق علينا إستكمالا لهذا الموقف الفلسفى أن نوضح روابط العلاقة بينهما وقد مررنا كثيراً خلال الحديث عنهما بما أشار إلى أن ثمة علاقة وطيـــدة بينهما عبرنا عنها تارة بالتلازم وأخرى بالتكامل وثالثة بأنه لا يكون

تصور أحدهما دون الآخر لكن ذلك لا يكفى لكى يوضح نوعية الرابطة والآثار المترتبة عليها فى كليهما .

والواقع أن العلاقة بين الأمن الشعورى والأمن الاجرائى هى علاقة من ذلك النوع الذى يسميه المناطقة علاقة ذات إتجاهين فهى علاقة تبادلية نراها من أى زاوية نقف امامها وتتفرع على ثلاثة زوايا :

(١) علاقة التلازم فى النشأة :

وهذا الجانب يعطى صورة صحيحة للعلاقة الدائرة او ذات الاتجاهين فهناك تلازم بين كلا الامنين من حيث النشأة إذ يعتبر الأمن الشعورى سبباً فى إيجاد الأمن الاجرائى وهو فى نفس الوقت ايضاً نتيجة له فلولا الحاجة إلى العيش فى أمان ما برز الإجراء للوجود ولولا الإجراء ما كان الشعور بالأمن ، وكذلك الحال بالنسبة للأمن الإجرائى هو نتيجة وسبب للامن الشعورى أى أن كلاهما يدور وجوداً وعدماً مع الآخر .

(ب) علاقة التأثير الكمى التبادلى :

ومضمون هـــذه العلاقة أن التلازم والتكامل بينهما (الشعور والإجراء) يحتم أن يكونا فى إطـار توازن محسوب بما يؤدى فى النهاية إلى تحقق المفهوم العـــام للامن أى تحقق الاستتباب الامنى . وذلك التوازن ليس توازنا كميا بالصورة المطلقة المتداولة بمعنى ان أى زيادة فى الكم فى إحدى كفتى الميزان يمكن أن تعادلها زيادة فى الكفة الأخرى ــ لا ــ إنما هو توازن (ذو قيمة حدية) بمعنى أنه يحدث التوازن بالزيادة أو النقص فى أحدهما حسب زيادة أو نقص الآخر

إلى قيمة معينة فيختل التوازن وهذا أمر راجع للطبيعة البشرية . فلا يتصورن أحد أنه عندما يصاب الشعور بالأمن بالاضطراب يكون الحل دائما هو زيادة التدابير فإن (القيمة الحدية) التى تحكم هذه العلاقة الكمية تقف دون الاطراد فى زيادة الكم . ذلك أنه من الملموس واقعيا أن زيادة التدابير تصيب الشعور بالأمن بنوع من الاضطراب فعندما يستيقظ أبناء حى أو منطقة معينـــة فى الصباح ليفاجأوا بقوات من الشرطة تحول الحى فى صورة أكثر مما اعتادوه فعندئذ يثور التساؤل « عما حدث » ماذا حدث ؟ هـذا التساؤل بذاته دلالة على أن الشعور بالأمن قد اهتز فى النفوس وسوف يظل هذا الاهتزاز فى تأرجحه حتى يصل المواطنون إلى أن هذا الإجراء مناسب للحالة التى اتخذ من أجلها ومرجع هذه المناسبة — ولسوء الحظ ذاتى المعيار متشعب الرواسب والتراكمات والإتجاهات لدى الأفراد والصورة العكسية لهذا الوضع لا تحتاج لتدليل فقله أو ضعف التدبير عن المعتاد يهز الشعور بالأمن — والحال كذلك بالنسبة للأمن الشعورى — فإضطراب الأمن الشعورى ينعكس بصورة سلبية على إجراء الأمن وأحداث بيلا وغيرها عـا أطلق علية لفترة ما (الأحداث المؤسفة) تقف وراءها هذه العلاقة الخفية التأثير الكمى المتبادل بين الشعور والإجراء — فعندما شعـــر مواطنوا بيلا بضعف قدرات الشرطة عن مواجهة المجرمين الذين يروعون أمنهم كان الإنعكاس التلقائى لا يحكمه منطق بل على عكس المنطق لأنهم إعتدوا على الشرطة التى من المفروض أن تتلقى عونهم .

(ج) علاقة التكامل الجدلى (التكامل الديالكتيكى) :

حالة الأمن المكتسب والتى نعبر عنها بالمفهوم العام للأمن هى حالة ناشئة عن تكامل بين الامن الشعورى والأمن الإجرائى ذلك التكامل الذى تحكمه علاقتا تلازم النشأة والتأثير الكمى المتبادل . والأمن المكتسب كما بينا من قبل شىء يختلف فى ماهيته وهويته عن الأمن الشعورى لكنه يحمل بعض ملامحه فهو مكون ثالث أو مركب منهما - ولكن إذا تمعنا فى خصائص الأمن الشعورى وجدناها تتناقض تماماً مع خصائص الأمن الإجرائى فالأمن الشعورى متطور ، ذاتى ، فطرى بينما الامن الإجرائى ثابت ، موضوعى ؛ مكتسب فخصائص الأول الثلاثة تتناقض مع خصائص الثانى ومع ذلك ثمة علاقتان تربطانهما فى تلازم وتأثير متبادل كما إننا لانعثر على أى منهما منفصل عن الآخر فنحن نجدهما دائماً فى هذه الصورة من التكامل . وهذا النوع من العلاقة بين الضدين ومايترتب عن تلازم وتوعهما من نشأة مركب ثالث قد عرف بإسم الجدل أو الديالكتيك لذلك نطلق على هذه العلاقة (علاقة التكامل الجدلى أو التكامل الديالكتيكى).

الفصل الثانى

الجذور الاجتماعية للأمن القومى

تمهيـــد : الأمن القومى غاية المجتمع البشرى .

المبحث الأول : الأمن القومى فى المجتمع شبه البدائى .

المبحث الثانى : الأمن القومى فى دراسات المجتمع .

(الأمن القومى غاية المجتمع البشرى)

تمهيد :

ليست فكرة الأمن القومى فكرة مستحدثة أو طارئة على المجتمعات البشرية ، ولكنها قديمة قدم الإجتماع البشرى .

وهى إن لم تظهر بكامل مساحتها التى نعيها اليوم ونضرب فى جنباتها دارسين ومحللين إلا أنها كانت موجودة فى كل وحدة إجتماعية بشرية بصورة أو بأخرى .

ذلك أن فكرة الأمن القومى تقوم على قاعدة تزاوج بين الفرد والمجتمع وأبسط تعريف قدم مه الباحثون الأمن القومى هو أنه « أمن الوطن وأمن المواطن » .

ولا شك أن الإنسان لم يوجد قط فى حالة منفردة أى أن الفرد الإنسانى لم يعش بمفرده لفترة ما من الزمن فالأديان السماوية تدلنا على أن أول تجربة خاضها الانسان فى شخص آدم لم يكن فيها بمفرده وإنما كانت زوجته معه ومع ان هناك بعض النداءات الخافته تحاول أن تصور فترة التفرد التى عاشها (إنسان ما) فى حالة إنفرادية دون مجتمع إلا أن الغالبية العظمى من فلاسفة السياسة وعلماء الانثروبولوجيا يؤكدون أن هذه الحالة ليست الاصل فى طبيعة الحياة الانسانية .

ويبرهن الفيلسوف ديفيد هيوم على أن الفرض الذاهب إلى أن الحالة الاولى للجنس البشرى هى حالة عزلة الفرد وإنطوائه لا تعدو

كونها مجرد طارىء سريع لا يلبث أن يزول ليعود الإنسان إلى المجتمع . ذلك أن حاجات الإنسان تتخطى تخطياً بعيد المدى حاجات أى حيوان آخر . والبلسم الوحيد لهذا هو تشكيل المجتمع - فالإنسان قادر بالمجتمع وحده على أن يتخطى نقائصه ويقهر ضعفه ويتغلب على سائر أنواع الحيوان[1] .

فالإنسان بخلاف الكائنات جميعاً يخرج إلى الحياة ضعيفاً غير قادر على مواجهة متطلباتها وليس أدل على ذلك من أن أطول فترة للحضانه فى الثدييات قاطبة هى فترة حضانة الإنسان التى تطول إلى ما يتراوح بين سنتين إلى أربع بل إن الحياة المعقدة التى نعيشها تسحب سن الحضانة إلى أضعاف هـــذا الرقم . فحينما يولد الإنسان لا يكون إلا كائناً حياً معدوم القدرة على مواصلة الحياة خال تماماً من كل مهارة أو قدرة تعينه على الإستمرار فى الحياه أو الدفاع عن نفسه أو حتى التعبير عن ذاته . فهـــو يحتاج للكبار لكى يكملوا له متطلباته الأساسية التى تحفظ عليه سلامة بدنه ولكى يلقنوه تجاربهم ولغتهم وعاداتهم . وخلال سنوات طويلة يتدرب الفرد لينمى قدراته ويكتسب ببطء مهاراته الإنسانية واحدة بعد الأخرى وعن طريق هذا التدريب الدائب المستمر يأخذ الإنسان طابعه الإجتماعى المسمى بالشخصية فينميها على مراحل حتى يصل إلى أقصى ما يقدر له من نضج وتلك هى ما يعرف بعملية التنشئة

---

(١) دكتور - محمد فتحى الشنيطى - النظرية السياسية عند هيوم - دار المعرفة القاهرة ١٩٦٢ ص ٨٩ .

الإجتماعية(١) التي يتحول خلالها الإنسان من كائن بيولوجي إلى كائن إجتماعي

الانسان إذن فرد ومجتمع ـ والأمن كما أسلفنا لصيق بالوجود الانساني بل هو متداخل مع حياة الانسان فرداً ومجتمعاً في نسيج متماسك؛ وهو كما ذهبنا من قبل إفراز يفرزه الانسان الفرد ليصبح حاجة أساسية ومطلباً له وللمجتمع .

لذلك ليس بغريب أن نجد المعنى المعاصر للأمن القومي كأمن الوطن وأمن للمواطن متوافر بصورة أو بأخرى في الحياة البشرية منذ البداوة إلى الحضارة .

---

(١) عبد المنعم هاشم ـ عدلي سليمان ـ الجماعات والتنشئة الإجتماعية ـ مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٧٠ ص ٨٥

المبحث الأول

الأمن القومى فى المجتمع شبه البـــدائى

إنتهينا فيما سبق إن أن كافة الدراسات التى تناولت حياة الانسان سواء كانت إجتماعية أو انتروبولوجية[1] أو فلسفية لم تستطيع أن تقبل تصور وجود للإنسان فى حالة تفرد .

وابسط ما يمكن تصوره من المجتمع البشرى هو أصغر الوحدات الاجتماعية وهى الأسرة . ولقد حدد شكل الحياة على الأرض طبيعة الحياة فى هـــذه النواة الأولى للمجتمع ورسم لها خطاً سارت عليه فى بدايتها ثم تطورت بها خبرة الانسان شيئاً فشيئاً .

فالانسان فى حياته الأولى لم يكن يعرف الاستقرار فى مكان معين فقد كان دائم التجول بحثاً عن الصيد والطعام وكان الرجل (الأب) يترك الزوجة والأولاد ويتغيب عنهم بالأشهر تطول وتقصر حسب ظروفه وإمكاناته فى الصيد ، وكان كلا الطرفين — الرجل من جانب والأسرة من جانب آخر — يتعرض خـــلال هذه الفترة للمخاوف والأخطار ، ولا شك أن مصدر الخوف الرئيسى فى تلك الحقب كانت

---

(١) الانتروبوليوجيا — هى علم الإنسان تدرس أجناس البشر وأجسامهم وجنسياتهم ووسائل إنتاجهم وإنتاجهم وعلاقاتهم الإجتماعية . (د كتور عاطف وصفى — الانتروبولوجيا الاجتماعية — دار المعارف ١٩٦١ ص ٢٠٦) .

ظواهر طبيعية لا يدرى الانسان لها منشأ ولا سبباً . والبيئة الانسانية فى تلك الأحقاب كانت متوزعة على إهتمامات لم تكن تحمل التصادم بين البشر مدخلا فالكل يبحث عن صيد بعيداً أو قريباً عن الآخرين وليس ثمة ما يدعو للصراع إلا ما ندر - فالطبيعة كانت هى المصدر الأساسى للرعب والخوف - والانسان إزاء ظواهرها لم يكن يملك تفسيراً إلا أن يردها إلى القوى الغيبية القوة التى عرفها أبو البشر ومن بعده عن يقين ثم ما رجعت إن انزوت فى قاع النسيان تظل على الانسان فى حالة عجزه الكلى أمام القوى الخارقه فهو يعزو هذه الظواهر الطاغية إلى الغضب وإلى الشر وإلى الخطيئة فيتضرع للإله أن يرفع عنه هذا الخطر - ولما طال الزمن وإمتد الأمد بالانسان واستغرق فى سعيه وراء قوته، ضل ونسى ولكن فكرة الاله الخالق القادر ترسبت مشوشه فى أعماق اللاشعور عنده كطيف وبقى على سطح الشعور الارتباط الشرطى بين الخطر والرعب وبين الخطيئة والشر لذلك ارتبط معنى الأمن بمعنى القداسة بل أصبح مختلطاً به بدرجة لا يسهل معها فصلهما .

ففكرة الأمن بالمعنى الذى نستوعبه اليوم نجدها متخالطة فى تلك الحقب البعيدة بفكرة التقديس ومتمثلة فيها .

ولكن الانسان لم يستمر فى حياة التجول هكذا فقد كان لا بد له فى يوم من الأيام أن يقر له قرار وكان هذا الاستقرار مرتبط بإكتشاف الزراعة وإستئناسه للحيون وظهور نزعة التملك لديه - وهنا بدأ طور جديد فى حدود مسئوليات الأمن للرجل فنجد أنه قد أصبح مطالباً

بالدفاع عن أشياء استهدفت بالنسبة له وأصبحت تشكل قيمة فى حياته الجديدة فلم تعد مسئوليته الأمنية تنتهى عند حدود بدنه أو أبدان زوجته واولاده إنما إمتدت إلى ما يمتلك — وكما يقول جان جاك روسو فى رسالته المعنونة (عدم المساواة) ان بذور الشر قد نبتت عندما أحاط إنسان ما قطعة من الأرض بسياج من الحجر أو الشوك وقال هذه ملكى ولئن كان تعبير روسو فيه شيء من المبالغة حينما وصف ذلك الانسان بأنه مؤسس كل حكومة جائرة[1] فإن ما يعنينا هنا هو أن مسئولية الانسان قد إزدادت مساحتها وإزداد معها نطـــاق الأمن ومفهومه وإجراءاته .

فمع الاستقرار اذن بدأ شكل المجتمع الانسانى يختلف وإن بدأ مجتمعا صغير الحجم يعرف أفراده بعضهم البعض ويتمتع بشعور قوى بالتماسك ويعيش فى عزلة أو شبه عزلة والمعرفة فيه متساوية فى كافة النواحى والرغبات والحاجات النفسية والمـادية متوحدة والخبرات متعادلة والافراد متعاونون فى الحصول على الطعام وتوفير المأوى والدفاع عن المجتمع أو عن اى فرد منه . ودوافع العمل تنشأ من التقاليد .

---

(١) هنرى توماس ترجمة مترى أمين ـ أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم ـ مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ـ القاهرة / نيويورك ١٩٦٤ ص ٢٥٤ .

(٢) دكتور محمد طلعت عيسى ـ الاشتراكية العربية والاشتراكية العالمية ـ دار ومطابع الشعب ـ القاهرة ١٩٦٥ ص ٢٢٦ .

والشعور بالمسئوليه قائم على أساس مركز الفرد فى المجتمع أو على أساس من علاقات قرابيه أو إعتبارات دينية أو أخلاقية[1].

وفكرة الأمن هنا تطل علينا من خلال عمليات الضبط الإجتماعى أو الرقابة الإجتماعية ، وينشأ الشعور بالخطأ والصواب من جذور لا شعورية جماعيه لذلك نراه شعوراً قوياً جارفاً ذو جبرية وغير خاضع لمنطق الفرد .

والنظام الأساسى الذى يربط أفراد المجتمع معاً هو النظام الأخلاقى أى القائم على أساس مفاهيم أخلاقية خاصة بمعانى الواجب والخير والقوى العلوية ومصلحة الجماعة حسب فهم كل مجتمع – وتكون تلك المفاهيم أقوى من المفاهيم القائمة على أساس المصلحة الشخصية والماديات[2] .

فالقواعد التى تحكم المجتمع تنبثق تدريجياً من التجربة والألفة وتنمو وتتطور ، ألاحظ أن من مصلحتى أن أترك للآخرين ما يملكون على أن يترك الآخرون لى ما أملك إذ يرون أن من مصلحتهم أن يسلكوا مثل ما أسلك[3] .

---

(١) د. عاطف وصفى – الانثروبولوجيا الاجتماعية (مرجع سابق) (ص ٩٢) .

(٢) د. عاطف وصفى – المرجع السابق (ص ٩٤) .

(٣) د محمد فتحى الشنيطى – النظرية السياسية عند هيوم (مرجع سابق) (ص ٩١) .

ونلاحظ مما سبق أن ذلك النوع من المجتمعات يتمتع بقوى ضبط وهيبة تسحق شخصية الفرد عن طواعية تحت إقتناعه بمواضعات مجتمعه الدينية وخوفه من القوى الطبيعية وهذا الخضوع والتسليم الجبرى ليس إلا إستجابة لدافع الأمن الذى يسيطر على حياة الإنسان .

والفرد فى ظل هذا النظام - كما ألمحنا من قبل - لا يجد تناقضاً مع الفرد الآخر مما يدفعه إلى العدوان عليه فالكل متماثل متشابه والتعاون صفة المجتمع . وهو لا يهدف إلى حماية مصالحه الشخصية لأن شخصيته ذائبة فى المجتمع غير بارزة ولا ظاهرة ولكنها فقط تتبلور فى مركزه من الجماعة والحكم على هذا المركز فى يد الغير لذلك لم تكن الجريمة التى تستهدف الفرد حينئذ ظاهرة تذكر وعلى ذلك فقد كان العقاب عليها شديداً جداً .

تلك هى بذور فكرة الأمن بوجه عام فى المجتمع شبه البدائى لكن الأمر يزداد وضوحاً بتطرقنا إلى الاشكال المورفولوجيه[1] بما يلقى المزيد من الضوء .

وفى المجتمع شبه البدائى تتحدد الصور المورفولوجيه فى ثلاث صورة :

١ — الأسرة : ومنها الاسرة الأمية (دعامتها الام) والزواجية والاخويه .

---

(١) يقصد بالأشكال المورفولوجية — أنماط الوحدات الاجتماعية التى يتكون منها المجتمع والتى ينتمى إليها .

٢ - العشيرة : وتتكون من عدة أسر تربطها صلة قرابيه .

٣ - القبيلة : وتتكون من عـــدة عشائر غالباً ما توجد بينها صلة قرابيه أو رابطة طوطمية خرافية كانحدار القبيلة من سلالة حيوان أو أكثر أو إنسان خارق للعادة .

اولا : الأمن فى الأسرة :

يعرف ميردوك الاسرة بأنها جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون إقتصادى ووظيفة تكاثرية ويوجد بين إثنين من أعضائها على الاقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع .

والأسرة وظائف شائعة فى كل المجتمعات على إختلاف تحضرها وهى الوظيفة الجنسية والوظيفة الاقتصادية والوظيفة التكاثرية والوظيفة التربوية لان الانسان عن طريق هذه الوظيفة يلتقى مع أول محددات حرياته الفطرية وأول إرضاء لامنه الشعورى ، وذلك أن الاسرة — كأول بيئة إجتماعية للإنسان — تقوم من خلال عمليات التطبيع أو التنشئة بوضع مستويات سلوكية متدرجة تتوقع من الطفل ان يتبعها خلال مراحل نموه المختلفة وتشجعه على بلوغها . وتوضح له القيم والاحكام والمقاييس التى تعينه على إدراك موقفه قرباً أو بعداً من الاوضاع السليمة[1] فى المجتمع وهى بذلك تعطيه الفرصة الاولى للتوافق والتوازن مع البيئة الانسانية والحيوانية بل والطبيعية أيضاً — وبمعنى

---

(١) عبد المنعم هاشم وعدلى سليمان — الجماعات ... (مرجع سابق) ص ٣٤ .

الحر هى تغرس فيه بذور الاحساس بالحاجة إلى التوازن مع تلك البيئات الثلاثة وهى بذلك تضع حجر الاساس للأمن بمفهومه العام لدى الانسان. ففى محيط الاسرة يتعلم الانسان مستلزمات الحياة الجماعية بتزوده بمختلف المهارات وأساليب السلوك ليصبح قادراً على شق طريقه وسط المجتمع فى أمان وتوافق وتكيف. وإذا كانت الاسرة المعاصرة تمارس هذه الوظائف فلا شك انها كانت موجودة ايضاً فى المجتمع شبه البدائى ولكن بفارقين اولهما ان الاسرة المعاصرة وهى تمارس هذه الوظائف تجد اجهزة اخرى فى المجتمع تساعد باليد الحانيه بينما الاسرة البدائية كانت هى المصدر الوحيد لهذه التنشئة والمنهل المنفرد الذى يرشف منه الانسان آخر جرعاته وهو يستعد لملاقاة المجتمع — وثانى تلك الفوارق ان الاسرة المعاصرة تبذر البذور وترك الفرد بعد إنتهاء مرحلة التربية ليلاقى نتيجة سلوكه بينما الاسرة فى المجتمع شبه البدائى قد ربطت مصير الفرد فيها بها فى صورة ابدية ضاغطة تلاحقه بالعقاب وتظل ضاغطة عليه ساحقه شخصيته ويظهر لنا ذلك من مناجاة عجوز هندى احمر من قبيلة يومو بكاليفورنيا فقول « الرجل لاشىء فهو بدون اسرته يصبح اقل اهمية من بقه تافهة بل اقل من بصقة ... إذا كان الرجل بدون اهل فلن توافق امراة على الزواج منه ، سيصبح افقر من طفل حديث الولادة وحتى افقر من دودة . اما عند الرجل الأبيض فالاسرة ليست بتلك الاهمية حيث يقوم البوليس والجيش بحماية الفرد ... اما هنا فتقوم الاسرة بكل تلك الاعمال[1] .

---

(1) Angisky, AN Indian Soliloquy, The American Tournal of Sociology, Vol. 46 1940 P. 44.

ثالثاً : الأمن فى العشيرة : (Clan) :

العشيرة وحدة إجتماعية تعتبر إمتداد للأسرة وتتميز بتسلسل قرابى معين (أبوى - قائم على القرابة الأبوية) أو (أمى قائم على القرابة الأمية يتفرع عنه عشيرة الخال) ويتفق هذا التسلسل مع نظام سكنى خاص.

ويختلف حجم العشيرة من مكان لآخر فقد يكبر حجمها فتشمل المجتمع المحلى كله فتصبح وحدة سياسة وقد يصغر حجمها فتشتمل على جزء من ذلك المجتمع .

وتقوم العشيرة بعدة وظائف إجتماعية منها التضامن الإجتماعى فى مساعدة من يحتاج إلى العون ويترتب على هـــذا التضامن شعور الفرد بالامن والإستقرار بصورة أقوى مما يشعر به الفرد فى كنف الأسرة بسبب أن العشيرة أكبر حجماً وأوفر قوة .

وثمة وظيفة أخرى أكثر أهمية تضطلع بها العشيرة ونعنى بها حفظ الأمن الداخلى والخارجى - وتتسع رقعة هذه الوظيفة وطبيعتها ليظهر لنا من خلالها بوضوح وجلاء أصول الأمن القومى متبدية من أمن الفرد والجماعة أى أمن الوطن والمواطن .

ورئيس العشيرة أو شيخها وأعوانه يقومون بالإشراف على تطبيق الاعراف والتقاليد المتوارثة كذلك يشرفون على تنفيذ العقاب لمن يخالف تلك المواضعات وهو وإعوانه يضطلعون بالدفاع عن العشيرة وحماها . وبعض العشائر نجد أن رئيس العشيرة يوزع العمل على الافراد ويوزع الارض على الاسر كحق للإستغلال دون التملك ويشترط لذلك حسن سيرة

هؤلاء وإلا يكونوا قد سبق إرتكابهم لأى من الجرائم .

والعشيرة تحفظ لرئيسها هيبته حتى ان من يرد على رئيس العشيرة تقريعه أو يوجه إليه سباباً يكون عقابه شديداً يبلغ حـــد الطرد من العشيرة .

كما تسمح معظم العشائر بالزواج الخارجى منعاً من تشاحن الشباب على فتياتها بما يوجد الانقسام فيها ومحافظة على وحدتها وتقوية لشوكتها مع القبائل الاخرى .

وهكذا نرى ان هذه الاشكال البدائية قد فطنت إلى التزاوج الحتمى بين أمن العشيرة وأمن الفرد وأخضعت نظمها وتقاليدها لذلك الهدف .

ثالثا : الأمن فى القبيلة : (Tribe) :

القبيلة وحدة إجتماعية تجمع عدة عشائر أو مجتمعات محلية أخرى وهى تتميز بمكان محدد ولغة واحدة وتطبق أفرادها أنماط حضارية مشتركة ، ووظائف القبيلة تختلف عن وظائف العشيرة فهى أشبه ماتكون بالحكومة (الفيدرالية) الاتحـــادية - التى تضطلع بالشئون الخارجية للقبيلة فتقتصر وظيفتها على التنظيم السياسى وشئون الدفاع - لذلك تكون وحدة القبيلة وتماسكها واضحين زمن الحرب عنهما فى حالة السلم حيث تضعف تلك الوحـــدة وتنطوى كل عشيرة على نفسها حيث يباشر رؤساؤها الإشراف والرقابة على الاعراف والتقاليد وتدبير الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعشيرة .

هكذا مررنا بالصور المورفولوجية للمجتمع الإنسانى ولمحنا من خلالها

علامات بارزة للمواوجة بين أمن الفرد وأمن مجتمعه أى بذور فكرة الامن القومى - ولاشك ان حماية الامن كانت تحتاج إلى تعميق فى نفوس البشر بل وتدرج فى ذلك العمق حسب قيمة الامن .

ولقد ألمحنا فيما سبق إلى إرتباط فكرة الخطأ أو الإنحراف عن قواعد سلوك الجماعة بفكرة القداسة ذلك لان إطارات السلوك وقواعده ومحدداته إرتبطت بأصل عقائدى لدى المجتمعات البدائية ، ومن ثم كانت مخالفتها مرادفة تماماً للخطيئة - وتتمثل القدسية المرتبطة بهذه الاطارات - فيما يلى :

١ — النواحى التى يقرر المجتمع ان على الفرد الابتعاد عنها .

٢ — ما يقرره العقل الجمعى للمجتمع من قيم رمزية .

٣ — المحرمات فى المجتمع او (التابو) Tabou .

ولا شك ان أقوى هذه المحرمات أثراً - هو التابو - ذلك لأنه يعتبر حجر الزاوية فى فكرة القداسة ، وبعض من (التابو) يتخذ طابعاً خرافياً سحرياً تعزى إليه القوى الخارقة والغيبية - فهو إنعكاس لظلال فكرة الآلة التى طواها النسيان - كما يتخذ بعض التابو طابع التمجيد السلالى(١) .

---

(١) بعض العشائر شبه البدائية تعتقد أنها من سلالة حيوان نتيجة معاشرة ذكر الحيوان للانثى البشرية (أم العشيرة) - لذلك تمجد العشيرة وتعبد وتقدس ذلك الحيوان الجد وتطلق إسمه على نفسها - فنجد عشيرة الحصان أو الأرنب أو التيس ... الخ .

وعادة ما يصنع نصب أو وثن لذلك التابو سواء كان حيواناً أو جماداً . وعندئذ يقرر المجتمع عـــدم لمسه أو أكله أو حتى الاقتراب منه ـ كما تقدم له القرابين ويستخدم (كخيال المآته عندنا) للحراسة ويعتبر الاقتراب من الحقل أو المنزل او المكان الذى يوضع فيه ذنباً لا يغتفر عقوبته الاعدام وكثيراً ما لا يقوى المخطىء على الانتظار لترقيع العقوبة إذ يموت خوفاً ورعبا .

المبحث الثانى

الأمن القومى فى دراسات المجتمع

اولا : الأمن نواة الاجتماع والاجتماع البشرى :

سبق أن مررنا مروراً سريعاً بالمسلمة التى تربط بين إشباع الحاجات بصفة عامة وبين وجود الفرد واستمرار حياته وبين المجتمع ووجوده كجماعة من الناس لها صفات التماسك والترابط .

ولقد حفلت دراسات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى بالدراسات العملية الميدانية التى تثبت هذه الحقيقة - ونعنى بها أن أساس تجمع البشر هو عملية اشباع الحاجات والرغبات والدوافع ، كما أننا سبق أن انتهينا إلى أن الأمن بوصفه دافع أو حاجة أساسية يسيطر على كافة دوافع الانسان أما باحتوائه لها ضمن مظاهره المادية والمعنوية أو بسيطرة آثار توافره أو عدم توافره على إقبال البشر على حاجاتهم الأخرى ومدى سعيهم لتحقيقها فى ظل تحقق الأمن أو فقدانه .

ونحن نعرف بالخبرة الذاتية لكل منا أن الانسان إذا افتقد أمنه - بمظاهره الخمسة ، لا يكاد يقبل على شىء من احتياجاته الأخرى بل لا يكاد يذكرها حتى وأن كانت تلك الحاجات من النوع الملح المرتبط بدوام الحياة الجسدية أو باستمرارية النوع الانسانى وليس ادل على ذلك أنه فى ساعات الخطر الشديد وعندما تتعرض حياة الانسان لخطر داهم

ينسى فيها كل شيء إلا نفسه — ففى الحروب وخلال المعارك التى تستمر لفترات طويلة خاصة فى الحروب الحديثة كمعارك الدبابات والاقتحام الأرضى للمشاة ينسى المقاتل طعامه بالأيام ولا يكاد يشعر بالجوع إلا عندما يستقر أمنه ويستعيده وتنتهى المعركة بنتيجة ترضيه وتشبع حاجته للأمن وما يصدق على الدافع للطعام يصدق على غيره من الدوافع البيولوجية والحاجات الجسمية الملحة كالدافع الجنسى الذى ينزوى بصورة أعمق فى حالات اضطراب الأمن وليس الأمر قاصراً على الحاجات أو الدوافع المادية البيولوجية بل هو أعمق أثراً على الحاجات والدوافع النفسية أو المعنوية .

وقصارى القول أننا سوف لا نعدم إثبات أن الأمن يتوج كافة الحاجات ويهيمن عليها أما إحتواء أو سيطرة، سواء كان مصدر الاثبات علوماً إنسانية كالنفس والاجتماع أو استبطاناً ذاتياً يستخرجه كل منا من قاع أعماق إحساساته وخبراته .

وإذا أضفنا لكل ذلك حقيقة العالم المعاصر الذى تداخلت فيه الأمور وتعقدت سواء على مستوى تخالط الشعوب ثقافياً وانفعالياً أو من ناحية تداخل مناشط الحياة المختلفة خلصنا إلى ما اتفقنا عليه سابقاً من أن للأمن مضموناً معاصراً يختلف كلية عما تناوله الباحثون فهو يختلف مضموناً وسعة - ويؤدى هذا أن الأمن الذى نشعر بسيطرته على كافة الحاجات والذى أثبت العلم حقيقة هيمنته عليها أصبح فى واقع المعالجة ينطلق من نفس المنطلق، فنحن نعايش واقعاً يدفع فى كل قضية نشاطية

متغيراً أمنياً حتى شارك رجال الأمن غالبية المختصين فى مسئوليات إنجاز أعمالهم وأصبحت مساحة النشاط اليومى للدولة على صعيد العمل الحكومى والعمل الخاص نسيجاً متلاحماً سداته الأمن ولحمته النشاط النوعى المتخصص . ولا جدال فى أن المستقبل سوف يحمل لنا معه مزيداً من التداخل واتساع المسئولية وكأن التاريخ يعيد نفسه عندما كانت ولاية الشرطة فى الدولة الإسلامية فى القرون الوسطى أول ما نشأ من أجهزة الدولة بعد ولاية القضاء وكانت تضطلع بإدارة الحياة خارج نطاق القضاء وإدارة بيت المال .

وعلى ماتقدم نستطيع أن نقرر ونحن مطمئنون أن هناك صلة عضوية بين الأمن بنطاق مفهومه (أمناً للإنسان وأمناً للمجتمع) وبين وجود المجتمع وركائزنا فى هذا السبيل ثلاث ركائز .

١ — أن الأمن حاجة ودافع مادى ومعنوى ذو مساحة واسعة تشمل دوافع وحاجات ثانوية كثيرة .

٢ — أن الأمن بتأثيره العميق فى توافق واتزان الإنسان مع البيئات المحيطة به يتحكم فى بقية الدوافع والحاجات الأخرى التى لا تدخل ضمن مكوناته .

٣ — أن التغير الذى طرأ على الظروف الدولية وتداخل العلاقات الدولية وتعقـــد المشكلات بين الشعوب والدول وظهور الدعاوى الايديولوجية المتصارعة والتخالط الشعورى بين بنى الإنسان تخطياً الحواجز الدولية والعرقية والثقافية وتلاشى الحواجز الزمانية للمسافات]

بين أطراف الكرة الأرضية بفضل تقدم وسائل النقل - بالإضافة إلى اتساع قدرة الانسان على المعرفة وزيادة قوته الادراكية بفضل التكنولوجيا الحديثة وزيادة قدرته الاستنتاجية والتحليلية بفضل الحاسبات الالكترونية، كل هذه الظروف وغيرها مما يعسر على الحصر قد جعل الأمن مفهوماً واسعاً فضفاضاً مغايراً لما درج عليه الباحثون والعاملون فى نطاقه - ذلك المفهوم الذى عبرنا عنه فيما سبق بأنه توافر كل ما من شأنه أن يشعر الفرد والمجتمع بالاستقرار ونعنى به مصطلح المفهوم العصرى للأمن.

ويأتى بنا الحديث إلى منطلق جديد لنرى كيف تعمل الحاجات الانسانية وعلى قمتها الأمن وبمفهومه المعاصر عملها فى المجتمع.

قلنا وأفضنا وكررنا أن إشباع الحاجات يمثل الخيط الذى ينتظم عليه عقد الجماعة البشرية وأنه لا معنى للحديث عن وجود مجتمع مالم تكن حاجة أفراده مشبعة من خلاله، فالمجتمع إذن يدور وجوداً وعدماً مع عملية إشباع الحاجات وأنه كلما زاد القدر الذى ترضيه الجماعة من حاجات الأفراد كلما زاد حظها من التماسك.

ولكن كيف يتأتى لتلك الحاجات أن تكون على هـــذا القدر من الأهمية ؟

لكى نجيب على هذا السؤال لابد لنا من جولة مناسبة خلال علوم الانسان التى تناولت هذا الجانب من حياته.

كيف يتكون المجتمع :

لقد أطنب العلماء والباحثون فى الحديث عن المجتمع الانسانى وكيف يتكون وشروط بقائه وأسباب التجمع البشرى وغيرها من الظواهر

الاجتماعية الانسانية التي تحيط بالمجتمع . ولقد كانت هناك اختلافات بينهم في بعض الامور إلا أنها في الواقع تهم الباحث في تلك العلوم أكثر مما تهم المطالع بغرض معرفة آثار الحاجات في تجمع البشر وكيف أنها هي العنصر الفعال الأول في التجمع والتفرق . ودون أن نتورط في التداخل مع اختلاف رؤى الباحثين نمر على مجموعة من تعريفات علماء الاجتماع المجتمع ولنا تعليقنا في النهاية عليها .

فنرى العالم توماس الیوت يعرف المجتمع بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع[1] .

ويعرفه بيسانز أنه تنظيم العلاقات الاجتماعية لجماعة من الناس يسهمون في ثقافة مشتركة ويتقاسمون الاحساس بالمشابهة[2] .

ويرى أرنولد جرين أن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد وأن عناصره هي السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح وأن الحياة الاجتماعية هي في المحل الأول تقسيم عمل في إقليم مشترك على أساس دائم في الزمن . والأفراد يشتركون في مصالح مشتركة وأن المصالح العام منها والخاص تتحدد بطريقة تجعل الحياة مكتفية بذاتها بين الأفراد[3] .

ويكاد كل من كنجسلي ديفيز وسورو كين أن يوافقا جرين في تعريفه المجتمع مع تأكيدهما على ضرورة وضع العلاقات الثقافية في الاعتبار وان علم الاجتماع يضع في اعتباره دراسة الظواهر الاجتماعية الثقافية وليس الاجتماعية وحدها .

(١ ، ٢ ، ٣) دكتور محمد عاطف غيث ـ علم الاجتماع ـ الجزء الأول ـ دار المعارف ـ الاسكندرية ١٩٦٦ ص ٢١٥ وبعدها .

أما العالمان ماكيفر ، بيج فيعرفان المجتمع بأنه تعبير النـــاس عن طبيعتهم لخلق ثم معاودة خلق تنظيم يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة . وأن المجتمع نسق من العادات والإجراءات والسلطة والمعونة المتبادلة ، ومن تجمعات وأقسام عديدة ، ومن ضوابط السلوك الإنسانى والحريات . وباختصار هو نسيج العلاقات الاجتماعيـــة الذى يتغير باستمرار[1] .

وإذا كنا نريد تعليقاً عاماً على هذه الطائفة من التعريفات سوف يبرز لنا لأول وهلة عدة عناصر مشتركة فيها هى فى واقع الأمر الجوانب الرئيسية فى بناء المجتمع وهى أيضاً مانسعى إلى استظهاره منها . وأبرزها عنصران هما :

١ — التنظيم : فأول ماتشترك فيه تلك التعريفات معنى (التنظيم) فأليوت يعبر عنه بلفظ التعاون وينص عليه بيسانز وجرين وماكيفر وبيج باللفظ الصريح . ولاشك أن التنظيم لم يوضع فى تعريف المجتمع اعتباطاً إنما هو تنظيم لشىء ما ومادام معنى التنظيم متوافر فى هذه التعريفات فإن ذلك الشىء الذى يتناوله التنظيم لابد وأن يكون عاماً فى جميع التعريفات وإن اختلفت ألفاظ التعبير عنه تبعاً لرؤية العالم الذى وضع التعريف .

٢ — إشباع الحاجات المشتركة : ذلك هو العنصر المشترك الثانى ذلك العنصر هو الهدف من التنظيم وهو إشباع الحاجات . وقد جاء إشباع

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث (عالم الاجتماع) — مرجع سابق ص٢١٨ وما بعدها .

الحاجات فى التعاريف بألفاظ مختلفة أحياناً وصريحة أحياناً فعند اليوت جاء فى تعبير المصالح الكبرى التى تشمل حفظ الذات ودوام النوع — وهو منصب بالدرجة الأولى على حاجة الأمن — أما بيسانز فقد عبر عن إشباع الحاجات بالعلاقات الاجتماعية وهى مظاهر عملية الإشباع لأن نشأة المجتمع عنده لا تتقرر بالتواجد المكانى للأفراد أى أنه لا يكفى أن توجد مجموعة من الناس فى مكان واحد متجاورين لكى ينشأ منهم مجتمع إنما لابد من حدوث تفاعل بينهم وهذا التفاعل فى جوهره نوع من الاتصال المباشر وغير المباشر - والاتصال لابد أن يكون لغاية والغاية لابد أن تكون لإشباع حاجة أو رغبة - ويرى بيسانز أن الاتصال يترتب عليه تعدل فى سلوك الفرد وسلوك الآخرين أى تأثر وتأثير متبادل وذلك هو التفاعل الاجتماعى عنده ، وهو يرى أن تكرار وقائع التفاعل لفترة يؤدى إلى قيام نمط من السلوك وهو ما نعبر عنه بتسمية (العلاقة الاجتماعية[١])

وبذلك نرى بوضوح اتفاق بيسانز مع اليوت فى أن إشباع الحاجات هو المحور الرئيسى الذى يتناوله (التنظيم) لكى يقوم المجتمع البشرى ، وعندما تأتى إلى جرين ثم كنجلى ديفيز وسوروكن نجد أن الأمر أكثر وضوحاً منه عند بيسانز إذ يعبرون بالمصالح المشتركة عن الحاجات التى يتجمع الناس لإشباعها . أما ماكيفر وبيج فقد كانا أكثر تفصيلا عندما تعارفا الحديث عن العادات والإجراءات والسلطة والمعونة المتبادلة ثم نسيج العلاقات الاجتماعية وجميع هذه المسميات هى مظاهر سلوكية لعملية إشباع الحاجات المشتركة بين الناس .

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث (علم الاجتماع) - مرجع سابق ص ٢١

والقضية إذن أصبحت لاتحتاج إلى مزيد من الوضوح فالحاجات المشتركة هى المحور الذى تدور عليه حركة التجمع البشرى وهو الذى تستهدفه الجماهير من التجمع وسبيلها إليه خلق التنظيم وتحدد ذلك الخلق مع تطور واختلاف الحاجات . ومع تسليمنا المطلق بتطور حاجات المجتمع من زمان إلى آخر ومن مكان إلى غيره نجد أن هناك حاجة مستمرة دائمة لاتتبدل ولاتتغير تلك هى حاجة الإنسان الفرد والمجتمع إلى الأمن — بل أننا نشير إشارة ذات مغزى إلى تعريف توماس اليوت الذى تحدث فيه عن أن تعاون الناس يكون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى ولم يعن بذكر أى منها إلا حفظ الذات ودوام النوع وهما ينبثان عن معنى حاجة الأمن ضمنا وتصريحا — نعرف أن البعض قد يعترض على ذلك باعتبار تداخل حاجات عديدة فى هذين الإطارين ، ونحن نسلم لهم بكل ذلك ونقول أن هذه الحاجات التى تدخل تحت إطار حفظ الذات ودوام النوع ترتد فى النهاية إلى الدافع الأمن — سواء عن طريق طريق احتواء الدافع للأمن لتلك الحاجات وهذا الجانب من تلك الحاجات يشكل المساحة الأكبر فيها - أو عن طريقة تأثيره العميق عليها ، كما سبق أن أوضحنا فى مستهل هذا المبحث ، وبذلك نقول مطمئنين أنه قد ثبت لدينا بالدليل العلمى أن الأمن نواة الاحتياجات الانسانية وأنه بالتالى نواة الاجتماع البشرى الذى ينتظم عليه عقد المجتمع .

ثانيا : تنظيم إشباع الاحتياجات :

يجدر بنا قبل أن نتعرض إلى أعماق هذا الموضوع أن يكون ماثلا

فى أذهاننا أن الحاجات البشرية تخضع لتقسيمات عديدة ومتشعبة وأنها جميعا ليست بدرجة متساوية من حيث الأهمية بالنسبة للفرد والمجتمع وأن منها حاجات جماعية أى مشتركة بين الأفراد وهذه أيضا تتدرج من حيث أهميتها وقيمتها بالنسبة للجماعة وهى حجر الزاوية فى تماسك المجتمع أو تحلله وتفككه كما أن هناك حاجات فردية خاصة بالأفراد أو بشريحة من المجتمع سواء أكانت أقلية أو أغلبية .

ومن هنا كانت عملية إشباع هذه الحاجات محتاجة بالضرورة إلى قدر عظيم من التنظيم . ذلك أن الفرد سبيله إلى تحقيق أو إشباع حاجة أو رغبة خاصة قد يسلك سلوكا يتصادم مع رغبة الآخرين بسبب الأسلوب الذى ينهجه فى إشباع رغبته وقد لا يكون هنا تصادم أصلا بين رغبته هذه ورغبات الآخرين . كذلك فإن تحقيق أو إشباع الحاجات والرغبات الجماعية محتاج لجهود منظمة حتى يمكن أن يتوفر لكل فرد فى المجتمع القدر المناسب له من هذه الرغبة أو تلك الحاجة ، وهناك بعض الجماعات التى لا ترضى حاجة أفرادها بدرجة متساوية فتضحى بحاجات الأغلبية فى سبيل إرضاء حاجات الأقلية وهنا تنشأ الصراع فى تلك الجماعات وتتعرض وحدتها للتمزق وتماسكها إلى الضعف والتفرق . لذلك فإن التنظيم الذى تحدث عنه علماء الاجتماع يعتبر هو الطريق الأساسى لإشباع هذه الحاجات ودعامة لتماسك واستمرارية المجتمع .

ويرى هوبز أنه لكى تسير الحياة الاجتماعية فى طريقها ولكى يقوم

يقوم البناء الاجتماعي على أسس قوية لابد أن يكون لدى أعضاء المجتمع فكرة واضحة عما يجب عليهم أن يتوقعوه بعضهم من بعض حتى يمكنهم أن يرتبوا حياتهم على هذا الأساس(١).

وهذا يقودنا إلى الحديث عن مفهومين في مجال الدراسات الاجتماعية يؤديان بنا إلى تصور الكيفية التي يتم عن طريقهما تحقيق حاجات المجتمع وهما (البناء الاجتماعي) و (المفهوم الاجتماعي للمجتمع).

١ — البناء الاجتماعي :

يرى معظم العلماء وهم يكتبون عن البناء الاجتماعي أنه عبارة عن نسق العلاقات القائمة والدائمة بين الجماعات التي يتقدم إليها المجتمع فيما يرى اتجاه آخر أن مفهوم البناء الاجتماعي لابد أن يهتم إلى جانب العلاقات القائمة ، العلاقات المتوقعة أو حتى المثالية على أساس أن الذي يعطي المجتمع صورته ويجعل الأفراد يؤدون أدوارهم الاجتماعية هو ما يتوقعه المرء من غيره من الناس أن يفعلوه من أجله أو هو ما يعتقد أنه واجب أن يصدر من هؤلاء . وهذا الفريق ومن بينهم فيرث ونادل يعرف بتركيزه على أن يشمل مفهوم البناء الاجتماعي جانباً من نسق المعايير والقيم السائدة في المجتمع فلا يكفي أن يكون البناء الاجتماعي قاصراً على العلاقات والروابط القائمة فعلا بين الناس . إنما يجب أن ندخل في

---

(١) دكتور أحمد أبوزيد — البناء الاجتماعي — مدخل لدراسة المجتمع — الجزء الأول — الطبعة الثالثة — الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ ص ٣٨، ٣٩ .

اعتبارنا ما يتوقعه الناس من بعضهم — والعلاقة بين ما أتوقعه من الغير وبين القيم والمعايير السائدة فى المجتمع علاقة وثيقة فإن توقعى يستلزم أنى أنتظر منه عملا معينا ولن أنتظر ذلك العمل منه إلا إذا كان ثمة قيمة أو معيار يطالبه بأداء ذلك العمل فكأن البناء الاجتماعى فى نظر هؤلاء العلماء مجموعة « من العقد (أى الناس) التى تضمها جميعاً خيوط النسيج الاجتماعى (أى العلاقات الاجتماعية) . . . . وأنه ـ مجموع الحالات الذهنية[1] الأساسية المترابطة التى تتعلق بسلوك الأفراد بعضهم إزاء بعض[2] .

ولما كنا قد انتهينا من قبل من تبيان حقيقة العلاقات الاجتماعية باعتبارها المظاهر المادية لعملية تبادل إشباع الرغبات والحاجات فى مجتمع ما ، فان فكرة البناء الاجتماعى توضح لنا أن عملية التحقيق ذات أثر فعال فى قيام المجتمع وهو أمر سبق ثبوته يقيناً — إلا أن فكرة البناء الاجتماعى تضيف جديداً فهى تعطينا الصورة الحركية الشاملة لعملية تحقيق الرغبات وهى بالتالى ترسم لنا الطريق إلى التصور التنظيمى لعملية تحقيق حاجات المجتمع ـ إذ حددت لنا العلاقات الاجتماعية القائمة والمتوقعة كقنوات تسرى فيها حاجات المجتمع الجماعية والفردية على السواء وهى فى طريقها من مصدر تحقيقها إلى من يحتاجها .

---

(١) يقصد بالحالات الذهنية هنا ـ الحالة التى يكون عليها الفرد عندما يتوقع من الغير عملا ما .

(٢) دكتور أحمد أبوزيد ـ البناء الاجتماعى ـ المرجع السابق ص ٣٩ .

٢ ــ المفهوم الاجتماعي للمجتمع :

وتلك فكرة أخرى تظهر لنا أن عملية تحقيق الرغبات والحاجات إنما تقوم بطريقة تبادلية تشبه التعاقد التلقائي بين الفرد والمجتمع ـ وهذه فكرة مغايرة عن فكرة العقد الاجتماعي التي تفلسف نشأة السلطة ــ أما التعاقد التلقائي فهي تشرح واقعاً ملموساً يوضح صورة المجتمع وهو وهو يقوم في دأب بعملية إشباع الحاجات المختلفة ـ فردية أو جماعية ـ فالإنسان بموجب هذه الفكرة أو المفهوم ــ يحصل على فرص إشباع حاجاته الإنسانية كلها في نظير قيامه بأداء سلسلة متعاقبة من الواجبات التي رسمها له المجتمع . وهذا المفهوم التعاقدي يجعل من عملية إشباع الحاجات الإنسانية (غاية ووسيلة) فهي غاية لأن الفرد لايستطيع أن يحيا بدونها وهي وسيلة ، لأن المجتمع يتخذ منها منطلقاً لتماسكه ووحدته بأن يجعل كل إنسان فيه مواطناً متكيفاً معه خاضعاً لأحكامه ونظمه وقيمه ومعاييره . ولاشك أن هذا كله نتيجة لأن التعاقد لايتم بين كل إنسان بمفرده وبين المجتمع ولكن هذا التعاقد يتم بين جميع أفراد المجتمع منفردين بصفتهم ذوات متفردة وبينهم أي بين ذواتهم في صورة مجتمع مكون منهم جميعاً ــ ولذلك فان إبراز حقوق الفرد ممثلة في ضرورة إشباع حاجاته الفردية كلها يحتم من ناحية أخرى إبراز حقوق المجتمع ممثلة في ضرورة قيام الفرد بالإسهام من غيره من المواطنين في تحقيق حاجات المجتمع ـ ويتوقف مستوى الرفاهية والسعادة في إشباع حاجات أفراد المجتمع جميعهم ، على مستوى ومدى قيام كل منهم بما يتطلبه أو يفرضه المجتمع منهم ومن هنا ظهرت في الوجود الاجتماعي ـ المصلحة

العامة - ممثلة لمصلحة المجموع »(١) .

بهذا يبين لنا المفهوم الاجتماعى للمجتمع — إلى جانب إبراز التبادلية كما أبرزتها فكرة البناء الاجتماعى — المدى والحدود التى تذهب إليها عملية إشباع الرغبات فهى ليست عملية مطلقة وإنما مرتبطة بجوانب اجتماعية أقرب هذه الجوانب أنها تستهدف الوصول إلى المواطن الذى يتوافق مع المجتمع كما أنها ايضا تستهدف ان تدفعه من خلال توافقه وتكيفه مع المجتمع إلى ان تحصل منه على عائد لهذا الإشباع الذى حصل عليه فى صورة قيامه بعملية إشباع للآخرين اى اداء وإشباع لحاجات المجتمع .

وعلى ذلك نستطيع ان نعقب على هاتين الفكرتين او المفهومين بأن البناء الاجتماعى رسم لنا كيفية حدوث عملية إشباع الحاجات بينما المفهوم الاجتماعى للمجتمع حدد لنا كمية هذا الإشباع والقيمة المدفوعة فيه .

وبذلك يكون هذين المفهومين قد ابانا لنا ماهية التنظيم الذى به يتم للمجتمع تحقيق وإشباع رغبات وحاجات افراده ويحقق وجوده وتماسكه ويبقى امامنا لنقف على الصورة الكاملة لعملية تحقيق الرغبات ان نتحدث عن الإطار الذى تجرى فيه هذه العملية او بتعبير أدق الصورة التطبيقية او التحقق المادى لعملية إشباع الرغبات والحاجات . ونعنى بها الحديث عن النظم الاجتماعية .

---

(١) عبد المنعم هاشم وعدلى سليمان - الجماعات والتنشئة الاجتماعية (مرجع سابق) ص ٢٥

ثالثاً : النظم الاجتماعية :

النظم الاجتماعية تعريفات عدة تختلف حسب رؤية واضعها — فى تعبيراتها اللفظية أو ضيقاً واتساعاً — إلا أنهـــا جميعاً تلتقى فى مضمونها .

فيعرفها بارنز أنها أجزاء البناء الاجتماعى والأداة التى عن طريقها ينظم المجتمع الانسانى ويوجد وينفذ نواحى النشاط المتشعبة اللازمة لإشباع الحاجات الانسانية[1] .

ويقول (ميد) أن النظم ليست إلا نماذج - منظمة - السلوك توجه أعمالنا ومواقفنا . أما لندبرج فيقول أنهـا ليست فى الغالب إلا التنظيم الرسمى أو الشكلى للنماذج الاجتماعية . بينما يتفق دور كايم وموس وفوكنيه على أن النظم هى جميع طرق التفكير والعمل السابقة على الفرد والتى ليس عليه إلا الخضوع لها[2] .

ومهما يكن من شأن الاختلاف اللفظى فى صياغة التعاريف أو الاتجاه إلى التضييق والتوسع فى إطار المفهوم فان المجمع عليه كما هو ظاهر من هذه التعريفات أنها طرق تنظيم إشباع حاجات المجتمع فنحن عندما ندرس النظم الاجتماعية نحاول أن نفهم أحد الميكانيزمات الأساسية

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث — علم الاجتماع — مرجع سابق ص ٢٤٤ .

(٢) دكتور حسن شحاته سعفان — أسس علم الاجتماع — دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٤ الطبعة السادسة ص ٧٩ .

التى عن طريقها يتوصل الإنسان إلى التناسق فى السلوك الاجتماعى — وبمعنى آخر أننا ندرس من خلال النظم الاجتماعية ، أنماط السلوك الاجتماعى[1]، وليس السلوك الإجتماعى فى واقع الأمر إلا حركة غائية تستهدف إشباع الحاجات الفردية والجماعية — ومن الأمور المتفق عليها بين علماء الاجتماع أن لكل نظام من النظم الاجتماعية دوراً محدداً للمحافظة على نمط الحياة السائدة فى هذا المجتمع وفى وجود هذا النظام لإدارتها فالنظم البشرية وكذلك المناشط الجزئية التى تدخل فى هذه النظم ترتبط بالحاجات الأولية أو البيولوجية أو بالحاجات المشتقة أو الثقافية باعتبار أن الثقافة تعنى دائماً إشباع إحدى الحاجات[2] .

والنظام الإجتماعى ليس مجرد ظاهرة بسيطة فى تكوينها فإن معظم النظم الإجتماعية تبلغ درجة من التعقيد عاليه — ويدخل فى تكوينها عدد كبير من العناصر المتشابكة — بل أن الكثير منها يتشابك ويتداخل بصورة يصعب الفصل بينها فأى نظام إجتماعى ليس فى حقيقته إلا شبكة معقدة من العلاقات تحتاج إلى جهد لتحليلها وفهمها — فالزواج مثلا وهو نظام إجتماعى بسيط ظاهرياً يضم عدداً من النظم الاجتماعية أقل تعقيداً — مثل مراسم الخطوبة ونظام المهر ونظام ليلة الزفاف ونظام العلاقة بين الخطيبين والعلاقة بين أسرة كل منهما قبل الزواج وبعد الزواج

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث — علم الاجتماع — مرجع سابق ص٢١٦ .

(٢) دكتور أحمد أبو زيد البناء الاجتماعى — مرجع سابق ص ١٠٤ . عن (مالينوفسكى)

وغير ذلك . والاسرة كذلك رغم بساطتها الظاهرية إلا أنها تنطوى على مجموعة معقدة من النظم أو الانماط السلوكية يراها البعض تصل إلى ثمانية أنماط[١] وهى كما يلى :

١ – علاقة الزوج بالزوجة وتقوم على أساس الحقوق الزوجية والجنسية والمسئولية المشتركة نحو البيت والاولاد وحقوق ملكية كل والسلطة والطلاق . . الخ .

٢ – علاقة الأب بالإبن تقوم على أساس مسئولية الآب نحوه من تعليم وتأديب وما يقابلها من وجوب الطاعة والاحترام من جانب الإبن ثم علاقات التعاون الاقتصادى التى يضطلع بها الذكور عندما يكبرون ويقدرون على الكسب .

٣ – علاقة الأم بالبنات وتماثل علاقة الأب بالإبن .

٤ – علاقة الأب بالإبنة من حيث مسئوليته عن حمايتها ومساعدتها مادياً حتى بعد الزواج وموقفه منها وطريقة تدليله لها .

٥ – علاقة الأم بالإبن .

٦ – علاقة الأخوين من إرشاد الكبير للصغير ومسئوليته عنهم عند وفاة الأب . . الخ .

٧ – علاقة الأخت بالأخت .

٨ – علاقة الأخ بالأخت .

---

(٢) أحمد أبو زيد – البناء الاجتماعى – مرجع سابق ص ١٢٩ وما بعدها .

تلك أمثلة أردنا بها أن نوضح معنى النظام الاجتماعى وكيف أنه مهما بدا بسطاً فى مظهره يمكن أن يحتوى على طائفة هائلة من النظم والنماذج كذلك قد نرى من المثالين السابقين أن كثيراً من التشابك يمكن استظهاره وتخيله بين نظام الزواج ونظام الأسرة وهكذا تكون شبكة النظم الاجتماعية متداخلة لا فصل بينها إلا لأغراض الدراسة .

نشأة النظم الاجتماعية :

قبل أن نسترسل فى حديثنا نود أن نشير إلى أمرين هامين أولهما أن النظم — كما سبق أن رأينا فى أحد التعريفات — تكون سابقة على الفرد فالإنسان يتوارثها بالتعلم . وثانيهما أنها تتمتع بقدر وافر من الثبات والاستقرار — وليس معنى ذلك أننا سوف نعجز عن تبين كيفية نشأتها وقيامها . إنما نستطيع أن نصل إلى ذلك بمثال مبسط .

هب أن مصنعاً أقيم فى مكان مقفر خال من السكان وهو فى طوره الأول لم يستطع صاحبه أن يوفر لعماله الغذاء بداخله وإنما أعطاهم فسحة من الوقت يتدبرون فيها أمورهم ، فلا شك أن هؤلاء العمال يحتاجون للطعام الذى يعينهم على الاستمرار فى العمل ومنهم من سيحتاج بجانب الطعام إلى كوب من الشاى يبتلع به أو زجاجة مياه غازية أو قدح من القهوة فإن الأمر بهذه الصورة سوف لا يستمر فترة طويلة — فاحتياج هؤلاء الناس لطعام يمكن أن يدبر بأن يأتى كل منهم بغذائه معه لكن ما بقى من احتياجات لا بد من وسيلة لتدبيره وليس فى مكنة صاحب المصنع أن يدبرها ، وهنا ننظر ماذا يمكن أن يحدث لاشباع هذه الحاجات .

- قد يتطوع فرد أو أكثر باحضار معدات لصناعة الشاى والقهوة وتقديم المشروبات وقد يعترض صاحب العمل على ذلك ويرى أن القائمين بهذا العمل يقتطعون من نشاطهم ووقتهم ما هو أولى به وقد يحتج العمال على ذلك فيرضخ لمشيئتهم ويفرغ العاملين لهذا العمل أو يسمح لهم بأدائه فترة مناسبة ويترتب على ذلك أن نجد أن نظاماً قــد نشأ لسد رغبات هؤلاء العمال .

— وقد يرفض صاحب المصنع كلية الفكرة من أساسها وعندئذ سوف يوحى أحد العمال لأى من أقاربه أو أصدقائه بأن يأتى بعربة عليها معدات لكى يوفر للعمال مايحتاجونه وقد يتطور الأمر بهذه العربة إلى أن يحضر صاحبها أنواعاً من الأطعمة الجافة ثم يتطور إلى صناعة أطعمة شعبية وفى النهاية سوف نجــد مطعماً متنقلا قد وجد فى هذا المكان المقفر .

والسؤال الآن هو - هل كان ذلك الوضع متصوراً حدوثه لولا احتياج الناس إلى ما يقدمه صاحب العربة والإجابة أنه لم يكن ليحدث .

ومثال آخر من نظم الزواج فى مصر — فالمعروف بالنسبة لعقد الزواج على الشريعة الإسلامية أنه ينعقد بالإيجاب والقبول وشهادة الشهود وأنه ينعقد شفاهة فليس فى شروطه الشرعية أن يوثق ولا أن يقوم به شخص ثالث أو أن يدفع له رسوم ولا أن يتأكد الموثق من عدم وجود زوجة أخرى للزوج — لكن ما دعى لذلك زيادة العمران وضعف الوازع الدينى الذى يمنع من إنكار الزواج والبنوة لحاجة

الزوجة الجديدة إلى ضمان أن زوجها ان يشكر صانته بها أو أبوته لابنائها وكذلك حاجتها إلى معرفة إذا كان زوجها متزوجاً بأخرى ما زالت فى عصمته وحاجة الزوجة الأولى إلى ان تعيش مطمئنة ولا تفاجأ حين وفاة زوجها بأخرى تقاسمها ميراثها — كل تلك الحاجات استلزمت ان يصبح شكل عقد الزواج بالصورة التى نراها اليوم واصبح النظام الإجتماعى لعقد الزواج بهذه الصورة التى زادت فيها مشترطاته اضعاف ما اشترطه الشرع لتمام الزواج .

وبعد هذين المثالين نعتقد ان الصورة قد وضحت تماماً وعلينا ان نجنى ثمارها .

فالنظام الإجتماعى ينشأ لتحقيق إشباع رغبة او حاجة ، وعملية التحقيق هذه تحتاج لمن يقوم بها ، ولكى يقوم بها لا بد وان يسير حسب اصول تحقق الهدف والغاية منه ، وبمعنى آخر . ان كل نظام من النظام الإجتماعية يوجد عندما يكون هناك احتياج معين فى زاوية من زوايا الحياة وهذا الاحتياج لا بد لكى يشبع ويتحقق ان يكون هناك عمل يؤدى به اى ان — الإحتياج سوف يفرز تلقائياً وظيفة وهذه الوظيفة تحتاج لمن يقوم بها ويحقق الاحتياج الذى افرزها وهنا تفرز الوظيفة جهاز بشرياً يقوم باعمال من شأنها تحقيق المتطلبات التى تتطلبها الوظيفة ولكى ينضبط عمل هذا الجهاز البشرى ويسير فى خطى ثابتة دون خطأ لدى ادائه وتكراره للعمل لا بد ان توجد قواعد واصول وتعليمات وتعليمات ومعايير تضمن ان يكون ناتج النشاط هو تحقق الاحتياج . ذلك بتبسيط شديد التسلسل الذى ينشأ به النظام الإجتماعى .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن النظام الاجتماعي مجموعة معقدة من المكونات تتلخص فى أن لكل نظام ميثاق عبارة عن القواعد واللوائح التي يخضع لها المجتمع فى هذه الناحية من نشاط المجتمع (فى نظام عقد الزواج — بالشريعة وقانون الأحوال الشخصية) ولكل نظام أيضاً هيئة من الأشخاص يسهرون على تنفيذه (مأذونوا الشرع فى عقد الزواج) وله معايير وقواعد فنية (كيفية الجلوس والخطبة السابقة على العقد ... وكتابة المسودة . والتوقيع على القسائم) وله أنواع من النشاط تميزه عن أنواع النشاط التي تختص بها النظم الأخرى (الشربات ، طلب الملابس) وله جهاز مادى يؤدى المهمة التي وجد من أجلها (موظفو السجل المدنى ومحكمة الأحوال الشخصية)(١) .

ونعود مرة أخرى إلى تسلسل نشأة النظام فنقول أن أهم مكونات النظام الاجتماعي هو الوظيفة التي هى التعبير المادى عن عملية تحقيق الاحتياج . وهى المهمة التي وجد النظام من أجل تحقيقها . وتنبثق أهمية الوظيفة من أنها أساس وجوده وأساس تمسك المجتمع به فالنظام باق مابقيت الوظيفة وإن زالت أدى هذا إلى سقوط النظام من خريطة النظم التي تحكم علاقات الأفراد . ولا شك أن بقاء الوظيفة وزوالها مرهون باستمرارية الاحتياج الذى نشأت الوظيفة من أجله ، وعلى هذا فان دوام النظام مرتبط بدوام الاحتياج بالمثال الذى نحضرنا هنا هو

---

(١) د . حسن شحاتة سعفان — أسس علم الاجتماع — مرجع سابق ص ٧٢ ، ٧٨

وظيفة (الطرابيشى) لحينما كانت الطرابيش رمزاً مطلوباً لأنها تضع لابسها فى درجة مرموقة من المجتمع شكل الطربوش احتياجاً معنوياً مرتبطاً بقيمة الفرد وجوداً وعدما . ونشأت وظيفة أو صنعة الطرابيشى ولها أدواتها الخاصة المميزة لها وتمايزت أنواع من الطرابيش على بعضها واكتسب الطرابيشى ذاته قيمة تضعه على قمة الحرفيين فى مجتمع طبقى النزعة احتقر العمل اليدوي . وعندما زالت الطرابيش ونزعها ذوى المكانة الاجتماعية المتميزة سقطت كل المظاهر المادية التى نشأت من احتياج الناس للطربوش وكان أول السقوط (صنعة الطرابيش) أو الوظيفة وتلاها من بعد كل الجهاز الذى قام على تحقيق ذلك المطلب أو الاحتياج المعنوى .

وتعتبر النظام الاجتماعية من عناصر الثقافة(١) وصورها الأساسية وهى فى الواقع عبارة عن تنظيم يشتمل على عدد من العادات وجوانب متعددة من العرف والقانون فى بعض الأحيان ، وتندمج جميعاً فى وحدة للقيام بعدد من الوظائف الاجتماعية(٢) .

فعلاقة الثقافة بالنظام الاجتماعى علاقة وطيدة باعتبار أن مجموع

---

(١) يعرف الفيلسوف والعلامة الأخلاقى والاجتماعى (تايلور) الثقافة أنها (ذلك الكل المعقد الذى يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع) عاطف غيث علم الاجتماع ص ٢٧٥

(٢) د . محمد عاطف غيث — علم الاجتماع ومرجع سابق (ص ٢٨٠) .

الوظائف التي تؤديها النظم الاجتماعية وأساليب أداء هذه الوظائف والمعايير التى تحكم سير هذه الأساليب . وباطلاق القول حركة النظم الاجتماعية جميعها . تمثل الثقافة العامة للشعب أو التراث الثقافى(١) . الذى يتمثل فى أشكال السلوك والتفكير فى المجتمع والصور التى تجرى عليها المعاملات بين أفراد المجتمع وغير ذلك من وسائل الاتصال التى اصطلح عليها أفراد مجتمع ما وتناقلها عبر الأجيال عن طريق عمليات الاتصال اللغوي والتفاعل الاجتماعى . فالنظم الاجتماعية يمكن أن ننظر اليها على أنها نوع من تنسيق محتويات الثقافة او هى من زاوية اخرى التجسيد المادى لثقافة مجتمع معين ولهذا من يريد ان يتعرف على ثقافة شعب ما لابد من دراسة نظمه الاجتماعية .

والنظم الاجتماعية كما أسلفنا عديدة متدرجة الأهمية بينها طائفة يعدها علماء الاجتماع نظما رئيسية : فالبعض يراها متمثلة فى سبعة نظم(٢) هى :

النظام الاقتصادى . النظام الأسري . النظام التعليمى . النظام الصحى . النظام الدينى . النظام الترويحى . النظام السياسى .

---

(١) يستخدم هذا المصطلح عند الكثير من المثقفين بصورة دارجة غير علمية للاشارة إلى أن الثقافة من صفات الشخص المتعلم وهو غير ذلك تماماً . (المؤلف) .

(٢) عبد المنعم هاشم وعدلى سليمان — الجماعات والتنشئة الاجتماعية — مرجع سابق ص ٣٠

بينما يرى البعض[1] إن إجماع علماء الاجتماع قد استقر على أنها ستة نظم هي :

الزواج ـ الأسرة ـ الدين ـ التربية ـ الاقتصاد ـ السياسة .

رابعا : الضبط الاجتماعي (الرقابة الاجتماعية) Social Control

تكلمنا فيما سبق عن دعائم قيام المجتمع ووسائله لتحقيق غاياته وحاجاته الأساسية وكيف يصل إليها وكيف ينظمها في نسيج متداخل من النظم الاجتماعية ــ ولكن لكي يضمن المجتمع بلوغ هذه الغايات وتحقيق تلك الحاجات والرغبات حتى يحفظ على نفسه وحدته وبالتالي يضمن استمراره وبقاءه ـ لا بد له من وسائل يصطنعها يستطيع عن طريقها أن يضمن امتثال أفراده وخضوعهم للمشيئة العامة وسيرهم على نهج موحد. وتعرف هذه الوسائل بالضبط الاجتماعي أو المراقبة الاجتماعية .

ويرجع تاريخ الاهتمام بالضبط الاجتماعي إلى دراسات (روس) في بدايات هذا القرن (١٩٠١) . ويعرف الضبط الاجتماعي أنه ــ الوسائل التي تصطنعها الجماعة للاشراف على سلوك الأفراد والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم والنظام التي رسمتها لهم[2] . فهي طرائق ترسمها المجتمعات لكي تقرب عن طريقها بين الأفراد وبين المعايير السائدة فيها بما يجعلهم يسيرون ويتصرفون على هديها في يسر وسهولة .

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث ــ علم الاجتماع مرجع سابق (ص ٢٨٠)

(٢) دكتور حسن شحاته سعفان ــ أسس علم الاجتماع ــ مرجع سابق ص ٣٦٠ .

ويعرف العالمان (جلن) الضبط الاجتماعي بأنه — مجموعة من الإجراءات أو الوسائل — كالايحاء والاغراء والضغط والإلزام أو كأية وسيلة أخرى بما في ذلك القوة المادية والتي بواسطتها يجعل المجتمع جماعة فرعية منه تسير وفق الأنماط السلوكية المتعارف عليها أو التي بوساطتها تحمل جماعة من المجتمع أفرادها على أن يسيروا وفق هذه الأنماط[1] .

ويعرفه لندبرج بأنه — عبارة نستخدمها لنشير إلى المسالك الإجتماعية التي تقود الأفراد والجماعات نحو الإمتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة[2] .

أما أوجبرن ونيمكوف فيعرفانه بأن عبارة عن العمليات والوسائل التي تستخدمها الجماعة لتضييق نطاق الإنحرافات عن المعايير[3] .

ويلاحظ بعض العلماء إن المجتمع الإنساني في حلقاته الأولى البدائية لم يكن مشغولا بمسألة الضبط الاجتماعي ذلك لأن الحدود بين أوضاع الأفراد بعضهم البعض كانت واضحة وأن القواعد التي كان المجتمع البدائي يسير عليها ثابتة نسبياً ومحدودة — ففي المجتمعات البدائية والصغيرة يضعف التسامح من الخروج على المستويات السلوكية المتفق عليها لأن المعايير الإجتماعية فيها تكون واحدة تفرض التشابه على أعضاء

---

(١) دكتور حسن شحاته سعفان — أسس علم الاجتماع — مرجع سابق ص ٢٦٠ .

(٢) ، (٣) دكتور محمد عاطف غيث — علم الاجتماع — مرجع سابق ص ٤٠٤ و ٤٠٥ .

المجتمع ومن ثم كان الإنحراف أمراً يلاحظه الجميع وتشتد له حساسية المجتمع وغالباً ما يعاقب عليه بصرامة . وليس الأمر كذلك عندما تتسع المجتمعات ويزداد عدم التجانس وتتقدم حضارياً — فتميل المجتمعات فى هذه الأحوال إلى توسيع نطاق التسامح لكنها بجانب ذلك تلجأ إلى زيادة وسائل الضبط الرسمية (الحكومية) على حساب وسائل الضبط القديمة التى تستند إلى العادات والعرف[1] ونحن نلاحظ ذلك فى رد الفعل اتجاه الانحرافات التى تمس الشرف فبينما المجتمع الريفى (فى الصعيد والوجه البحرى) يقابلها بالعنف الشديد الذى يصل لحد قتل الطرفين (الذكر والأنثى) ويشق على رجال الأمن الوصول إلى الحقيقة ويتقبل مجتمع القرية الواقعة فى هدوء وارتياح — فإننا نجد فى المدينة وحتى بين الذين ينحدرون من الريف (صعيداً أو بحرياً) ولو كان عهدهم بها قريب يضعف عندهم هذا الاتجاه بشكل ملحوظ .

ولقد تناول الكتاب والعلماء الضبط الاجتماعى من حيث تقسيماته فيرى البعض أننا يمكن أن ننظر إليه من خلال ثلاثة أنواع[2] .

١ — الضبط أو الرقابة الاجتماعية الرسمية :

ممثلة فى السلطة القضائية وأجهزة الشرطة المختلفة وهم يرون أنه رغم أهميته وضرورته وحيويته بالنسبة للمجتمعات إلا أنه وحده لا يكفى

---

(١) دكتور محمد عاطف غيث — علم الاجتماع — مرجع سابق ص ٤٠٩ .

(٢) عبد المنعم هاشم — عدلى سليمان — الجماعات والتنشئة الاجتماعية — مرجع سابق ص ٢٢ ، ٢٦ .

خصوصاً مع تضخم المجتمعات بما يسهل خروج الفرد من نطاق تمكن السلطة وهذا ما يشير إلى ضرورة وجود نوع آخر منه وهو النوع الثانى .

٢ - الضبط أو الرقابة الاجتماعية غير الرسمية :

وهى الوسائل التى تمارسها الجماعات الفرعية كالأسرة وجماعة الأصدقاء وزملاء العمل وهى تمارس رقابتها على الأفراد من منطلق العلاقات الناشئة بين أفرادها معتمدة على ما توفره لهم من إشباع لحاجاتهم النفسية والإجتماعية والمادية بما يضغط على سلوكهم ويجعلهم يخضعون لرقابتها .

٣ - الضبط أو الرقابة الذاتية : IETERNAL CONTROL

وهو الذى يراه البعض قمة الخصائص الإنسانية - ويمارسه ضمير الفرد عليه الذى يعرفونه بأنه ما أمكن للمجتمع أن يرسبه خلال عمليات التنشئة الاجتماعية فى النفس البشرية من قيم ومبادىء وأحكام ومقاييس السلوك والتعامل مع المجتمع .

والتقسيمات الشائعة والمجمع عليها هى تلك التى تتناول وسائل الضبط الاجتماعى من حيث نوعية الوسيلة وشكلها فمن الوسائل ما يتخذ شكل القوة المادية أو المعنوية كالقوانين بمختلف أنواعها - ومنها ما يتخذ شكل الإيحاء والإغراء كالفنون المختلفة فالمسرح يعتبر مدرسة للذوق والقيم وغيرها والسينما والفنون الجميلة كالرسم وغيرها تغرس فى نفوس الأفراد حب التسامى والترفع عن الصغائر والرسم الكاريكاتيرى يعتبر عنصراً هاماً من عناصر الضبط وكذلك الصحافة ووسائل الأعلام جميعها . ومن وسائل الإيحاء والإغراء الأوسمة التى تمنحها الدولة والجوائز والترقيات وشهادات التقدير .

ومن وسائل الضبط المدرسة والرفاق والأسرة والقيم والتقاليد والعرف والعادات والرأى العام والنكت الهادفة أو التهكم والحكم الشعبية والأمثال ويأتى على قمة هذه الضوابط الدين .

ومن هنا نرى أن المجتمع لم يدخر وسعاً فى إبتداع الطرق والوسائل التى تحافظ على كيانه وتدفعه للتقدم والرقى وتخلصه أولا بأول من مواطن الزلل ومن عواقب الإنحراف والخروج على مواضعاته .

وبعد . . هذا هو المجتمع البشرى فى حركته التلقائية التى لم يتعرض لها أحد بالتنظيم فكل ما أدى إلى نشوئه وارتقائه وتماسكه واستمرار تماسكه ومؤاخذة من يخرج عليه كل ذلك نشأ تلقائياً وبفطرة الإنسان التى فطر الله تعالى الناس عليها .

ونظرة شاملة وفاحصة لهذه الحركة الطبيعية للمجتمع الإنسانى تدلنا إلى حقيقة هامة نود أن نسجلها هنا . ألا وهى أن الإنسان عندما تجمع ، قادته فطرته إلى أن يبنى حياته بتنظيم وتدبر فبنى بنائه الاجتماعى من منطلق أن يحقق لأفراده منفردين ومجتمعين كل ما يحتاجونه من حاجات عضوية بيولوجية ونفسية ، فطرية ومكتسبة ودلته الفطرة السليمة التى أودعها فيه الخالق إلى السبيل الذى يحفظ به عملية إشباع هذه الحاجات فكانت عملية النظام الاجتماعية ولكى يحفظ على نفسه هذا التنظيم ابتدع وسائل الضبط الاجتماعى ، كل ذلك عمل تلقائى موجه نحو غاية مثلى للحيـــاة البشرية هى حفظ الحياة واستمرار النوع الإنسانى ولقد رأينا من قبل كيف ان هاتين الغايتين تتضمنان تحقيق أمن الإنسان الفرد

وتحقيق أمن المجتمع إلى جانب ما توفره عملية إشباع الحاجات الأخرى من ضمان لأمن الفرد وأمن المجتمع .

ومن هنا نستطيع أن نعلن مطمئنين أن معنى الأمن القومى المتمثل فى أمن الوطن وأمن المواطن معنى اجتماعى تلقائى متوافر فى كل صورة من صور التجمع الإنسانى وعلى مستوى كل وحدة من وحدات الاجتماع البشرى . وهذا ما عنيناه عندما تحدثنا عن الجذور الاجتماعية للأمن القومى وإن الأمن القومى غاية للتجمع البشرى - بمعنى أن الحركة الطبيعية للمجتمع الإنسانى وبدون أدنى تدخل متصور تستهدف تحقيق أمن الفرد (المواطن) بتحقيق توازنه وتكيفه مع البيئات الثلاثة كما تستهدف أمن المجتمع (الوطن) بتحقيق تماسكه لتحقيق قوته .

الفصل الثالث

منطلقات الأمن القومي في دراسات السياسة والقانون

تمهيد

المبحث الأول : المصالح المشتركة والأمن القومي .

المبحث الثاني : السلطة والولاء والأمن القومي .

المبحث الثالث : الركائز القانونية للأمن القومي .

تمهيد

خلصنا فى الفصل السابق الى ان الامن القومى ظاهرة اجتماعية من طبيعة الاجتماع الانسانى - أى أنهـا عملية يفرزها مجرد التجمع البشرى . ورأينا كيف أن ذلك يكفى ليدلل لنا على عمق وتأصل فكرة أمن الوطن والمواطن وقدمها قـدم تاريخ التجمع الانسانى . حقيقة نحن لا ندعى أن المجتمعات البشرية شبه البدائية قد عالجت القضية من نفس الزاوية وبنفس الدعاوى التى نعالجها بها اليوم - إلا أننا لا نستطيع التنازل قيد أنملة عن أن ما عنته الجماعـة البشرية من أمن الوطن وأمن المواطن - أو أمن الجماعة وأمن الفرد - هـو ذاته المعنى الذى يدور فى إطاره الأمن القومى المعاصر بل لعلنا فى عودتنا للمجتمع شبه البدائى والحركة التنظيمية فى المجتمع بما هو مجتمع ، قد أيدنا ما ذهبنا اليه من قبل من اتساع معنى امن المواطن ليشمل توافر كل ما من شأنه أن يشعره بالاستقرار ، كما اكدنا توافـر أمن الوطن بتوافر تماسكه .

وإذا كنا قد انتهينا فيما سبق إلى ان امن الفرد الانسانى وامن المجتمع - أى امن المواطن والوطن - أى الأمن القومى يتحقق أن من خلال عملية اشباع حاجات ورغبات ودوافع المجتمع فنحن فى هذا الجزء من دراستنا نمضى على نفس المنهج والأسلوب الذى سرنا عليه من قبل باحثين وراء تأصيل فكرة الأمن القومى ومنقبين على الأسس

التى تنطلق عليها الفكرة فى الزمن المعاصر وعلى أساس جديد فى محاولات فلسفة السياسة وعلمها وفى مجال القانون الدولى والدستورى .

وقبل أن نتوغل فى مجال البحث يهمنا أن نلفت النظر إلى أن قضية الأمن القومى باعتبارها تعنى المزاوجة بين أمن الانسان وأمن مجتمعه أو أمن المواطن والوطن تتطلب دائماً وابدا إلى جانب أساسها المجتمعى - وهو عملية إشباع الحاجات البشرية - أن نكون واعين للاعتبارات التالية :

١ - أن هناك علاقة علية (علة بمعلول) بين القيادة فى أى مجتمع وبين عملية تحقق حاجات واهداف ذلك المجتمع . بمعنى أن يكون للقيادة منبثق وحيد هو عملية تحقيق الاحتياجات الانسانية . وسندنا فى ذلك أن نرجع الى فكرة النظام الاجتماعى [1] وعلاقته بتحقيق الحاجات والرغبات فالعلاقة بين الجهاز الذى يضطلع بوظيفة النظام الاجتماعى وبين تلك الوظيفة — التى تنبثق دائماً من الاحتياج — هى علاقة علية — بمعنى أن أى نظام يدور وجودا وعدما مع وظيفته — أى أن بقاءه مرهون بدوام الوظيفه والوظيفة منبثقة عن حاجات المجتمع — فبقاء الجهاز مرهون ببقاء الاحتياج فى دائرة اهتمام المجتمع ، وهذا يوصلنا إلى نتيجتين :

---

(١) أرجو أن يبقى تصور بناء النظام الاجتماعى دائما ماثلا فى الأذهان — احتياج بشرى يفرز وظيفة تفرز جهاز (إداريا) يفرز قواعد وأصول العمل أو الحرفة يخرج الناتج من جهة الجهاز إشباع الاحتياج (المؤلف) .

(ا) أنه لابد أن يكون هناك تطابق تام بين جهود أى قيادة وبين أهداف وحاجات وغايات المجتمع – فلا يتصور أن يؤدى مثلا عمل الشرطة إلى إحداث الرعب أو عمل المأذون إلى تنفير الناس من الزواج لأن تصور وقوع التناقض من ناتج عمل أى جهاز والهدف الذى أدى إلى إنشائه – يؤدى إلى التسليم بجواز تناقض النتائج مع المقدمات وهو تصور فاسد منطقياً .

(ب) ألا يكون هناك تباين أو اختلاف فى درجة إشباع الحاجات بين الأفراد أو الفئات أو الطبقات فيحصل البعض على قدر من الحاجات أوفى مما يحصل عليه الباقون أو أن توجه جهود القيادة لارضاء حاجة فئة قليلة دون بقية أفراد المجتمع – لأن ذلك يؤدى إلى قيام الصراع ومن ثم تصدع وحدة المجتمع بينما تقوم كل هذه الجهود لإشباع الحاجات للحفاظ على تماسكه – وبذلك يكون اختلاف درجة الإشباع بين الافراد أو الطبقات عاملا هداما للمجتمع وما يسنده أو يبرزه من النظم يصبح فاسدا لأنه يؤدى إلى نقيض الهدف الذى قام من أجله .

٢ – أن منطق التزاوج بين أمن الوطن وأمن المواطن وعلاقة العلية بين انبثاق القيادة وإشباع حاجات المجتمع – يقتضيان انتفاء أى شبهة للتناقض بين القيادة والمجتمع وهذا معناه ان فهمنا للامن القومى لا بد وأن ينطلق من توحد مصلحة الطرفين (الفرد والمجتمع) فى إطار واحد بمعنى انه إذا كانت جهود القيادة لحماية الأمن القومى قد وجهت بحيث تحدث خللا فى احساس المجتمع بإشباع حاجاته أو تهدر امنه

الدستورى — إتفق تماماً مفهوم الأمن القومى منها استتبعه الأمور لتلك القيادة وهذا يوصلنا إلى حقيقة مؤداها أن تحقق الأمن القومى معناه زوال أى مجال للتناقض بين الشعب والسلطة .

٣ — إذا كانت عملية إشباع الحاجات هى أساس قيام المجتمع فإن مفاهيم علم الاجتماع تدعونا لان نقرر بأنه لابد وأن تقوم وظيفة أو شبكة من الوظائف لتحقيق هذه الحاجات وهذه الوظائف سوف يتصدى لها من يستطيع القيام بها أى أن تلك الوظائف الناشئة عن الاحتياجات سوف تفرز جهازاً يقوم على أداء الوظائف وينسق بين الاجهزة الفرعية المضطلعة بتحقيق الحاجات المختلفة وعلى ذلك فإننا نقرر بأن الدولة هى النظام الاجتماعى الاكبر وجهازها ، وهو السلطة يضطلع بتحقيق الرغبات والحاجات الإنسانية — ونستطيع أن نقرر مطمئنين أن ما ينطبق على النظم الاجتماعية المختلفة ينطبق تماما على الدولة باعتبارها أكبر صورة للنظام الاجتماعى كما أوضحنا من حيث أن بقاءها ودوامها مرتبط ارتباطا وثيقا بدوام الوظيفه التى قامت لتحققها وبمعنى أكثر وضوحا أن وجود الدولة مرتبط بقيامها بتحقيق احتياجات الجماهير .

وحيث أن وجود الدولة يعنى تأمين حياة المجتمع كأفراد مجتمعين لتحقيق مصالحهم الكبرى وعلى قمتها حفظ الحياة واستمرار النوع — أى أنه بوجود الدولة يتحقق أمن الوطن .

ومن حيث أن تحقيق الاحتياجات يعنى تأمين الافراد كل بصفته فرداً منفرداً أى يعنى تحقيق أمن المواطن .

فإننا نستطيع بناء على ذلك أن نقول ان الأمن القومى مرتبط ارتباطا عضويا بوجود الدولة بل لا نكون مبالغين إذا قلنا ان الامن القومى يساوى تماما كيان الدولة .

ومن خلال جولتنا التالية سوف نحاول أن نصل إلى جذور فى علم السياسة وفلسفتها وفى القانون تثبت لنا بالدليل العلمى هـذه المسلمات الاربعة الآتية :

١ — ان اعمال السلطه — والتى يفترض انها جهود موجهة لتحقيق احتياجات المجتمع لا يمكن ان تتناقض مع غايات وحاجات المجتمع .

٢ — إن ناتج جهود السلطة ونظام المجتمع يجب ان يشبع حاجات الأفراد جميعا بقدر متساو والا تميز فئة عن اخرى .

٣ — إن تحقيق الامن القومى معناه زوال اى مجال للتناقض بين السلطة والشعب .

٤ — إن كيان الدولة مرتبط بتحقيق تماسك المجتمع بما يلزمه — وتعبير عن تحقيق احتياجات الفرد بما يشعره بالاستقرار أى يحقق امنه.

المبحث الاول

الصالح المشترك والأمن القومى

لكل مجتمع مجموعة ضخمة من الحاجات والرغبات أغلبها متفق عليه فيما بين الناس — والبعض منها فردى يتغير بتغير الافـــراد وظروفهم المعيشية وإختلافاتهم فى الشخصية وتكويناتها ورواسبها — ولاشك أن هذه المجموعة الضخمة من الحاجات المشتركة بين الناس أى المتفق عليها فيما بينهم — فيها نوع من التدرج من حيث الاهمية بالنسبة للناس ففيها ما هو ضرورى ملح وحيوى وتتدرج بها الضرورة والإلحاح والحيوية حتى تصل إلى ما يمكن ان يعتبر من قبيل الرفاهية بل ان هناك فى هـذه الحاجات يمكننا النظر إليها من خلال مجموعتين — فالمجموعة الاولى — تضم صوراً مستقبلية وردية تطلعات جماهيرية عامة متساوية هى أقرب إلى احلام ذلك المجتمع — أما المجموعة الثانية فتضم تصورات ذلك المجتمع الصورة المثلى التى يتمنى ان تتحقق داخلها إحتياجاته الحيوية[1] فكلا هاتين المجموعتين يدخل فى إطار الحاجات المترتمة أو التى ليست

---

(1) يمكن أن نضرب مثالا للمجموعة الأولى أن يتطلع المجتمع أن يصل فى مدارج الرقى إلى توافـــر وسائل الانتقال بحيث يصبح لكل إنسان وسيلته الخاصة به وأن يجد المكان فى الطرق الذى يسير بها ولوضعها فى الانتظار أو المأوى — والمجموعة الثانية أن يتمنى المجتمع أن تحتوى المدارس جميعها مثلا على الوسائل المتقدمة المستخدمة فى تأثير التعليم كالوسائل السمعية والبصرية (المؤلف).

كامنة او التى يرى المجتمع أنها ينبغى ان تكون فهى تعبر عن تطلع مثالى لدى الجماهير .

وهذه المساحة الواسعة من الحاجات والتطلعات المشتركة فى المجتمع والتى رأينا من قبل أنها تقف وراء كل حركة منتظمة فى المجتمع فهى وراء تكوينه أو تماسكه ونظمه الاجتماعية فقد ابتكر الإنسان أو اهتدى إلى هذه الوسائل لتحقق هذه الحاجات ، ولكى يحافظ عليها اصطنع وسائل الضبط الاجتماعى لكى يضمن استمراريه تدفق عملية التحقق هذه — نقول أن هذه العمليات وأشكال التصرف التى يبتدعها المجتمع تبرز لنا الحاجات المشتركة فى صورة الغاية التى تدفع الانسان إلى تحقيق الممكنات اللازمة لحياته والغاية بهذا المعنى تكتسب (قيمة اجتماعية) — وتدعم هذه القيمة وتكتسب وزنها وقوتها الفاعلة من أنها تصوغ السلوك الجمعى للمجتمع فى القالب الذى يؤدى الى تحقيق (الغاية) التى يبتغاها المجتمع .

وهذه الغايـــة الاجتماعية هى التعبير الصحيح عن الصالح المشترك للمجتمع فهى جماع الأهداف التى يستهدفها المجتمع وهى مجموع ما يريد المجتمع تحقيقه من حاجات ورغبات وأمنيات مشتركة (وهكذا فإن قيم السلوك الانسانى التى هى فى الأصـــل ذاتية الصفة عندما ينظر إليها من خلال النظام الاجتماعى تتحول إلى قيم ذات صفة موضوعية باعتبار أنها قد أضحت مقومات تنظيم ذلك المجتمع [1] .

---

(١) دكتور / نعيم عطية فى النظرية العامة للحريات الفردية — الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٥ — هامش ص ١٣٠ .

والصالح المشترك — الذى هو تعبير عن مجموع مطالب وتطلعات وأمنيات المجتمع او بتعبير آخر مألوف تعبير عن الحاجات المشتركة للافراد . نقول ان الصالح المشترك من هذه الزاوية يكون ذو مضمون متغير لأن العناصر التى يتألف منها دائمة التغير من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر ـ إلا أننا يجب ان نلاحظ انه رغم تغير مضمون الصالح المشترك بتغير عناصره فإن مفهومه بالمعنى السابق يظل ثابتاً .

والواقع ان التغير الذى يتسم به مضمون الصالح المشترك ليس مطلقاً فإن ذلك المضمون امكن رده إلى اصول ثلاثة ثابتة (تعتبر المقومات الأصولية لفكرة الصالح المشترك والتى بدونها لا يعتبر صالحاً مشتركاً)[١] وهذه العناصر الثلاثة هى العدالة والسكينة والتقدم الاجتماعى .

وسوف نتبع هذه الأفكار الثلاثة رابطين بينها وبين الأمن القومى ونعنى بها :

أولا : العـــدالة

يرى الفيلسوف التجريبى ديفيد هيوم ان العدالة شىء من إبتكار الانسان صنعها لكى يفرض حدوداً لازمة على الأفراد بغية تحقيق الأمن المجتمع . وأن هذا التحديد لحريات الأفراد لا يتعارض مع الانفعالات الفردية ـ التى فى رأيه انها اصل جميع وجوه النشاط الانسانى[٢] ـ وإنما

---

(١) دكتور نعيم عطية ـ المرجع السابق ٣٥ .

(٢) الانفعال هو تلك العملية البيولوجية العصبية التى تنتاب الإنسان نتيجة لعجز أو احباط صادف فى تحقيق حاجة أو دافع او رغبة ـ ومن الثابت علمياً فى [illegible]

يكون هذا التحديد بمثابة ضابط لكبح جماح حركات الإنفعال — وإن حركة الضبط هذه تؤدى إلى قيام التوازن بين المنفعة الشخصية والمنفعة الجماعية وبذلك تكون هي الطريق إلى صيانة وحدة المجتمع الضرورية لحفظ حياة الأفراد ورفاهيتهم [1] ويرى هيوم ان قواعد العدالة هي القادرة على تأكيد الأمن وتوفير السلام للمجتمع وبالتالى تحقق أمن الفرد وسلامته .

ورأى هيوم هنا يتفق إلى حد كبير مع الآراء الحديثة من حيث فهم العدالة بما لها من مضمون اجتماعى . فالنظرة للعدالة من خلال الصالح المشترك — باعتبارها أحد عناصره — يجعلها تبدو فى حقيقتها كمصلحة إجتماعية عليا ذات صلة وطيدة بالأخلاق . . . فهى تعبير يطلق دائما على عدد معين من المطالب الأخلاقية التى ينظر إليها جماعيا على انها اعلى مقاما فى مراتب المصلحة الإجتماعية فالإحساس بالعدالة إنما هو الرغبة التامة لدى الفرد فى رد الإيذاء عنه أو عن غيره من الناس ممن يرتبطون معه بالمشاركة الوجدانية - فهؤلاء يرون - ان الفرد عندما يثور لتصرف معين إنما يثيرثه مصدر ثورته هذه من انه يضع تساؤلا هو هل هذا التصرف مخل بقواعد السلوك التى يعتبر كل فرد عاقل أن اتباعها متفق

= هذه الأيام أن هذه الخاصية هى القوة المحركة لبلوغ الغايات وحفظ حياة الإنسان (المؤلف) .

(١) دكتور / محمد فتحى الشنيطى ـ النظرية السياسية عند ديفيد هيوم — مرجع سابق ص ٤٥ .

مع صالح الجماعة (١) ؟ .

ويرتد بنا هذا الفهم للمضمون الإجتماعي للعدالة إلى ماسبق ان أشرنا إليه من ان دلالة العلاقة بين نشأة القيادة وتحقيق الاحتياجات للمجتمع تتطلب ضرورة الا يكون هناك تباين أو إختلاف في درجة اشباع الحاجات بين الافراد أو الفئات أو الطبقات ـ فيحصل البعض على قدر من الحاجات اوفى مما يحصل عليه الباقون اى ان يكون ناتج جهود السلطة ونظام المجتمع مشبعا لإحتياجات الأفراد جميعا بقدر متساو والا يتميز فرد أو فئة او طبقة عن الاخرى .

ويؤكد هذا المضمون الاجتماعي للعدالة إرتباط المساواة بفكرة العدالة (٢) ـ والمساواة لا تعني وحدة المعاملة . ولكنها تعني الا يكون هناك إختلاف بين تحقيق مطالب الناس في (السعادة) ، فالناس سواء في المطالبة بها ولذلك وجب الا يقيم المجتمع اية عوائق في وجه تلك المطالب او يجعلها ـ المطالب ـ أقرب منالا لبعض دون البعض الآخر .

وهنا نصل الى المعنى المطلق (العدالة الإجتماعية) التى يعبر عنها بأنها خلو المجتمع من النظام الفاسدة ولتوضيح هذا المفهوم علينا ان نستظهر فكرة النظام الإجتماعي التي سبق الإشارة إليها . فالنظام الإجتماعي عبارة عن نوع من التشكيل او تنظيم الجهود في المجتمع لتحقيق حاجة

---

(١) دكتور / نعيم عطية ـ النظرية العامة للحريات الفردية ـ مرجع سابق ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) دكتور / نعيم عطية ـ المرجع السابق ص ٣٨ .

أو هدف اجتماعي . ومعنى هذا أن كل نظام اجتماعي لابد وبالضرورة أن يخدم جميع الأفراد بنفس الدرجة أي أنه لا يجوز أن يحقق أي نظام من نظم المجتمع رغبات طائفة من طوائف ذلك المجتمع ويحرم الآخرين . وبقدر إشباع أو خرق القاعدة الجماهيرية التي يعطي النظام الاجتماعي تحقيق وإشباع حاجاتها تكون درجة الحكم عليه في أنه صالح أو غير صالح . . فإذا ما وجد نظام يكرس التفرقة بين أفراد المجتمع في شكل نمطي يلتزم به ذلك المجتمع في سبيله لقضاء احتياجات أفراده يكون هذا النظام الاجتماعي نظام فاسد لأنه أدى إلى نتيجة تتعارض وتتناقض مع الأساس الذي تقوم عليه النظم الاجتماعية . ولأنه ومن زاوية أخرى يهدم المضمون الاجتماعي للعدالة التي تتطلب أن يكون كل أداء أو جهد أو عمل في المجتمع متفق مع صالح ذلك المجتمع . فلا شك أن التمايز بين الأفراد أو الفئات أو الطبقات سوف يؤدي إلى إحساس بالمرارة والاحباط لدى الذين حرموا من تحقيق رغباتهم أو فوتت جهودهم استحقاقها . ومع هذا الاحباط يتولد لدى هؤلاء البعض إتجاهاً مضاداً للقوة التي فرضت ذلك الوضع الظالم أو النظام الاجتماعي الفاسد . ولا يلبث هذا الاتجاه العدائي . تحت حقيقة أن الجماهير لا تستطيع أن تعايش التوتر والاحباط لفترات طويلة . أن يتحول إلى إنفجار تلقائي عام أي إلى ثورة أو تمرد حسب حجم الطبيعة البشرية المحرومة . (فالصراع بأشكاله المختلفة ليس إلا أمراً عارضاً تستثيره النظم الفاسدة ؛ وفساد النظم ينبثق من توجيهها إلى غير الصالح

الاجتماعي[1] .

فالعدالة (كمعنى مجرد) أو العدالة بالمضمون الاجتماعي ذات صلة عضوية بأمن الوطن والمواطن . فهي الطريق الوحيد إلى صيانة وحدة المجتمع وحفظ حياة الأفراد ورفاهيتهم وهذه هي أولى الدعائم التي تهديها دراسات السياسة (فلسفة وعلما) لتقوم عليها فكرة الأمن القومي.

إن مجتمعاً تسوده العدالة هو مجتمع يجد فيه الفرد ما يبغيه من حاجات ورغبات . ولسنا بالطبع نتصور فكرة أفلاطونية — كالمدينة الفاضلة — ولكننا ندرك أن ما كل ما يتمنى المرء يدركه — ومع ذلك نعرف أن هناك مساحة من الحاجات تتطلب الإرضاء ولا تقبل التأجيل أو المماطلة وبجانبها مساحة يمكن أن يتقبل المجتمع بوعي وإدراك تصور إشباعها على فترات أو بعد حين من الزمن . فالمهم أن تكون عملية إرضاء هذه الحاجات (متوقعة) وأن تكون هناك — لا نقول جهوداً — بل يكفي توافر النوايا الصادقة على العمل على إرضائها . أما إذا كانت طبيعة المجتمع . ونعني بها تركيبته من نظم وقيم — تقف حجر عثرة في سبيل عملية الإرضاء فإن ذلك هو المعيار الذي نرى تحديد الظلم الاجتماعي على أساسه . وذلك الظلم الاجتماعي الذي يبعث الشعور — بالحرمان هو منبع الاضطرابات التي تصيب المجتمعات فالشائع عنها أن الحرمان بوصفه مصدراً للإحباط يعتبر البيئة الصالحة لنمو الشعور بالعداوة إلى

(١) دكتور / محمد طلعت عيسى ـ الأيديولوجية الغربية ... مرجع سابق، ص ١٣١ .

وبالعدوان المادى . ونظرة سريعة إلى المجتمعات التى تسودها نوعيات من هذه الصور الظالمة كالتفرقة العنصرية مثلا تصادق على ما ذهبنا إليه . وعلم النفس يحدثنا كثيراً عن عدوانية الأقليات المضطهدة كما يحدثنا فى ذلك علم الاجتماع السياسى فى فلسفته لاصول الحركات السياسية المضادة . ولا شك ان مجتمعاً تسوده السلوكيات العدوانية فى شكل تحديات فئوية أو طبقية أو عنصرية — إنما هو مجتمع أول ما يقال فيه أنه مجتمع يفتقد التماسك ويفتقد إلى الأمن وبهذا نكون قد وصلنا إلى حقيقة ان العدالة الاجتماعية معنى مرادف ومتطابق مع معنى الأمن القومى بوصفه أمن للوطن والمواطن .

ونحن على وعى بأن (فكرة العدالة الاجتماعية) على إطلاقها قد تعرضت بفعل التطبيق والنظرة الأيديولوجية فى المجتمع المعاصر إلى الكثير من التحريف — فكل معسكر يتذوقها بالطعم الذى تستسيغه أيديولوجيته ، وذلك وحده كاف ان يبعدها عن أصلها — وليس معنى ذلك أنها فكرة (يوتوبيه) أو أفلاطونية — كما يحلو لذلك القول أصحاب الأفكار الذين يرون أنها تعارض فلسفاتهم. فالعدالة الاجتماعية واقع حى تطبيقى بدليل إنطباقها فى مجتمع الدولة الإسلامية وبدليل قيام الثورات على النظم الإسلامية التى انحرفت بها عن مضمونها الأساسى . وأصدق مثال على ذلك ثورة الزنج على الحكم العباسى — والتى استمرت ما يقرب من خمسة عشر عاماً (١٥٥ — ١٧٠ هـ) والتى أجمع المؤرخون أن دعوى صاحبها قد نادت فى مجتمع من عبيد افريقية وهى أقدم اليوم

من جماعات العبيد الهاربين من القرى والمدن المجاورة لمستنقعات البصرة وواسط - تخلصاً من حالتهم ، وكانوا لا يتقاضون من الأجر شيئاً بل كانوا يقتاتون بقليل من الدقيق والتمر والسويق مما جعلهم إزاء هذه الحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة على أتم الاستعداد للخروج على ولاة الأمر فيهم »(١) - لقد كانت تلك الدعوى على ما أورده (الطبرى) المؤرخ المعاصر لها - خروج لوجه الله لما رآه صاحبها مما عليه الناس من الفساد فى الدين - فهى ثورة فى جملتها ذات مبادىء تقدمية - اقتصادية فى مواجهة الفقر الذى كان يعانى منه العبيد الزنوج وهى ذات مبادىء تقدمية إجتماعية فى مواجهة المكانة الهابطة التى وضع السادة فيها العبيد(٢) . ولا شك أن المتتبع لحال الدولة العباسية فى ذلك العصر ليشعر بسيادة الظلم الاجتماعى فى صورة عميقة الأمر الذى شجع قواها ودفع حكام وولاة الأقاليم إلى الاستقلال عن قيادتها دفعاً للمغارم التى كانت تقع عليهم . وإن كان ذلك تحقيقاً لأطماع سياسية إلا أن الواجهة التى كانت ترضى الشعوب وتطلب الانسلاخ عن الخلافة الإسلامية لم تكن تبتعد كثيراً عن الضرب على هذا الوتر .

---

(١) دكتور حسن إبراهيم حسن - تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى الجزء الثالث - ط ٧ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٦٦ ص ٢١٠ .

(٢) دكتور / حامد غنيم أبو سعيد - عصر الدول الإقليمية - الجزء الأول - مجلى المغرب - القاهرة ١٩٧٠ ص ١١٠ وما بعدها .

ونستطيع بعد ما تقدم أن نضع بعض العلامات التي يمكن أن نرى من خلالها فكرة العدالة الاجتماعية فكرة تطبيقية :

١ ـ أن يتحقق التوازن بين حقوق وواجبات الفرد وبين حقوق وواجبات الجماعة في صورة الدولة .

٢ ـ أن تكون الأماني والغايات المشروعة مطروحة على مستوى يخلق نوعاً من القناعة الحقة لدى الجميع بإمكان تحققها لكل منهم .

٣ ـ ألا يتحقق تمايز لفرد أو لفئة أو لطبقة على الآخرين إلا على أسس من قيم وقواعد يؤمن بها المجتمع ككل بما يحل الرضا محل العداوة ـ وأن يكون من طبيعة إتباع هذه القيم وتلك القواعد أن توصل من يعتنقها إلى هذا المستوى أو ذلك القدر من التمايز المتحقق للآخرين .

هنا وهنا فقط ـ تتحقق العدالة الاجتماعية ويتطابق معناها مع معنى الأمن القومي كأمن الوطن وأمن المواطن .

ثانياً : السكينة

وهي المكون الثاني من مكونات الصالح المشترك الثلاث .
والسكينة كما تدل عليها اللغة العربية من فعل (سكن) بمعنى قر وثبت وهدأ بعد حركة ـ فسكن إليه أي اطمأن إليه ومال ـ و (السكينة)

الهدوء وطمأنينة القلب وخشوعه وهى الثبات[١] .

والبعض[٢] يرى أن السكينة تقوم على اعتراف متبادل من كل فرد بوجود الآخرين (الغير) فى المجتمع – وهم يرون – أن هذا الفهم يستتبع بالضرورة وضع الحدود لما لكل فرد من حقوق ولما عليه من واجبات . وأن هذه الضرورة تقوم على منطقين .

أولهما الضمير وثانيهما أوضاع الحياة الاجتماعية :

وليس السكينة فى نظر كتاب السياسة مدلول يخرج بها عن أصل منبعها اللغوى بمعنى الاستقرار والطمأنينة والهدوء ومن هنا كانت رؤيتهم لها أنها تنبعث من قيام تصرفات الأفراد داخل حدود مصنوعة من حدود حريات الغير فإن إحساس الإنسان بأن حريته لا تعنى التعدى على حريات الآخرين ولا سلطانه المطلق إزاءهم – يجعله يتقبل هذه الحرية محصورة فى احترام شخصيته الإنسانية وعندما روابطه بالمجتمع وعلاقاته بمـا يقلل من إمكانية انطلاقها عنيفاً لأثره على جانب الآخرين ودون ما مساس بطبيعته كإنسان والأهداف التى تنمى إليها إنسانيته وذلك بطبيعة الأمر – مهما كانت رقابة المجتمع – أمر

---

(١) معجم ألفاظ القرآن الكريم – مجمع اللغة العربية – دار الشعب بابة سكن ص ٥٧٨ .

(٢) دكتور نعيم ضيف – النظرية العامة للحريات الفردية – مرجع سابق ص ٣٩ .

راجع القوة النفسية الداخلية التى نسميها الضمير والتى هى خليط من الترا كات الذاتية النفسية والثقافية التى نشأ فى ظلها الفرد . أما الأوضاع الإجتماعية باعتبارها المنشأ الضرورى الثانى لتعيين الحدود بين الناس . فإن فعلها يترسب من خلال إحساس الإنسان الفرد وخبرته بأن تعيين الحدود (لما لكل وما عليه) إنما هو أمر لازم لتهيئة البيئة الصالحة لحيـــاته .

وإذا كانت السكينة تقوم على اعتراف كل بوجود الآخرين — فإن مضمون هذا الاعتراف أن يؤدى كل ما عليه تجاه الآخرين ويتلقى كل ما له عند الآخرين . أى أن السكينة ـ وهى تعنى الهدوء والإستقرار — إنما هى عبارة عن المظهر الخارجى لعلاقة تبادلية بين أفراد المجتمع علاقة أخذ وعطاء — علاقة الحاجة إلى إشباع رغبة أو تحقيق مطلب وأداء الواجب (الذى يتم به الإشباع) أنها عملية تقوم على إشباع رغبات الأفراد من خلال قيام الآخرين بإجراءات أو سلوكيات تحقق هذه الرغبات وهى من هنا تعود بنا إلى معنى (المفهوم العام للأمن) من حيث أنه إحساس بإشباع وإجراء الإشباع — أو (شعور وإجراء) — وهى بالرغم من كونها عملية حركية تبادلية نرى ان مظهرها الخارجى هو الإستقرار والهدوء والطمأنينة أى أنها مظهر ساكن لحركة دائبة فسكونها (ديناميكى متحرك) ومن ثم فإنها لا تخرج عن معنى (المفهوم العام الأمن) الذى تحدثنا عنه من قبل فى حديثنا عن السمة الأمن من أن الشعور بالأمن ليس سكوناً ولكنه وجود ديناميكى متولد من حركة

إرادية يبذلها الإنسان بحثاً وراء استعادة توازنه مع البيئة ، نتيجة اهتزاز توافقه بفعل مثير خارجي .

فالسكينة إذن ليست إلا تعبيراً عن المفهوم العام للأمن وهي صورته المتحققة مادياً وهي الواقع الذي يصادق على المفهوم العام للأمن من حيث أنه حالة وجود ديناميكي متفاعل أو حركة دائبة لها مطبين أحدهما — كيانه أو هويته (شعور) والآخر هويته (إجراء) .

وبذلك نأتى للدعامة الثانية من دعائم الأمن القومى فى علم السياسة .

ثالثاً : التقدم الاجتماعى

ويتمثل فى التقدم الإجتماعى الركن الثالث للصالح المشترك . والتقدم الإجتماعى نوع من عمليات التغيير الإجتماعى وهذا يجرنا للحديث عن التغير الإجتماعى ، فالتغير سنة من سنن الوجود والمجتمع الإنسانى شأنه فى ذلك شأن الأفراد . ومظاهر الطبيعة الأخرى فى تغير دائم[1] — وذلك التغير الذى يطرأ على المجتمع له مسببات عديدة كتغير عدد السكان بالزيادة أو النقص وبالهجرة الجماعية منه وإليه وبالغزو الأجنبى وبمساحة الأرض وبأنماط الحياة الإجتماعية فى الصناعة أو الزراعة أو التجارة وبانتشار التعليم وبتغير القيم والتقاليد والعادات . فمداخل التغير على المجتمع كثيرة ومتشعبة ومتباينة الأثر عمقاً وسطحية ومختلفة الزمن .

---

(١) دكتور / حسن شحاته سعفان — أسس علم الإجتماع (مرجع سابق) ص ٣٠٥ وما بعدها .

ولقد اهتم علم الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعي تحت مسمى ديناميات المجتمع Social Dynamics أو ميكانيكية او آليـــة المجتمع Social Mechanism وهي دراسات التحول والتغير الاجتماعي .

وفي مجال الحديث عن التغير الاجتماعي يهمنا أن افرق بين مفهومات اساسية ثلاث وهي : التطور الاجتماعي ، والحركة الاجتماعية ثم الحراك الاجتماعي ـ وبين هذه الثلاثة مفاهيم وبين مفهوم التقدم الاجتماعي ـ منعاً للخلط بينهما .

كما يجب علينا ان نفرق بين كل من التقدم والتنمية وسيكون حديثنا على ضوء هذه التفرقة .

١ ـ التطور الاجتماعي : Social Evolution

يعرف التطور الاجتماعي بأنه التغير التدريجي الهادىء للمجتمع فهو الحالة الطبيعية العادية للجماعة الإنسانية والمجتمع الذي لا يتطور يكون شاذاً بل هو لا وجود له تقريباً ومع ذلك فهو يختلف في مكوناته وسرعته من مجتمع إلى آخر ـ فالمجتمعات الحديثة اسرع تطوراً من المجتمعات القديمة ـ كما يختلف التطور في سرعته وإيقاعه من نظام اجتماعي إلى آخر فالنظام الديني ثابت تقريباً بينما القيم والعادات والتقاليد تتعرض لنوع من التطور لكنه يكون ابطأ مثلاً من تطور النظـــام الأسرى او التربوى او الاقتصادى والتطور في الحياة المادية بصفة عامة اسرع إيقاعاً من التطور في الحياة الروحية .

والتطور رغم أنه حركة تلقائية من طبيعة الإجتماع البشرى فقد يكون فى بعض الأحوال منبعاً للمشكلات الإجتماعية فمن المفروض أن التطور إذا لحق بنظام من النظم الإجتماعية فلابد أن تتطور النظم الأخرى المرتبطة معه فمثلا زيادة السكان فى مجتمع يتطلب تغيراً فى أساليب الإنتاج وزيادة فى معدلاته والأسبب ذلك فى أن تنشأ المشكلات المترتبة على عدم وفاء الناتج القومى بحاجات الأفراد ، وإذا ماحدث تطور فى الناحية الثقافية من جهة انتشار التعليم مثلا أو طروء تغيرات على أنماط سلوكية معينة فإن عدم مسايرة باقى النظم المرتبطة بالناحية الثقافية يتسبب فى حدوث الهوات الإجتماعية Social-Lag التى هى منشأ المشكلات الاجتماعية .

٢ — الحركة الاجتماعية : Social Movement

ويطلق مصطلح الحركة الإجتماعية على جزء من التطور العام للمجتمع إذا كان محصوراً فى زمان معين وفى نظام معين من النظم الإجتماعيـــة السائدة فى ذلك الزمن . فإذا كان المجتمع فى تطور دائم فإننا لو حصرنا أحد نظمه مثلا وليكن نظام تعليم المرأة وكيف تطور فى فترة زمنية معينة لعبرنا عن تدرج تعليم المرأة وانغماسها فى الحياة الاجتماعية بأنه (الحركة الإجتماعية النسائية) .

٣ — الحراك الاجتماعى : Social Mobility

ويعنى ذلك التغير الذى يطرأ على الفرد صعوداً أو هبوطاً على السلم

الاجتماعى نتيجة لتغير وضعه الاجتماعى و يعتبر الحراك الاجتماعى نوع من الانقلاب فى الطبقات الاجتماعية وفى السلم الاجتماعى .

والحراك الاجتماعى حصيلة إحدى عمليتين اولاهما حركة الإنسان الفرد فى الحياة وثانيهما الظروف الاجتماعية ، فالفرد قد يسمى بذاته لترقية وضعه عن طريق التعليم أو المشاركة الإيجابية فى الحياة الاجتماعية أو السياسية وبذلك يتدرج على درجات السلم الاجتماعى وقد تكون الظروف التى يمر بها مجتمع ما . فى نظر البعض[1] . وهى الحرك الثانى لحراك الاجتماعى فالحروب والأزمات الاقتصادية والثورات الاجتماعية كلها يترتب عليها تغير فى أوضاع الناس فتثرى طبقة فى الحروب أو الأزمات بينما تضيع ثروات آخرين ويترتب على ذلك صعود الموسرين حديثاً على السلم الاجتماعى وهبوط الآخرين .

هذه الأنواع الثلاثة من التغير فى المجتمع أول مانلاحظه فيها أنها تتصف بالصفات الآتية :

١ - أنها حركات طبيعية نابعة من الطبيعة المتغيرة للمجتمع أو هى بمعنى آخر الصور التى يتم بها التغير وهو من سمات المجتمعات .

٢ - أنها تتخذ سرعة إيقاعها وبطئه من ظروف المجتمع ذاته .

٣ - انها محدودة بمعنى أنها لاتشمل المجتمع ككل دفعة واحدة

---

(١) دكتور / حسن شحاته سعفان - أسس علم الاجتماع - مرجع سابق ص ٢٢٢ .

ولكنها تطرأ على بعض النظم السائدة فى المجتمع استجابة لظروف بيئية أو إنسانيه تمس تلك النظام ثم ينتقل هذا التغير رويداً رويداً إلى النظم التى طرأ عليها التغير وهذا مايجعلها أحياناً منشأ للهوات الاجتماعية .

٤ — أنها غالبـــاً ماتكون عفوية إلا فى حالات نادرة كحالات التدخل الإنسانى لإحداث حركة فى مجال معين وحتى فى هذه لاتكون النتيجة محددة او مرسومة مسبقاً إنمـا يقتصر أثر المحرك أو المصلح فى دفع حركة التغير نحو هذا النظام أو ذاك بينما تعمـــل ظروف المجتمع الأخرى عملها فى تشكيل النتيجه — فحركة تحرير المرأة التى قادها قاسم أمين فى مطالع هذا القرن لم تكن مستهدفة بالذات ماوصلت إليه المرأة اليوم من أوضاع اجتماعية — فكل مافعله قاسم أمين أنه صرخ فى وجه المجتمع وتابع صرخاته حتى دبت الحركة فى أوصال البنـــاء النسائى الاجتماعى ، ثم أخذت تتحرك فى مرحلات مختلفة حسب ظروف المجتمع حتى وصلت المرأة إلى الصورة التى هى عليها اليوم — وكذلك الأمر فى عملية الحراك الاجتماعى إذا اتخذ الفرد منطلقه من ذاته وأمسك بيده قراره كما سبق أن ... مثلنا بحالة التعليم — فإن النتائج التى قد يصـل إليها الفرد لاتكون فى حسبانه وإن كانت كذلك فهى بالقطع ليست تحت سيطرته .

٥ — أنها تعبر عن القدرة الطبيعية الدائمة فى المجتمع خلال سعيه لتحقيق أهدافه فهى تعبر عن استجابة الظروف البيئية والإنسانية لحركة الإنسان فى سعيه الدائب نحو تحقيق حاجاته ورغباته .

ومن هذه النقاط يتضح لنا أن هذه الصورة من التغير وإن بدت لنا أنها حركة ضعيفة إلا أنها عندما تعترضها عوائق من أوضاع المجتمع كسلطة جائرة أو نظام طبقى متحجر فسرعان ما تتحول هذه الحركة السلمية الطبيعية البطيئة الهادئة إلى طوفان يجرف أمامه تلك العوائق فى شكل الثورات الاجتماعية وهى الصورة الأخيرة من صـــور التغير الاجتماعى ولكنها تغير والتطور عنيف فالثورة وليدة كبت التطور الاجتماعى وعدم السماح له باتخاذ مجراه تبعاً لشدة النظام الاجتماعى يكون رد الفعل الثورى وشدته وما أشبه التطور الاجتماعى بنهر يسير سيراً هادئاً فإذا أتت قوة ووضعت حاجزاً يعوق النهر عن سيره فإن المياه تتجمع ويأتى وقت تقتحم فيه الحاجز وتسير فى طريقها[1] .

ونعود بعد ذلك لنعقد المقارنة بين التقـــدم الإجتماعى — وهو مقصدنا — وبين هذه الصور من التغير .

التقدم الاجتماعى :

هو صورة من صور (التغير الإجتماعى) ويتضح الفرق بينه وبين التطور والحركة والحراك فى أول خطواتنا من هنا — فالتغيير الاجتماعى شىء يحمل معنى تدخل عنصر خارجى عن الطبيعـــة المجتمعية فالتطور والحركة والحراك هى صور (التغير) والتغير تلقائى . بينما التقـدم (تغير اجتماعى) عمدى .

---

(١) دكتور / حسن شحاتة سعفان — المرجع السابق — ص ٢١٤ .

والتقدم الاجتماعى يعنى السير بالمجتمع إلى الأمام مكافحة لتذليل الصعاب المادية التى تعوق حركة المجتمع فهو عمليـــة (مسارعـة axeleration) بعجلة التطور فالتقدم لا يتأتى فى الأصـــل على نحو تلقائى بل يحتاج إلى جهد يبذل للوصول إلى تحقيقه — وهذا مما زاد من أهمية التدخل فى نظر الفكر السياسى المعاصر[1] وقد لا يتطلب التقدم تدخلا إيجابياً إنما يكفى الامتناع عن التدخل متى كان ذلك الامتناع مدروساً ، كما يتضمن معنى التقدم أيضاً إلى جانب دفع المجتمع للأمام — الحيلولة دون تراجعه .

وعلى ذلك نستطيع أن نستخلص صور التقدم فى ثلاث - التدخل بالعمل الإيجابى أو الاحجام المدروس عن التدخل . أو رفع معوقات التطور والحيلولة دون تراجع المجتمع .

والتقدم مادام شيئاً متعمداً لابد وأن يشمل شبكة النظم الاجتماعية فى المجتمع . وذلك حتى لا تنمو نظاماً وتبقى غيرها على حالها فتقع الهوة الاجتماعية وتنشأ المشكلات ويصبح التدخل معولا للهدم بدلا من أن يكون أساساً للبناء . وقد يكون التقدم فى صورة تدخل لإصلاح مجموعة من النظم الاجتماعية أو فك عقالها وإطلاقها برفع العوائق التى تعوقها وهو فى ذلك يهدف إلى أن تتوازى هذه النظم المختلفة مع نظم أخرى تقدمت تلقائياً وحتى يقى المجتمع شر المشكلات الاجتماعية .

وثمة نتيجة نستخلصها من الطبيعة العمدية للتقدم وهو أنه لا بد وأن

---

(١) دكتور / نعيم عطية — النظرية العامة للحريات الفردية — ص ٤٣ .

يكون من صنع قوة تملك فرضه على شريحة الواقع الاجتماعي أو تملك من المقادير ما يمكنها من التصدي لعوائق التطور على أقل تقدير . ومعنى هذا أن التقدم لا بد أن تسنده السلطة المالكة لزمام الأمور في المجتمع .

والتقدم بهذه الصورة يعتبر عنصراً هاماً في إقرار التوازن في المجتمع وتحقيق توافق الأفراد بعضهم بالبعض شحذاً للهمم وإطلاقاً للقوى الساعية إلى بلوغ غايات المجتمع . ومن هنا تظهر لنا صلته الوثيقة بعملية تحقيق رغبات المجتمع بالصورة المثلى للتوازنة التي تحقق أمن الوطن وأمن المواطن .

ويتحقق التدخل لإحداث التقدم بوسائل عديدة تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لدرجة نضجه الإجتماعي وتقدمه ويحكمها في النهاية أيديولوجية الدولة والقدر الذي تسمح به هذه الأيديولوجية من التدخل . وتتراوح درجة ذلك التدخل بين إدارة النشاط الذي يحقق التقدم في قطاع من القطاعات وبين المراقبة الحكومية بالتدعيم لعناصر التقدم .

التقدم والتنمية :

التنمية معنى أشمل من التقدم — فالتنمية قفزة بالمجتمع — قفزة مدروسة مخططة ومحدودة الزمن تستهدف الوصول إلى مستوى محدد — والتنمية لابد وأن تضم في حدا بابها كافة نواحي النشاط في المجتمع فهي لذلك شاملة — ويخطىء البعض عندما يتحدث عن تنمية إقتصادية فقط أو تنمية إجتماعية فقط ، لأن ذلك معناه تقدم في أنماط الحياة الإقتصادية وبقاء الأنماط الإجتماعية على تخلفها وركودها ، ويؤدي إلى المواجهة الإجتماعية

والعكس كذلك صحيح . كذلك لا يقبل بعض العلماء مصطلح (التنمية الشاملة . ويقولون أن ذلك تعبير يتكرر فيه المعنى دون مبرر لأن لفظة التنمية تحمل فى طياتها معنى الشمول .

هذه هى عناصر الصالح المشترك لمسناها عن قرب وتعمق وجلنا فيها جولات كشفت لنا طريقاً عنداً يصل بنا إلى معنى واقعى مادى ملموس الامن القومى ، فأبرزته فى صورة متحققة راصية من التزاوج بين أمن الوطن وأمن المواطن . وجعلت منهما كلا واحداً لا يتجزأ بل وربطت بينهما برباط مقدس لا تكاد تنفك عقدته الا وينهار المجتمع من أساسه .

ولكن . . . ما ينبغى أن نلاحظه امر غاية فى الخطورة وهو أن تحقق الصالح المشترك وإحداثه أثره فى المجتمع لا يتم من جمع هـــذه العناصر الثلاثة هكذا . فالمعنى الفعلى للصالح المشترك تزيد مساحته عن حاصل جمع هذه العناصر الثلاثة . والشرط الأساسى لتحقق الصالح المشترك ينبثق من حتمية التوازن بين عناصره الثلاثة (العدالة والسكينة والتقدم) .

وهذا امراً ليس بعيداً عن تصورنا بعد ما قدمناه . لأن التركيز على واحد من هذه العناصر الثلاثة يحمل معنى اختلال التوافق المطلوب بين النظم الإجتماعية ، وقد قدمنا أثر اختلال التوازن بين النظم وكيف يكون ذلك الاختلال مبدأ المشكلات الإجتماعية . وهذا وحده كاف لأن ينهار الصالح المشترك بما يحمله من معنى رغبات وأمنيات وأهداف وتطلعات المجتمع .

ولو أننا أردنا أن نلمس بحواسنا شيئاً من ذلك الأثر لنظال على مجتمع تركز فيه الدولة على تحقيق السكينة بأسلوب يعطل مفهوم العدالة أو يطغى على جهود التقدم ، ولنتصور حال ذلك المجتمع وما يدب فيه من عوامل التفكك وما يعتريه من مظاهر العدوان . وكذلك الحال إذا ما أساءت الأيديولوجية تطبيق العدالة الإجتماعية وفسرتها في تواترها بامتلاك طبقة من الطبقات لمقدرات الأمور وفاسفت شكل هذه الطبقة لتراها في شكل تنظيم حزبي وانتظار بعد ذلك ما تجنيه هذه النظرة وذلك التفسير العدالة على السكينة في ذلك المجتمع وانتظر إذا ما ضربت أيديولوجية ما بالعدالة الإجتماعية عرض الحائط واعتبرتها معنى يتبلور في الإحسان أو الأريحية (Charity) وتمنعت الدولة تطبيقاً لأيديولوجيتها عن أن تمديدها نحوها بالمعالجة فلا شك أننا سنجد مجتمعاً يضطرب بالجريمة والعنف ويتزاحم منحدراً نحو أعماق الضياع .

وبعد . . أن نظرة هنا تجاه الشرق والثقافة هنا تجاه الغرب سوف تؤدي بنا إلى أن نرى مصداق هذه الدعاوى . وكيف أن الصالح المشترك مفتقد في كلا هذين الموضعين . (أننا نعتقد أن الفهم الحسن لمقومات الصالح المشترك بين الفرد والدولة يضع حداً لذلك الشد والجذب الذى يمارسه على تلك النظرية ذلك التناحر بين الاتجاهات اليسارية واليمينية ، إذ ينتهي بها إلى إعتبار ها مجرد اختلافات في التفسير فحسب لا صراعا بين ضدين من معدنين متناقضين)[1] .

---

(١) دكتور / نعيم عطية ـ النظرية العامة للحريات الفردية ـ مرجع سابق ص ٤٤ .

المبحث الثانى

السلطة والولاء والأمن القومى

١ — مبرر وجود السلطة

السلطة ظاهرة إجتماعية . بمعنى أنه متى وجدت الجماعة البشرية فلابد من أن تنشأ السلطة القادرة على إدارة شئونها . وذلك أمر نلاحظه حتى فى أقدم صور التجمع الإنسانى . ولقد تناول الفلاسفة على مدى تاريخ الفكر الإنسانى ظاهرة السلطة وحاولوا تفسيرها وردهـا إلى مبدئها الأصلى الأول أى فلسفتها . ومن هنا فقد تعددت نظريات نشوء السلطة وتنوعت الآراء فيها حسب إتجاه كل فيلسوف وحسب المناخ السياسى الذى يعايشه سواء كان يقف موقف المعارض أو المدافع عنه .

فلقد قدم لنا الفكر السياسى طائفة من النظريات السياسية التى ترد نشوء السلطة إلى أصول مختلفة . ولقد توالت هذه النظريات فى العصور الحديثة منذ عصر النهضة بشكل مكثف عن ذى قبل .

والحقيقة أنه لا يعنينا كثيراً أن نقتفى أثر نظريات نشوء السلطة خاصة تلك التى إنقضت وتلاشت بعد ثبوت بطلان ركائزها ونعنى بها تلك التى كانت تربط بين الملوك والآلهة — إنما يعنينا أن نقترب بالقدر الممكن من النظريات السياسية التى تحمل فى ثناياها إعترافاً بواقع المجتمعات وإن إعترفت أحياناً فى تصوراتها ولم تستطع أن تصل إلى المبدأ الأول

السلطة أي للأصل الحقيقي الذي يمكننا أن نرد ظاهرة السلطة إليه .

أما منهجنا الأساسي فهو الرجوع لأرض الواقع مستلهمين العلم الحديث . فنحن في زمان يستهدي بالعلم في أدق أموره وليس شيء أقرب للإنسان من السلطة في هذا الزمن الذي تلاحقه إجراءاتها من المهد وترافقه حتى آخر لحظات وجوده . فالإنسان في هذا العصر يعايش السلطة ويتصادم ويتعامل معها في كل شأن من شئون حياته . ولذا كان من الواجب علينا أن نتناول هذه الظاهرة بنفس العناية ونفس المنهج الذي نتناول به باقي أمورنا وهو المنهج العلمي بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تفاصيل .

ونحن مادمنا لا نشعر بالسلطة إلا من خلال معايشتها في ظل الدولة فلنرجع إلى ما رآه الفقهاء من تعريف لها لعلنا نلتقط منها الخيط الذي يوصلنا إلى بغيتنا .

يعرف فوشي[1] الدولة بأنها مجموعة دائمة مستقلة من أفراد يملكون إقليماً معيناً وتضمهم سلطة مشتركة منظمة بغرض أن يكفل لأفرادها جملة ، ولكل واحد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه . ويرى ديجي[2] أن الدولة مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدود تخضع لسلطة صاحبة سيادة ، مكلفة بأن تحقق صالح المجموعة ، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون

---

(١) و (٢) دكتور بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ـ المدخل في السياسة مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الثالثة ١٩٦٦ ص ٢٠١ .

والمتعرض لغالبية تعريفات الدولة يستطيع أن يتبين صراحة — كما عند ديفـــو — أو بين السطور ان هناك نوع من الإرتباط بين السلطة فى الدولة وبين مبرر وجودها ؛ ذلك أن اساس وجود السلطة فى الدولة هو خلق الظروف التى يمكن أن يصل فيها افرادها إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم (١) .

ونحن لو استعرضنا رؤى الفلاسفة السياسيين فى هذه الزاوية بالذات — زاوية إرتباط نشوء السلطة بإشباع حاجات الأفـراد — فسوف نجدهم ، على إختلاف مذاهبهم وتضادها وعلى ما ثار بينهم من جـدل صاخب ، ملتقين حول هذه النقطة بما يجعلنا نصل إلى يقين - يدعمه الوقائع والعلم المعـاصر - بأن المبرر الوحيد لوجود السلطة فى أى مجتمع إنما يلبه عدمن اضطلاعها بتحقق رغبات الافراد . فالفيلسوف ديفيد هيوم يتساءل عن الدافع لقيام حكومة ويجيب بقوله ان الناس بعد تجربة غاية فى المشقة فى مجتمع غير منظم اكتشفوا ان أمنهم وهو الهدف الاساسى لكل مجتمع لا يتحقق على الوجه الاكمل إلا بقيام نوع من الإشراف وما لم يكن الإشراف قائماً راحت المنافع الجماعية ضحية المنافع الانانية العارضة الزائلة (٢) ومع أن هيوم كان ممن رفضوا تصور فكرة العقد

---

(١) هارولد لاسكى - الدولة نظرياً وعملياً - الجزء الأول - دار المعارف ترجمة مجموعة اخترنا لك مسلسل ٦١ ص ١١ .

(٢) دكتور محمـد فتحى الشنيطى - النظرية السياسية عند هيوم - مرجع سابق ص ٤٨ .

الإجتماعي بما قامت عليه من افتراض مرحلتين للمجتمع ـ مرحلة العصر الطبيعي ومرحلة الدولة ـ فإننا نجده برغم اضطلاعه بمواجهة هذه النظرية ـ عند توماس هوبز وبوفندروف والتوسياس وجون لوك ـ قد اتفق معهم من حيث لا يدرى فى هذه النتيجة وهى الربط بين قيـــام السلطة وتحقيق الرغبات بل لقد ذهب إلى ان هناك عقد أصلى رلكنه بين الناس بعضهما بعض يقوم على فكرة العدالة التى ابتكروها من أجل احترام الملكية ـ وهو يعبر عن طبيعة ذلك العقد الأصلى بقوله (أن شخصين يجدفان بمجدافى زورق يفعلان ذلك طبقاً لاتفاق بينهما او اصطلاح اصطلحا عليه وإن كان كل منهما لم يعد الآخر أبداً بذلك) .

فإذا ما أدرنا النظر تجاه فكرة أو نظرية العقد الإجتماعى على اختلاف الرؤيات الفلسفية فى توجيهها بل وفى منطقها ـ فإننا نستطيع ان نلمح بوضوح حقيقة اعتراف الفكر السياسى بأن المبرر الوحيد لوجود السلطة فى أى مجتمع ينبع من انها تقوم بتحقيق حاجاته ورغباته واهدافه. فمهما يكن عدد العقود المفترضة ، واحد أو اثنين يا عند التوسياس ـ ومهما تكن البواعث إلى ذلك التعاقد سواء ذات الخلاص من ظلامات المرحلة الطبيعية للمجتمع هروباً إلى ظـــل الدولة وخيرها ونيلها وهو منطلق النظرية خلال القرن السادس عشر[1] أو كان الخلاص فى الرؤية تجاه المرحلتين ـ نقول مهما يكن من امر النظرية فى كل هذه الا سوال فإن ما يهمنا هو أننا عندما نبحث عما استهدفه طرفا العقد وما حواه ذلك

---

(١) د. بطرس بطرس غالى / د. محمود خيرى عيسى ـ المدخل ... (مرجع سابق) ص ٨٩٦ .

التعاقد من تعهدات — نجد أنه يشير بلا أدنى مواربة إلى أن السلطة ما نشأت ولا وجدت إلا لتحقيق وإشباع رغبات وحاجات الأفراد الذين تعاقدوا معها . أى أن الطرف الاول وهو السلطة كان حضوره فى عملية العقد وترتب على تعهده بتحقيق رغبات وحاجات الطرف الثانى . وهكذا ومن خلال موقف التضاد بين فكر هيسوم ونظرية العقد الإجتماعى تكتسب هذه الحقيقة حجيتها واصالتها وثباتها فى مجال الفكر السياسى .

ويزداد الأمر وضوحاً إذا مددنا الطرف نحو الطرف الثانى من العقد وهو الشعب أو المجتمع .

٢ — الولاء

الولاء يحمل معانى الرضا والتسليم والخضوع — ويرى بعض علماء السياسة وفى مقدمتهم بيردو فى (مطول علم السياسة)[١] ان الناس يقبلون السلطة ويخضعون لها بل — ويخلقونها لأنها بحسب أصلها وسيلة لبلوغ المستقبل وإخضاعه لمطالب المجتمع وهى وعد بضمان لمستقبل أفضل ، مستقبل تتحقق فيه أهداف وحاجات المجتمع فالأساس الأول للسلطة هو الهدف الإجتماعى فإن اهتمام الناس بانعكاس المصالح المشترك على مستقبلهم يهيىء الجو المناسب لتكوين السلطة — ويذهب بيردو إلى أن العنف والقوة المادية لا يكفيان لقيام السلطة ، وإنما لا بد من الرضا العام الذى بدونه لا توجد تلك السلطة . فلقد دلت التجارب التاريخية

---

(١) دكتور / نعيم عطية — النظرية العامة . . مرجع سابق — ص ٥٨ وما بعدها .

على أن أهم الدوافع على الخضوع للسلطة ليس الخوف من الجزاء فلقد جبلت الطبيعة الإنسانية على عدم الخضوع لإرادة أخرى طواعية إلا إذا كانت تلك الإرادة الأخرى تمثل قيمة عليا تتبلور فى صلاحية قاعدة ما للبلوغ إلى خير مرغوب فيه وهذا يؤدى بنا إلى القول بأن الخضوع من قبل الرعية لسلطة الحاكمين ليس له مبرر إلا أن السلطة هى التى ستحقق الصالح المشترك على أكمل وجه. ويريد بيردو أن يزيل اللبس من عباراته حتى لا يفهم منها خطأ — أن الرضا أو الولاء هو الذى يصنع السلطة الشرعية ذلك لأن السلطة توجد منذ إرسائها — مبررة ومحددة — باعتبارات الصالح المشترك وهو هنا يلتقى على ما سبق أن قدمناه من أن مبرر وجود السلطة هو قيامها بتحقيق حاجات ورغبات وأهداف المجتمع فالسلطة عنده تنشأ من الإنسجام الوثيق بين مقاصدها وبين الصالح المشترك، فالرضاء يثبت السلطة ويبررها فهو فى الواقع إقرار لها أكثر منه مصدراً لها(١).

ولقد كان هارولد لاسكى أكثر وضوحاً وتصويباً نحو هدفه عندما أعلن أن الأفراد — لا يقرمون بطاعة السلطة من أجل الطاعة ذاتها وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستحقق عندما تؤدى السلطة عملها فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من معنى وهم يفسرون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذى يسعون إلى تحقيقه

---

(١) دكتور / نعيم عطية — النظرية العامة . . . مرجع سابق ص ١١٦ وما بعدها .

فى هذه الحياة(١) .

وإذا أردنا أن نصل إلى إقناع تام بهذه الفكرة فلنرتد إلى فكرة عند روسو اعتمدها كأساس لفكرة العقد الإجتماعى(٢) وهى أن الأفراد قد تنازلوا عن جزء من حقوقهم الطبيعية مقابل التمتع بمميزات المجتمع السياسى حيث تستخدم فيه السلطة الجماعية لحماية الفرد واملاكه ، ومضمون ما نرمى إلى إبرازه هو الفلسفة التى تنبثق منها فكرة (القانون)

فالقانون يوجد فى المجتمع ليضع حدوداً فاصلة بين الأفراد بعضهم البعض وبينهم وبين السلطة ، وبين الدولة والدول الأخرى مستهدفاً تنظيم الحياة . وهذه الحدود التى يضعها القانون إن لم تكن واقعة داخل نطاق الحريات المختلفة لهذه (الكيانات)(٣) فإنها على الأقل تقع حيث تنتهى نطاقات الحريات ولكن فكرة هذا الإفتراض الأخير ـ أن الحدود تقع على نهايات نطاقات الحرية فكرة تستلزم عدم التصادم بين ما أريده وبين ما يريده الغير أو بين ما أعتقد أننى حر فى عمله وبين ما يعتقده الغير كذلك ـ وهذا الافتراض كاذب غير منطقى وغير واقعى لانه لو كان الأمر كذلك لما احتاج المجتمع البشرى ولما لجأ منذ عصور بداوته إلى قواعد تحدد سلوكه ولانتفت الحكمة من القانون .

بقى لنا أذن القانون (كحد) يقع داخل إطار حريتى وهو بذلك

---

(١) هارولد لاسكى الدولة نظرياً وعملياً ... مرجع سابق ص ١٢ .

(٢) دكتور / بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ـ المدخل ... مرجع سابق ص ٣٠٥ .

(٣) أعنى بالكيانات الأفراد والدولة .

يقتطع منها جزء أراه من حق ومع ذلك فأنا أشارك بالرضا الإيجابى أو الضمنى فى صياغة هذا القانون وإخراجه لحيز الوجود ، على الأقل برضائى بأن أعيش فى هذا المجتمع بالذات . وما يفعله القانون معى يفعله مع غيرى من بقية أفراد المجتمع وما أقبله أنا يقبله غيرى — فالقانون إذن فى حقيقته عبارة عن أجزاء مقتطعة من حريات الناس تجمعت وارتدت عليهم فى شكل حدود لتلك الحريات — وما دامت تلك الأجزاء مقتطعة من حريات المجتمع طواعية وعن رضاء فإن مجموع (رضاءات) الناس يظهر فى شكل طاعة القانون . ولكن هذا القانون لم ينشأ لمجرد الحد من الحريات وإنما استهدف تنظيم السلوك الإنسانى فى جانب من جوانب الحياة تحقيقاً لغاية أو مطلب أو احتياج[1] ولو لم يكن كذلك هو الهدف من القانون لفقد معناه . وإلا فلأى شىء كان ذلك القانون الذى لا يحمل فى طياته هدفاً مهماً خلق . كيف كان له أن يوجد إذا لم يكن وراءه محرك أخرجه من العدم إلى الوجود . ولما كان القانون نتاج إنسانى فهو لا بد وأن يكن مستهدفا غاية معينة ، فليس للإنسان سلوك بلا غاية إلا بين طائفة المرضى بعقولهم من بين البشر .

وعلى ذلك نستطيع أن نرى الأمر فى النهاية هكذا — أن هذا المجتمع قد صاغ من أجزاء حرياته وسيلة حقق بها غاية أو حاجة من غاياته

---

(١) نحن نخرج من حسباننا أى قانون يوجد بفعل قوة تتسلط قهرياً على المجتمع فلا يستهدف غاية أو مصلحة إجتماعية — فذلك من وجهة نظرنا من بين مواطن الخطر على الأمن القومى (للمؤلف) .

وحاجاته فإذا ما قابل المجتمع هذه الوسيلة (القانون) بالرضا فإن الرضا هنا لا يكون مبرره أو منشؤه إلا من طريق واحد هو تحقيق غايته أو حاجته ، لأن المجتمع إذا لم يرض بما يفرضه القانون فالنتيجة إذن إن ذلك القانون لن يحقق الغاية التي وضع من أجلها ومن زاوية أخرى فان عدم الرضا معناه أن المجتمع قد استرد أجزاء حرياته التي اقتطعها منه القانون .

ولما كان القانون حسب ما وصلنا إليه جماع من الأجزاء المقتطعة من الحريات فان لذلك معنى واحد وهو سقوط القانون وسقوط القانون معناه تصارع المصالح والإرادات واضطراب الحياة وشيوع الإحباط وظهور الشعور بالمرارة والعدوان وهذا مؤد لا محالة كما سبق أن أوضحنا إلى تفكك المجتمع وذبول الحياة الاجتماعية ، من هنا نستطيع أن نصل إلى حتمية منطقية مؤداها ثلاث ركائز :

أولاها : أن الولاء هو الطريق الأوحد لتحقيق الغايات والحاجات .

وثانيتها : أن الولاء في مضمونه مرادف للامن القومي .

وثالثتهما : أن الولاء هو التعبير الحي عن وجود القانون .

ولكي تبدو فلسفتنا القانون واضحة . تعالوا بنا نطبق ما قلناه على قانون المرور .

أن هدف هذا القانون : أن يستخدم الناس الطرق العامة بالأسلوب الذي يؤدي الى وصول كل منهم إلى المكان الذي يبغيه في أقصر وقت تسمح به الظروف الطبيعية وفي أعلا درجة من الأمان .

يقتطع هذا القانون من حريات الناس : رغبتهم فى السير فى الطريق بالطريقة التى يفضلونها أو استخدام وسائل النقل بالصورة التى يرونها محققة لأهدافهم الخاصة — فيمرح من يريد ويسير عكس الإتجاه ولا يقف عند إشارة المرور الحمراء ولا يعنى بتنبيه المارة بالأخطار .. إلخ.

أمامنا حالتين للتصور :

(أ) لو أطاع الناس مانص عليه القانون من أصول لاستخدام الطرق . فلا شك أن ذلك سوف يوصل إلى الهدف المنشود .

(ب) إذا استرد الناس ما إقتطعه منهم القانون . وهنا تظهر لنا النتائج الثلاث التى أسلفنا الحديث عنها .

أولا : لن يضمن أحد وصوله لغيته فى أقصر وقت ممكن .

ثانياً : لن يأمن أحد على نفسه أو ممتلكاته أو ممتلكات الدولة أو يتحقق ناتج معقول من النشاط فى المجتمع .

ثالثاً : سوف نصل جميعاً إلى قناعه بأنه (لاقانون) .

خلاصة :

ونعود من حيث بدأنا حديثنا لنقول أنه قد بدا لنا واضحاً أن هناك إرتباط وثيق بين كل من السلطه والولاء وبين الأمن القومى .

فقد بدا واضحاً لنا من خلال حديثنا عن مبرر وجود السلطة مدى إرتباط هذه الظاهرة الاجتماعية السياسية (أى السلطة) بأمن الوطن والمواطن ، يتضح لنا ذلك أكثر جلاء من خلال واجبها تجاه الصالح المشترك . فلقد رأينا مايتمتع به من ثقل فى حياة الفرد والمجتمع وكيف أن تحققه يستلزم إقامة التوازن بين عناصره الثلاثة لذلك كان من أول

واجبات السلطة أن تحقق ذلك التوازن . بل أن هذه العملية تعتبر من أخص إختصاصات السلطة فالصالح المشترك يتحول من خلال السلطة من مجرد اعلان بسيطة إلى خطة أو برنامج عمل بما يجعل تصوره قابلا للتطبيق . فهى التى تضفى على فكرة الصالح المشترك التماسك والثبات وهى التى تكشف عن مفهومه ، وهى ممثلة فى الحاكم كما يرى (هوريو) ذات أهمية فى تحديد التصور القانونى للصالح المشترك وهى بما تملكه من وسائل الإلزام قادرة على أن تفرض السلوك المتفق مع الصالح المشترك كما أنها هى القادرة على أن تسهل تكيف مواقف الأفراد مع ذلك الصالح المشترك[1] .

فاذا كانت السلطة تفقد مبرر وجودها فى حالة عجزها عن تحقيق حاجات المجتمع وهى التى يجمعها تقريباً الصالح المشترك فان العلاقة بينها وبين الأمن القومى تصبح مزدوجة . أولا من حيث أن تحقيق الصالح المشترك يتضمن تحقيق الحاجات والرغبات للفرد والمجتمع بما يحقق امن الوطن والمواطن وثانياً ومن حيث أن نشأة السلطة ذاتها لازمة لتحقق صورة الوطن الآمن والفرد المستقر .

اما الولاء فيكفى ما وصلنا إليه من تحليل لنقف على أن الأمن القومى يدور مع الولاء وجوداً وعدماً .

---

(١) دكتور / نعيم عطيه ـ النظرية العامة . . . مرجع سابق ص ٥٠ وما بعدها .

المبحث الثالث

الركائز القانونية للأمن القومي

أولا : الأمن القومي ووظائف الدولة

لقد اتسعت وظائف الدولة وتعددت وسائل تدخلها في حياة الفرد في هذه الأيام بصورة لم يسبق لها مثيل ويصدق هذا القول على الدول الآخذة بالنظام الجماعية — كالشيوعية أو الاشتراكية بتطبيقاتها المختلفة كما يصدق على الدول التي تتخذ من النظام الفردي أساسا لسياستها — فالمواطن الحديث في كل حركة يبديها يتعرض لاختصاصات الدولة فإذا جاز لكائن أن يدعي تلك الاختصاصات سيفاجأ بأن يجد نشاطها يستغرق معظم مساحات النشاط الإنساني فمن اختصاصها المسائل المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الأمن الداخلي والإشراف على الصناعة ووضع التشريعات الاجتماعية بما في ذلك اختصاصات واسعة النطاق مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة . . . إلخ [1] ولاشك أن الدولة أو بمعنى أدق السلطة في سعيها إلى مد تلك الاختصاصات إلى هذه الآفاق تصبو إلى تحقيق الهدف الذي من أجله تباشر الدولة — ألا وهو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد الدولة إلى الحد الأقصى لاشباع رغباتهم [2]

---

(١) هارولد لاسكي — الدولة نظريا وعمليا — مرجع ص ١٩

(٢) هارولد لاسكي — مرجع سابق ص ٢١

ونستطيع بعد استقراء كافة الآراء في شأن وظائف الدولة أن نضعها في أطر ثلاثة :

١ — حماية الاستقلال .

٢ — حفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع بما يشمل مايستكمل به الأمن وجوده من (قضاء) .

٣ — تحقيق الحياة الأفضل أو تحقيق الرفاهية أو إشباع رغبات الأفراد في كافة النواحي .

ولا تختلف دولة عن أخرى مهما تباعدت أيدولوجياتها في مدى فهم وتطبيق الوظيفتين . ولكن عندما نأتي إلى الوظيفـــة الثالثة تبدو لنا الخلافات المنبثقة من تباين الأنظمة .

فتحقيق الحياة الأفضل أو المجتمع الكريم أو الرفاهية أو العدالة الاجتماعية إلى آخر هذه السلسلة من المعاني المتداخلة تعني في النهاية تدخل الدولة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ، ونحن بالطبع لاننوي أن نعرض بتفصيل زائد لوجهات النظر المتباينة إلا بالقدر الذي يخدم الهدف لتلك الوظيفة .

فعلى جانب نجد مجموعة من الدول أو صمها كتلة من الدول تأخذ بما يسمى المذهب الفردي أو مذهب عدم التدخل الذي يحصر وظيفة الدولة في أضيق نطاق ويعتنق فكرة الاقتصاد الحر القائم على أساس القوانين الطبيعية التي يجب ألا تعوقها الدولة بتدخلها فتعطل مفعولها بما يعود بالضرر على الجماعة كقانون العرض والطلب والمصلحة الشخصية .

الم ولقد ساد هذا المذهب في أواخر القرن بوكرد فعل لإسراف الحكومات في التدخل قبل ذلك ولك هي الروح التي صاحبت الثورة الفرنسية في نشأتها[١].

وعلى جانب آخر نجد كتلة أخرى من الدول تأخذ بالنظم الاشتراكية المختلفة التطبيق التي تتدرج من الشيوعية في أقصى اليسار إلى الفاشية[٢] واشتراكية حزب العمال البريطاني والتعاونية في السويد في أقصى اليمين حيث يتسع نطاق اختصاص الدولة أو تتسع النظرية إلى مصلحة الجماعة لتشمل مصلحة الفرد في ذات الوقت.

والذي يجب أن نوضحه أن الصورة الحالية للمجتمع الدولي تشهد بداية تحول الدول الآخذة بالنظام الفردي عن حرفية هذا النظام الذي بدأ ينحسر ظله في معظم دول العالم حتى أن اصطلاح دولة الخدمات أو دولة الرفاهية قد أصبح يستعمل في جميع الدول، ولا تكاد توجد دولة واحدة في العالم تقصر نشاطها على القدر الأقل. إن جميع الدول مهما اختلفت مشاربها تحاول الآن أن تقدم للأفراد خدمات عدة بعيدة عن وظيفة الأمن بمعناها الضيق[٣].

ومصداق هذا القول يظهر لكل مطلع على أحوال تلك الدول فهذه

---

(١) سليمان محمد الطماوي — دكتور — السلطات الثلاث في الدساتير العربية والفكر السياسي الإسلامي — دار الفكر العربي — الطبعة الثانية ١٩٧٣، ص ١١.

(٢) الاشتراكية الإصلاحية.

(٣) سليمان محمد الطماوي — دكتور — المرجع السابق ص ١٥.

بريطانيا تعمد إلى تأميم السكك الحديدية وصناعة الصلب وتؤمم مؤخراً جانب كبيرا من صناعة الفحم وفرنسا أيضاً أخـــذت تتجه إلى هذا الطريق — حتى أمريكا التي تتسمى بزعيمة العالم الحر نجد فيها أنواعاً شتى من التدخل في الحياة الاجتماعية كتأمينات البطالة وغـــيرها وفي الحياة الاقتصادية حيث يفرض القانون مثلا على ملاك الأراضي عدم زراعة القمح في أكثر من نصف المساحة المملوكة محافظة على مستوى أسعاره وهنــاك - مثلا - حد أعلى للاستثمار لا تستطيع الاحتكارات بعد الوصول إليه أن تستثمر أموالها داخل البلاد وعليها أن تتجه إلى الخارج .. الخ فالنظام الفردى لاوجود له بالصورة التي وضعها فلاسفته .

إذن فلاشك أن وظائف الدولة التي يمكن أن نقـــررها مطمئنين إليها — محصورة في الصور الثلاث التي استهللنا بها هذا المبحث .

فكيف إذن تقوم الدولة بهذه الوظائف ؟

الدولة في سبيلها إلى تحقيق الهدف من وجودها تؤدى هذه الوظائف الثلاث من خلال الأنشطة الرئيسية لها وهى :

١ — النشاط السياسى .

٢ - النشاط العسكرى .

٣ — النشاط الاقتصادى .

٤ - النشاط الاجتماعى .

هذه الأنشطة تتداخل في كافة أجهزة السلطة تؤدى من خلالها

وظائفها ولمزيد الأمر وضوحاً نستعرض كل وظيفة ونتناولها بالتحليل حتى يبين لنا مدى هذا التداخل .

(أ) حماية الاستقلال :

تحتاج هذه الوظيفة أول ماتحتاج إليه — جهداً سياسياً يتجلى في جانب اعتراف المجتمع الدولي - بالدولة — وبإقامة العلاقات المختلفة بينها وبين الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتوضيح أهدافها وتطلعاتها وأمانيها القومية وشرح سياستها في الوصول إلى تلك الأهداف وهذه التطلعات والأماني القومية ، إلى آخر مايمكن أن يدعم الاستقلال من جهد سياسي — وإلى جانب ذلك فهناك جهد عسكري متمثل في إعداد الجيش القوي القادر على حماية حدود الدولة ودعم سياستها ومايتطلبه ذلك من حشد كافة الامكانيات المتاحة من أسلحة وتصانيع لها وتدريب وإعداد الأفراد والخطط الدفاعية والهجومية وهذا من ناحيـــة أخرى يحتاج إلى نشاط اقتصادي يتمثل في تهيئة الظروف الاقتصادية المختلفة التي تتيح الحصول على هذه المتطلبات — ثم هناك نشاط اجتماعي يتمثل في تنمية القيم التي من شأنها أن تولد في الفرد الشعور بالانتماء الوطني ومايترتب عليه من قيم الفداء والتضحية والشجاعة التي لاتنمى إلا من خلال النشاط الاجتماعي .

(ب) حفظ الأمن الداخلي :

ويتطلب وضوح رؤية تحدد مالكل وماعليه من واجبات وحقوق وأساليب معاملة الأفراد بعضهم لبعض ووسائل تعبيرهم عن آرائهم

ومعتقداتهم وعلاقاتهم بالسلطة وحدود السلطة قبلهم وذلك ولا شك جهد سياسى .

ووظيفة حماية الأمن تحتاج بالضرورة إلى القوة العسكرية من أفراد وأسلحة وإمكانيات أخـــرى تعين الدولة على تنفيذ القوانين والضرب على أيدى العابثين بأمنها أو بأمن الافراد وذلك جهد أو نشاط عسكرى.

وكذلك فإن هذا يحتاج إلى جهد أو نشاط إقتصادى يتمثل فى تدبير الوسائل المالية التى تعين على القيام بتلك الجهـــود كما يحتاج إلى نشاط إجتماعى فى الحث على السلوك القويم المطابق لمواضعات الجماعة وقيمها وتقاليدها .

(جـ) تحقيق الرفاهية :

وتلك وظيفة تتشابك فى مظهرها وجوهرها مع الوظيفتين السابقتين وتدور وجوداً وعدماً معها من الناحيتين السياسية والعسكرية إلى جانب أنها فى ذاتها قائمـــة على مفهومين هما التدخل فى النشاطين الاقتصادى والاجتماعى للافراد .

وهكذا تتداخل الوظائف فى الأنشطة . تلك الأنشطة التى تضطلع بها أجهزة الدولة المختلفة النوعيات الموزعة على رقعتها من عاصمتها إلى أدنى مستوى حضارى فيها .

ولو أننا للمرة الأخيرة أمعنا النظر فى هـــذه الشبكة من الوظائف المتداخلة فى الأنشطة لوجدنا انه يمكننا النظر إليها من خلال زاويتين :

(أ) إن تلك الوظائف بالأنشطة المؤدية إليها هى عبارة عن صياغة لكل حاجات المجتمع المختلفة المتشعبة فى كل نواحى الحياة بمعنى أنها تمس صالح الجماعة مساساً مباشراً بل أنها هى فى ذاتها صالح الجماعة أو إذا شئنا تعبيراً علمياً هى الصالح المشترك للافراد أو هى جماع حاجات المجتمع.

(ب) إن تلك الوظائف وما يؤدى إليها من أنشطة هى فى مجموعها المظهر المادى للسلوك الوظيفى للسلطة — فهى والسلطة شيء لا يمكن التفريق فيه .

ومن هاتين الزاويتين تنبع فكرة الأمن القومى بالمفهوم الشامل الحديث .

ثانيا : الأمن القومي وكيان الدولة

لو أننا عدنا إلى المفهوم المعاصر للامن حسبما ظهر فى تحليله فى الباب الأول من هذا المؤلف وطبيعة هذا المفهوم وانقسامه إلى أمن شعورى وأمن إجرائى واستظهرنا مكوناتها لوجدنا ان وظيفة الدولة — على اتساع المفهوم الحديث لها فى خلق الظروف التى يمكن أن يصل فيها الافراد إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم — متضمنة تماماً وماثلة بوضوح فى المعانى التى ظهرت خلال هذين المفهومين . وذلك لاننا انتهينا إلى ان الامن الشعورى هو إحساس الفرد بأن دوافعه (حاجاته) المختلفة غير معرضه للاحباط وان الأمن الإجرائى هو الجهد الذى تبذله السلطة لإشباع تلك الدوافع ورد العدوان .

وتود بعد هذا التقريب بين مفهومى الأمن ووظيفة الدولة أن نخطو

الخطارة نحو توضيح مفهوم الأمن القومى فلقد ذكرنا فيما تقدم أن الدولة تؤدى وظائفها من خلال الأنشطة الأربعة الرئيسية التى تزاولها أجهزة الدولة على اختلاف أنواعها وأماكنها .

والآن . . هل لنا أن نتصور كيف يتسنى لكائن ما أن يوقع ضرراً بدولة ما ؟

ولا شك أن صور الضرر التى عرفت على مدار التاريخ والتى مازالت معروفة لا تخرج كلها عن محاولات - نجحت أو فشلت - تتجمع كلها فى وجه السلطة لمنعها من أداء وظائفها . . أى تعطيل هذه الوظيفة بصورة كاملة أو جزئية فى أى جانب من جوانبها .

فإذا كانت هذه الوظيفة عبارة عن معان ليس لها واقع مادى فإن تجدها فى أنشطة الدولة ذات الوجود المادى الملموس يحقق الفرصة التى تتيح لمن يريد - أن يلحق بالدولة ضرراً .

ولا يخطر ببال أى منا ولو للحظة أن ما نتحدث عنه هو تعرض السلطة وحدها للعدوان . فإن ذلك أمر لا يستقيم مع الفهم الذى وصلنا إليه من أن وظيفة الدولة وهدفها يتمثلان من خلال تحقيقها الصالح المشترك للجماعة بإشباعها لحاجات الأفراد . ومن جانب آخر فإن تلك الوظيفة هى التى تجعل الدولة تحقق الهدف من وجودها .

ومن هنا تتبلور فكرة الأمن القومى فى أنه أمن الوطن والمواطن .

وتفسير ذلك يظهر فى أن أى أضرار بأية ناحية من النواحى الفرعية فى أى نشاط من الأنشطة الرئيسية للدولة لابد وأن يعود بالضرر فى وقت واحد على الفرد والدولة .

وإذا كان من السهل علينا ان نتبين صورة الضرر الذى يلحق بالفرد نتيجة هذا العدوان من عدم إشباع حاجته فى الناحية التى وقع عليها ذلك العدوان ، فإن الصورة بالنسبة للدولة او السلطة قد تبدو محتاجة لإلقاء بعض الضوء عليها لبيان المنافذ التى يتسلل منها الضرر إلى كيان الدولة .

(ا) بالنسبة للشكل القانونى فى الدولة :

تلك صورة خطيرة تترتب على العدوان على انشطة الدولة المختلفة . نحن نعرف انه من المسلم به قانوناً ان للدولة اركاناً ثلاثة هى الشعب والإقليم والسلطة . وليس من شك فى ان السلطة تعنى حتى فى حدود معنى اللفظ صفة الإلزام بمواضعات معينة ، فالمظهر المادى للهيئة الحاكمة او السلطة فى نظر القانون (انها متى وجدت واصبحت قادرة على إلزام الافراد على احترام إرادتها والخضوع لسلطاتها فانها تصبح صالحة لتكوين دولة متى تحقق الركنان الاخران) (١) .

وعلى هذا فإن إتيان — اى عمل — يكون من شأنه الإطاحة بقدرة السلطة على هذا الإلزام أو تعطيلها لفترة زمانية او فى بقعة مكانية او تعويقها يترتب عليه اختلال الوضع القانونى للدولة بما يطرأ على هذا الركن من اركانها وإذا ما وصل اثر هذا العمل إلى حد ازالة هذه القدرة ترتب عليه انهيار الشكل القانونى للدولة .

---

(١) محمد كامل ليلة . دكتور . النظم السياسية . الدولة والحكومة . دار الفكر العربى . القاهرة ١٩٦٨ ص ٢١ .

وثمة معنى آخر لنتيجة هذا العمل ذلك أنه يعنى التعرض للسيادة الداخلية للدولة بمنعها من التصرف بحرية واستقلال فى شئونها الداخلية ونحن نعرف أن السيادة تعتبر فى نظر معظم فقهاء القانون المعيار المميز للدولة عن غيرها من الجماعات(١) .

(ب) بالنسبة للعلاقات الدولية :

وهذه صورة أخرى تترتب على خروج وظيفة حفظ الأمن(٢) من يد السلطة نتيجة لأية صورة من صور العدوان ونعنى بها أثر اضطراب الأمن بمفهومه العام على مركزها الدولى .

فالدولة تعتبر فى نظر القانون الدولى العام مسئولة عن أعمال الأفراد الذين لا يعملون باسمها أو لحسابها إذا ثبت أنها لم تقم بالاهتمام اللازم (ولقد جاء قرار مجمع القانون الدولى فى اجتماع لوزان سنة ١٩٢٧ أن لا تسأل الدولة عن الأعمال الضارة التى تقع من الأفراد إلا إذا كان الضرر ناشئاً عن تقصيرها فى اتخاذ الوسائل المناسبة التى يلجأ إليها عادة فى الظروف المماثلة لمنع مثل هذه الأفعال أو للعقاب عليها(٣) - وتفسر

---

(١) محمد كامل ليلة . دكتور . مرجع سابق ص ٣٤ .

(٢) أن حصر صورة الضرر هنا فى اضطراب وظيفة الأمن راجع إلى أن افتقاد الدولة لقدرتها على الوفاء بوظيفتيها الأخريين لا يتصور له أثر ضار على المجتمع الدولى مالم يتم عن طريق تأثيره على الأمن . (المؤلف) .

(٣) محمد حافظ غانم . دكتور . مبادىء القانون الدولى العام . مطبعة نهضة مصر . القاهرة طبعة أولى ١٩٥٦ ص ٤١٧ .

الوسائل المناسبة والاهتمام اللازم بالقصور فى التشريع أو عدم البحث عن الجناة أو عدم معاقبتهم «حقيقة أن الدولة لا تسأل فى حالة الاضطرابات الداخلية إذا كان قيامها لجانياً وقاومتها . وأنه لا بد أن يكون هناك تقصير من جانب الدولة كعدم قيام قوات الشرطة بواجبها حتى يمكن أن تكون هناك مسئولية . ولكننا هنا لسنا بمعرض البحث عن مسئولية الدولة وانعدامها بل أن أمر الاضطراب قد لا يصل إلى حد الإضرار بدولة أخرى مما يجعل بحث المسئولية وارداً . إنما نحن نبحث عن نظرة لتقييم دولية متفق عليها كرد فعل لإفلات زمام الأمن والنظام من يد السلطة . فسواء كانت الدولة مسئولة قانوناً أو لم تتوافر قانوناً شروط تلك المسئولية فالنتيجة بالنسبة لصورتها الدولية واحدة هى إهدار لكرامـــة الدولة وإظهارها بمظهر العاجز وإظهار الشعب بمظهر غير القادر على حكم نفسه بنفسه(١) ويأتى موضوع المسئولية من وجهة النظر عنه أو عدم المسئولية موضوع اختلاف فى درجة النظرة الدولية أو لنوع رد الفعل الناجم عن الضرر .

وفى تقديرنا وكما يرى بعض المفكرين أن الحكمة من وراء اشتراط القانون الدولى لوجود سلطة قادرة على حفظ النظام كركن من أركان

---

(١) أود أن أذكر القارىء بما اتخذته إسرائيل مادة إعلامية لتشويه صورة الشعب المصرى فى أعقاب حوادث الخطف بالصعيد التى تزعمهـــا أبوهاشم . وحوادث اللص محمود أمين سليمان الذى أطلقت الصحافة عليه لقب السفاح . وحوادث سليم سوبلم .

الدولة إنما يرجع إلى رغبة المجتمع الدولى فى أن يحفظ أمنه وسلامة أراضى الدول المجاورة لتلك الدولة وحتى يجد الهيئة المسئولة التى يمكن التفاهم معها أو مساءلتها عما ينجم من إضرار أو مايكون محتملا منها نتيجة لتصرفات رعايا تلك الدول أو اضطراب الأمن فيها . ولاشك أن هذه النظرة تتأيد بما رأته عصبة الأمم فيما يختص بالدول ناقصة الأهلية من نظرتها إلى شعوبها وتقريرها أن تلك الشعوب غير أهل الآن لأن تحكم نفسها بنفسها وكذلك تبينه (المادة ٧٣) من ميثاق الأمم المتحدة بشأن وصاية بعض الدول المتقدمة على بعض الدول المتخلفة إذا جاءت الفقرة الثالثة منها تشير إلى توطيد السلم والأمن الدولى(١) .

وأى سلم أو أمن دولى هذا الذى تهدده دولة يسكنها شعب غير قادر على حكم نفسه أن لم يكن هذا هو ماقصدناه من وقوع عدوانات من رعايا هذه الدول ناقصة الأهلية على الدول الاخرى .

(ج) بالنسبة لعلاقة الشعب بالسلطة :

ونعنى ببحث هذه الفكرة أثر العدوان على أنشطة الدولة فى علاقة الافراد بها أى فى خضوعهم وولائهم وطاعتهم للسلطة . فالافراد لايقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تؤدى هذه السلطة عملها فهم يخضعون للأوامر لانهم يعرفون ما تتضمنه هذه الاوامر على ضوء

---

(١) محمد حافظ غانم . دكتور . مرجع سابق ص ١٨٥ .

إليها الذين يسعون إلى تحقيقه في هذه الحياة »(١) .

ولاشك أن هذه العبارة ليست وليدة فكر الفيلسوف السياسي العالمي هارولد ج لاسكي - إنما اعتقد أننا أبرزناه في أكثر من موقع من هذا المؤلف .

(١) هارولد لاسكي ، مرجع سابق ص ١٢ .

الباب الثانى

الأمن القومى وتطوراته فى مصر

الفصل الأول

الأمن القومي ـــ الخطة والتطبيق

المبحث الأول : تعريف الأمن القومى وخطته .

المبحث الثانى : عمليات الأمن القومى وأجهزته .

المبحث الثالث : الأمن القومى والقوات المسلحة .

المبحث الأول

تعريف الأمن القومي وخطته

هناك تعريفات عدة تعرضت للأمن القومي لكنها في غالبيتها تتسم بالغموض وعدم الشمول والقصور عن التعبير عن محتويات المفهوم . ومن قبيل المضخم الغامض تعريف الأمن القومي بأنه أمن الوطن والمواطن ومن قبيل غير الشامل أنه دفع العدوان الخارجي عن دولة معينة .

وأقرب هذه التعريفات إلى الصحة هو مايقدم الأمن القومي أنه (المحافظة على كيان الدولة العام وضمان استقلالها والعمل على تأمينها واستقرار أحوالها الداخلية لصالح ورفاهية شعبها) لكننا نأخذ على هذا التعريف أنه قد تتبع وظائف الدولة ووضعها مترامية وهو بالتالي يشير إلى معنويات غير ملموسة فلا يساعد على توضيح المفهوم ، الأمر الذي يعوق من عدم تقبل مضمون المفهوم ويضفي عليه جواً من الغيبية تزيد كثيراً من نظارة الريبة إلى إجراءات الأمن القومي .

لذلك فقد عمدنا إلى تعريفه بما يسمى في « المنطق » بالتعريف الإجرائي هادفين إلى أن يشمل التعريف (حدود) المفهوم فيكون بمثابة مرشد لدراسة تفاصيله . ولقد جرى تركيب هذا التعريف على غرار التعريف الأمريكي للأمن الداخلي[1] .

---

(١) محاضرات مستر آلاس – بأكاديمية الشرطة المالية بواشنطن . مارس ١٩٦٧ .

فالأمن القومى : هو الجهد اليومى الذى يصدر من الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية - ودفع أى تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة .

بهذا يكتسب الأمن القومى مفهوماً وإجراءاً وضوحاً من شأنه أن يبرز خطورته فى حياة الدولة بل يبرز المعادلة الهامة التى يجب أن تكون نصب أعين كافة أفراد الدولة أن الأمن القومى يساوى كيان الدولة كما قدمنا ولامبالغة فى هذا بعد ماقدمناه فى هذا المؤلف من تحليل آثار افتقاده على الدولة وكيانها القانونى وسمعتها وعلاقاتها الدولية وولاء الأفراد لها بجانب تداخله فى عناصر تكوينها - ويحضرنا فى هذا المجال أن نذكر عبارة الدكتور هنرى كيسنجر إذ عبر عن الأمن القومى بأنه باختصار (أى تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى تحقيق حقه فى البقاء[1] .

خطة الأمن القومى :

شهدنا فيما سبق من حديث اتساع مجال الأمن القومى واستيعابه لكافة مجالات النشاط فى الدولة . ومن الطبيعى إذا كان هدف الدولة فى هذا المجال كبيراً بهذه الدرجة - ألا يترك الأمر للمبادرات الفردية من أجهزتها نظراً لأن كافة الأنشطة تؤثر وتتأثر ببعضها فقد كان من اللازم أن يخضع العمل فى مجال تأمين هذه الأنشطة وكفالة وصولها إلى الأهداف

---

(١) محمد فتح الله سلامة - لواء - محاضرة الأمن القومى بمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة .

التى تبغى تحقيقها لنوع من التخطيط حتى يأتى العمل متكاملا ملسجما متفقاً مع الوحدة العضويه التى تجمع أنشطة الدولة كلها .

(ولتحقيق هذا الهدف تضع الدولة خطة تتضمن كافة الإجراءات التى تراها كفيلة بتحقيق أمنها فى جميع المجالات سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وإجتماعياً . ويحتاج كل ذلك إلى سياسة إعلاميـــة بالضرورة)[1] .

وإذا كانت هذه الخطة تقدم وفى ذات الوقت تهيمن على كافة أنشطة الدولة فاننا نجد أن كل دولة توكل هذه المهمة إلى هيئة مشكلة على أعلى مستوى فيها ـ وبعد وضعها تعرض على رئيس الدولة ليوافق عليها ومن ثم تلتزم بها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها .

ومن المنطقى بعد كل هذا أن نستنتج محتويات هذه الخطة وضرورة احتوائها على نواح أربع تتناول بالتنظيم والتنسيق والحماية أنشطة الدولة الاربعة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الذى يؤدى بالدولة إلى تحقيق وظائفها الثلاث[2] .

اختلاف الخطة وثبات المفهوم :

أن خروج مفهوم الأمن القومى من الأسس التى أوضحناها خلال مراحل هذا المؤلف يضع أمامنا حقيقة ثابتة إلا وهى ثبات عناصر ذلك

---

(١) محمد فتح الله سلامة ـ اواء (مرجع سابق) .

(٢) راجع تداخل أنشطة الدولة فى الوظائف الثلاثة (المؤلف) .

المفهوم مهما اختلفت نظام الحكم من دولة إلى أخرى - وذلك لاعتماده على أسس علمية ثابتة متفق عليها بما يمكن اعتباره إجماعاً . فوظيفة الدولة لاتختلف من نظام إلى نظام كما سبق أن أوضحنا - وقد يحدث نوع من التفضيل والأسبقية بين الوظائف طبقاً لظروف كل دولة ولكن فى النهاية نجد أن المحصلة واحدة ومفهوم الأمن القومى ثابت العناصر سواء كانت الدولة فى أقصى اليمين أو كانت فى أقصى اليسار .

ولكننا عندما نأتى إلى مجال التطبيق فى خطة الأمن القومى فسرعان ماتظهر علائم الخلاف - وتلك نتيجة حتمية لاختلاف الأيديولوجيات التى تفرض على الدول ألواناً متباينة من النظم ومن الاهتمامات وبالتالى تطبع وظائف الدولة على ثباتها بلونها وتأتى النتيجة فى النهاية اختلاف الخطة .

وسوف نتتبع من خلال عرضنا لعناصر خطة الأمن القومى مواطن ذلك الخلاف .

عناصر خطة الأمن القومى :

اولا — الناحية السياسية :

وينقسم تناول هذه الناحية إلى قسمين :

١ — السياسة الداخلية :

ويمكن تلخيصها فى كل مايتعلق بالخط السياسى للدولة مثل نظام الحكم كما وضعه الدستور على ضوء أيديولوجية الدولة وعلاقة الأفراد بالسلطة

وطرق التعبير عن الآراء والحقوق والواجبات المقررة على الجانبين إلى غير ذلك .

ويبدو هذا الخلاف فى السلطة بين معسكر اليمين ومعسكر اليسار من زاوية تأثير الايديولوجية على النظام . فالمعسكر الرأسمالى يتخذ من المذهب الحر عقيدة ولذلك سوف نجد أن حماية وتنمية القوى الرأسمالية هى حجر الزاوية الذى تدور حوله اتجاهات السياسة الداخليــة من تشريعات وإجراءات وتدابير وتنظيمات .

وبالنسبة للمعسكر الشيوعى فنجد أن السلطة تتركز فى الحزب الذى يعتبر الحارس الأول للشيوعية وبالتالى فإن حماية وتقوية الحزب هى التى ستشكون النواة التى تتبلور حولها كافة الوسائل المؤدية إلى ذلك الهدف .

(ب) السياسة الخارجية :

يمكن تعريف السياسة الخارجية لدولة ما بأنها تنظيم نشاط الدولة فى علاقاتها مع الدول الأخرى أو بأنها المنهج الذى تسير بمقتضاه الدولة فى علاقاتها مع غيرها من الدول[1] .

والاختلاف فى السياسة الخارجية بين الدول شىء متفق عليه فى مجال علم السياسة - ويتحدث علماء السياسة عن بعض العوامل التى تختلف على

---

(١) بطرس بطرس غالى - دكتور - محمود خيرى عيسى - مرجع سابق .

أساسها سياسة الدولة(١) .

١ - الوضع الجغرافي : وذلك عامل دائم قال عنه نابليون أن الوضع الجغرافي هو الذى يملى السياسة ولئن حق لنا أن نعتبر هذا العامل غير مؤثر فى ظروف ثورة المواصلات والأسلحة العابرة للقارات إلا أنه ما زال يحدث أثره فى العلاقات بين الدول المتجاورة .

٢ - عدد السكان : بما يتفرع عليه من أسباب الدعوة إلى التوسع أو الهجرة فى الدول الكثيفة السكان وما يرتبط به من عوامل الوحدة الوطنية .

٣ - النظام الداخلي : من حيث النظام الدستورى واستقرار الحكم ودور جماعات الضغط . الخ .

٤ - القوة العسكرية . وهذا عامل متغير حسب تغير الوسائل العسكرية .

٥ - الموارد الطبيعية : ولنا حديث عنها بالتفصيل .

ويتحدث خبراء الأمن القومي عن عوامل تبدو موافقة أكثر لمنطق العصر(٢) وإن تداخلت فى مضامينها مع مايتحدث عنه علماء السياسة وهى :

---

(١) د . بطرس بطرس غالى - د . محمود خيرى عيسى - مرجع سابق ص ٢٥٠ ومابعدها

(٢) حبيب ابراهيم العدلى - مقدم - مفهوم الأمن القومى - بحث مقدم للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (ص ٢)

١ - مكانة الدولة وإمكانياتها المادية والفنية :

ويتضمن هذا العامل القوة البشرية ووزنها من حيث الثقافة والتعليم ووفرة الكوادر الفنية الخاملة[١] كذلك قوة الدولة العسكرية إلى جانب مواردها الطبيعية من مصادر قوى أو خامات تعدينية أو رقعة زراعية .

٢ - المصالح القومية :

ويمكن النظر لها من زاويتين إحداهما ضيقة تتمثل فى صالح شعب الدولة وتحقيق أهدافه الوطنية وإشباع حاجاته ومن زاوية واسعة عندما يكون ذلك الشعب ذا انتماء قومى فترتفع مسئولية الدولة إلى الإلتزام بمصالح الأمة التى نبت منها الشعب سواء تبلورت تلك المصالح من خلال تنظيمات قوميه أم كانت عبارة عن أمان للأمة .

وتلتزم الدولة فى سياستها الخارجية بهذه المصالح القومية حتى ولو أدى بها إلى تجميد بعض أهدافها الأقل أهمية[٢].

٣ - صلة الدولة بالمنظمات الدولية الإقليميه :

فعالم اليوم متشابك المصالح لا تستطيع فيه دولة أن تعيش بمعزل

---

(١) غنى مصر بالكوادر الفنية وضع على عاتقها مسئوليات قيادة التقدم فى العالم النامى وخلق عليها التزاماً قبل الدول العربية . (المؤلف)

(٢) المثل هنا من قرارات جامعة الدول العربية بقطع العلاقات مع دولة ألمانيا الاتحادية أثر عقدها لاتفاقية التعويضات لاسرائيل . (المؤلف)

عن تياراته واتجاهاته المتشعبة والدولة فى سبيل ذلك تحاول أن توائم بين مصالحها ومصالح الآخرين - وعلى حد مايراه الفيلسوف السياسى المعاصر هارولد لاسكى (أن التغير العلمى والاقتصادى يجعل من المستحيل أن تترك كل دولة حرة فى أن تتخذ قراراتها الخاصة فى الأمور التى تمس العالم أجمع فهذه الحرية المطلقة فى الاختيار فى بعض الأمور الحاسمة تؤدى إلى الحروب)(١) .

٤ - مجموعة المصالح الأيديولوجية :

وهى التى تتحقق عن طريق دعم الأيديولوجية فى المجال الدولى ومناصرتها والدفاع عنها إلى حد التهديد بالحرب أو إشعال الحروب فى بعض الأحيان ويكاد هذا العامل يكون هو المحور الأساسى الذى تدور حوله الاختلافات السياسية الخارجية فى عالم اليوم . فإذا نظرنا إلى دول الأيديولوجيات نجد مصداق حديثنا واضحاً فى تصرفاتها . فرد فعل الاتحاد السوفيتى تجاه ثورة المجر والتحرك اليمينى فى تشيكوسلوفاكيا كما وصل إلى حد استخدام القوة المسلحة وتعريض السلام والأمن الدوليين للخطر وكان هذا دعما مباشراً للايديولوجية الماركسية - بينما نجد أن رد الفعل تجاه مشكلة مثل الحرب الهندية الباكستانية وهو نابع من مصالح قومية كان قاصراً على حد الإمداد بالأسلحة .

وعلى الطرف الآخر اصل ردود فعل الولايات المتحدة دفاعاً عن

---

(١) هارولد ج . لاسكى - مدخل إلى علم السياسة - ترجمة عز الدين محمد حسين - مجموعة الألف كتاب ٥٤٥ مؤسسة سجل العرب ١٩٦٥ ص ١١٧

النظام الرأسمالي إلى حد التورط في حرب لاتهدد أرضها ولاشعبها ولكن لمجرد مهاجمة النظام الشيوعي وحصر مدة في أضيق نطاق وهذا ما عبر عنه دكتور فسلى Vessly أستاذ علم الحكومات بجامعة جورج واشنطن بأنها حرب نظام System-War وليست حرب دولة State-War ذلك أن فكر الولايات المتحدة عقب إعلان روسيا التعايش السلمي - كان قائماً - على أن السلام بيئة خصبة لنمو الشيوعية الدولية ومن واجب الولايات المتحدة دفاعاً عن النظام الرأسمالي أن تفسد هذه البيئة[1] .

ثانياً - الناحية العسكرية :

وهذا هو الجانب الثاني لخطة الأمن القومي - ويقوم على وظيفة حماية الاستقلال بدعم القوة المسلحة للدولة وإمدادها بأحدث الأسلحة وإعداد الخطط والدراسات العلمية التي توصلها لهدفها . ولا شك ان الاهتمام بهذه الناحية واحد في كل العالم إنما يختلف فقط في الدرجة ففي الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية الممتدة على نطاق العالم والدول المهددة بالعدوان من دول أخرى يأخذ نصيباً من الأهمية منه في الدول الأخرى .

ثالثاً — الناحية الاقتصادية :

وتتأثر هذه الناحية باختلاف الأيديولوجية . فمثلا نجد أن المعسكر

---

(١) مجموعة محاضرات الأمن القومي للدكتور فسلى - بأكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن (استراتيجية الحرب المحدودة)

الشيوعى يهتم بخطط التنمية وما يتفرع عليها من ضرورة كسب أسواق جديدة كل يوم عن طريق عقد صداقات مع الدول الحديثة الاستقلال ودعمها بالمعونات والقروض . بينما المعسكر الرأسمالى وعلى قمته الولايات المتحدة تنظر إلى هذه الناحية من خلال فكرة النظام الفردى الحر . وينعكس نظام الولايات المتحدة الاقتصادى على سياستها وخططها للأمن القومى فنجد أنها تنظر إلى فكرة الشيوعية باعتبار أنها تحد من فرصة الاحتكارات الكبرى الامريكية فى استثمار أموالها خارج حدودها طبقا للقانون الامريكى بعد وصولها لحالة التشبع . بل أن هذه النظرة تتعدى الدول الشيوعيه إلى الدول التى تضع أى قيود على استثمار رؤوس الاموال الاجنبية أو التى يكون النمو الاقتصادى فيها قائما تحت سيطرة الدولة — وتتعلل بذلك بأنه يكاد يوافق مقررات مؤتمر الاحزاب الشيوعية عام ١٩٥٦[١] .

رابعا — الناحية الاجتماعية :

والاختلاف فى مجال هذه الناحية أيضا يرجع مصدره إلى الخلاف الايديولوجى فالمعسكر الشرقى والدول الآخذة بالنظم الاشتراكية تقوم سياستها على تحقيق التنمية الاجتماعية المتفرعة على فكرة العدالة

---

(١) مستر ويجرن Wigren مستشار بوزاره الدفاع الأمريكية — محاضره أهداف الإرهاب الشيوعى — أكاديمية الشرطة العالميه بواشنطن — الأربعاء ٢٩ مارس ١٩٦٢

الاجتماعية - فتعمل على تنمية المجتمع من كافة النواحى إلى جانب بث وتشجيع القيم والتقاليد التى تزكى وتقوى الاتجاه الايديولوجى فيها - بينما فى الدول الرأسمالية نجد أن هذه هى أهم نقطة فى النقد الموجه إليها - إذ أنها تطرح فكرة العدالة الاجتماعية[٢] فالتدخل فى الجوانب الاجتماعية للأفراد قاصر على القدر المحتك بالنظام والآداب العامة .

تلك هى مجالات الاختلاف فى خطة الامن القومى عرضنا فيها لبعض مظاهر الاختلاف فيها بالكثير من الإيجاز - تاركين القارىء فرصة تتبعها من خلال أنشطة الدول .

---

(٢) دكتور محمد كامل ليلة - مرجع سابق ص ٢٢٣

المبحث الثانى

عمليات الأمن القومى وأجهزته

تمهيد :

إذا إستعرضنا محتوى تعريف الأمن القومى فإننا نلمح فيه نوعين من الجهود . جهد نستطيع أن نسميه بنائى وهو الذى تتولى به الدولة عملية التنمية والدعم للأنشطة أو قيادة التقدم فى المجتمع فى كافة نواحيه وأهدافه وجهد نستطيع أن نسميه تأمينى وهو الذى تضطلع من خلاله أجهزة الدولة بحماية أنشطتها الأربعة ودفع أى تهديد أو خطر أو عدوان عليه.

ولسنا ننوى بطبيعة الحال الحديث عن الجهد البنائى فإن ذلك يبتعد بنا عن مجال دراستنا علاوة على أنه أمر تعتبر الإحاطة به فى سفر أو أكثر ضرب من الجنون .

وعندما نتكلم عن الجوانب العملية هنا سوف يقتصر حديثنا عن - عمليات الأمن - أو الجهد التأمينى الذى يتولى حراسة وحماية القافلة فى سيرها نحو التقدم والرخاء ونحن تحقيقاً لهذا الهدف لا بد لنا أن نمر سريعاً فى بناء تصور للأخطار التى يمكن أن تهدد الأمن القومى حتى إلى الحديث عن عملية التأمين على وضوح وأساس .

فمن المسلم به أن هدف الدولة من ممارسة نشاطها هو خلق الظروف التى يمكن أن يصل فيها أفراد شعبها إلى الحد الأقصى لإشباع

حاجاتهم[1] وتتجسد وظائف الدولة فى حماية الإستقلال وحفظ الأمن الداخلى وإشباع حاجات الشعب وتحقيق رفاهيته . من خلال ممارسة نشاطاتها المختلفة السياسية والإقتصادية والعسكرية ـ وجميع هذه الوظائف بالأنشطة المؤدية إليها تمثل حصيلة لحاجات المجتمع المختلفة والمتشعبة تعكس صالحة المشترك وتمثل فى نفس الوقت المظهر المادى للسلوك الوظيفى للدولة .

وفى هذا الإطار وفى حدود المفهوم العام السابق للأمن فإن فكرة الأمن القومى تتمحور ببساطة حول أمن الوطن والمواطن ... لأن أى أضرار بأحد أنشطة الدولة ، ينعكس عليها وعلى أفرادها بالضرورة ، هو ما عبر عنه هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السابق بأن الأمن القومى ، أى تصرفات يسعى المجتمع من خلالها إلى تأكيد حقه فى البقاء ...

وإذا كان خبراء الأمن القومى يتحدثون عنه من جوانبه العملية بأنه ينقسم إلى قسمين أمن خارجى وأمن داخلى بحكم أن الأخطار من جانب ونطاقات التأمين من جانب أخر تمتد من الخارج إلى الداخل والعكس ــ إلا أن الحقيقة التى يجب أن تكون دائماً على إعتبار تتمثل فى قاعدة أن الأمن لا يتجزأ وهذه القاعدة تنطلق من عدة إعتبارات أهمها ما يلى :

---

(١) هارولد لاسكى مدخل إلى علم السياسة (مرجع سابق) ص ٢١

(أ) أن هدف نطاق الأمن (الداخلى والخارجى) واحد وهو حماية الدولة من ناحية توفير المعلومات التى تحتاج إليها لرسم سياساتها فى المجالات المختلفة من ناحية أخرى

(ب) أن العمل ضد الدولة لا يمكن تصور حصره فى موقع واحد أو نطاق جغرافى محدد سواء خارج البلاد أو داخلها.

(جـ) أن القوى المناهضة فى الداخل تعمل من خلال قنوات دعم وتنسيق مع قوى مضادة فى الخارج تلتقى معها فى أهدافها ومصالحها فى مواجهة النظام .

(د) أن طبيعة وظيفتى حماية الأمن الخارجى والداخلى متجانسة ومن الطبيعى القيام بها فى إطار من الإتساق والتكامل .

(هـ) إن أية مظاهر لعدم إستقرار الأمن الداخلى ولو فى شقه الجنائى تتخذ ذريعة للتشهير السياسى بالنظام على المستوى الدولى بل أن القانون الدولى قد إشترط للإعتراف بالدولة وجود سلطة وطنية قادرة على المحافظة على الأمن والاستقرار داخل أقليم الدولة .

ومع كل التقدير لهذه الإعتبارات فسوف تظل الحاجة ماسة إلى إيضاح نطاقات كل من الأمن الخارجى (الهجومى) والأمن الداخلى (الدفاعى) حتى يمكن تحديد وظائفهما بوضوح وبالتالى إنشاء الأجهزة التى تضطلع بها . ولقد أمكن لخبراء الامن القومى وضع معايير موضوعية للتفرقة بين نطاق الامن الخارجى والامن الداخلى عن طريق التفرقة بين نوعين عامين رئيسيين من الاخطار . ويستند إستخلاص هذه المعايير

العلاقات القائمة بين أركان الدولة الثلاثة الشعب والاقليم والسلطة .

(أ) الخطر الخارجي :

إذا كان الخطر يهدد العلاقة بين الشعب والسلطة معاً كأمة ، وبين الاقليم أو الارض التي يعيشون عليها كأن يستولى على جانب منها أو عليها كلها بطاردهم كالإستعمار الاستيطاني أو ايستغـل خيراتها ويسخرهم لصالحه أو ليقطع وشائج علاقاتهم بتراثهم وحضارتهم ـ فإنه من المحتم أن يكون فاعل هذا الامر جسم غريب عن هذه الامة فغير متصور ان يقع مثل هذا الامر من بين مواطني تلك الدولة لإستحالة ذلك واقعياً . وعلى هذا فالخطر الذي يهدد العلاقة بين الامة والارض يكون دائماً خطر خارجي توجه إليه أعمال الامن الخارجي .

(ب) الخطر الداخلي :

إذا كان الخطر مهدداً للعلاقة بين الشعب والسلطة محاولا إفسادها أو الإضرار بها فإن ذلك الخطر يكون مصدره داخلي ويوجه إليه أعمال الامن الداخلي .

أولا : الأمن الخارجي External Security

يمكن أن نعتبر القاعدة الحربية التي تقول « أن الهجوم هو خير وسيلة الدفاع » ـ أساساً استراتيجياً لفكرة الامن الخارجي الا أننا ونظراً للهدف المزدوج سوف نتغاضى نسبياً عن حصر قاعدتنا هذه في مهمة الدفاع ذلك أن الهدف ليس دفاعياً بحتاً وإنما مطلوب منه وبالدرجة الاولى اضاءة الطريق أمام الدولة .

وحتى لا نضيع أقدامنا فى متاهة التشابك بين أهداف العمليات سوف نعتمد فى التقسيم الذى نحن بصدده على طبيعة العملية ذاتها .

والطبيعة الغالبة على عمليات الامن الخارجى هى جمع المعلومات الى جانب عمليات التخريب وتصدير الثورة وهذا يشغل حيزاً مختلف الحجم وان كان فى مجموعة لا يمكن موازنته بحجم عملية جمع المعلومات بل وهو قائم ومترتب عليها . ولهذا يطلق على هذا القسم من العمليات عدة أسماء وهى :

١ — الامن الإيجابى .

٢ — الامن الهجومى .

٣ — الامن العدوانى Agressive [1].

وكل هذه المسميات تطلق على الغالبية العظمى للعمليات التى تقوم بها الدولة فى الخارج .

— ١ المعلومات وأهميتها :

لاحياة بدون معرفة — فلو لم يعرف الإنسان منذ نشأته على الارض مصادر الخطر ومصادر الامن لما أستمرت له حياة فوقها .

ان كل تصرف يبدر من الإنسان الفرد أو الجماعة وراءه حزمة من المعلومات سواء كانت مختزنة فى الذاكرة أو حديثة الإلمام بها .

---

(١) يسمى الأمن الخارجى — إصطلاحياً لدى الأمريكيين بالأمن العدوانى Abressive Security

كذلك أهمية المعلومات للدول . فهى لازمة لها فى كل ظروفها فى سلامها قبل حربها وفى أمنها قبل اضطرابها وفى نموها قبل تنميتها . هى لازمة لعقد صفقات التجارة والقروض وفى اتفاقيات التضامن والتعاون العسكرى والثقافى والسياسى والفنى هى حيوية فى تصريف المنتجات وفى التنمية وهم أهم بلا شك ضد العدو . وسوف يأتى بنا الحديث الى الميادين التى تستنزف منها المعلومات لنجد أنها شاملة لكل ميادين الحياة . ويحضرنا فى هذا الصدد فقرة وردت ضمن تقرير لجنة هوفر لنشاط المخابرات الامريكيه عام ١٩٥٥ تقول « ان مستقبل الامة يتوقف على دقة وكمال المعلومات التى تصل اليها المخابرات والتى توجه القرارات العليا الحكومة فى المسائل السياسية وخاصة فى عالم مضطرب تتقاطع فيه عـدة ايديولوجيات[1] .

فقادة أية دولة — وهم واضعو السياسة فيها — بحاجة الى قدر كبير من المعلومات والمعرفة عن البلاد الاخرى . انهم يحتاجون الى المعرفة الكاملة والدقيقة التى تصلهم فى الوقت المناسب تماماً وتوفر لهم ادراك الحقيقة الموضوعية عن هذه الدول . بحيث يتمكنوا من وضع خطط عملهم تجاهها[2] .

من هنا يتبلور معنى الامن الخارجى :

---

(١) حبيب إبراهيم العادلى — مقدم — مرجع سابق ص ٦ .

(٢) أحمد هانى — الجاسوسية بين الوقاية والعلاج — الشركة المتحدة للنشر والتوزيع — القاهرة ١٩٧٤ ص ٩٥ .

هو أمن بالمفهوم العام الذى عرفناه حديثاً من قبل .

وهو خارجى لأن مكان جلب المعلومات بديهى أن يكون خارج البلاد - حتى لو تم داخل حدودها فمصادره دائماً خارجية - فهو معلومات عن الغير والغير فى الخارج .

الطبيعة الاعتبارية للمعلومات :

هذه المعلومات الحيوية للدولة - ما نوعها ؟ سؤال لا يحتاج إلى جواب فإذا كنا نقصد به الموضوعات التى تتناولها تلك المعلومات فأنها لا بد وأن تكون مستغرقة تماماً لمساحة النشاط اليومى للدولة فذلك ما نسميه مجال المعلومات وقد تزداد أهمية الحصول على معلومات مجال عن آخر أو نتعجل الحصول عليها تبعاً لظروف كل دولة عن الأخرى — أو ظروف نفس الدولة من وقت لآخر - أما طبيعة المعلومات فشىء آخر.

هل هذه المعلومات علنية مباحة للجميع أو سريه ؟ .

هناك طائفة كبيرة جداً من المعلومات يقدرها الخبراء بنسبة تتراوح بين ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من المعلومات عن أى موضوع يمكن الوصول إليها بالطرق العلنية المكشوفة عن طريق قراءة ودراسة النشرات العلمية والفنية والصحف اليومية والأسبوعية بكافة أبوابها والإستماع للإذاعة والتليفزيون والإعلانات فى الصحف أو فى الطريق .. إلخ وأطرف مثال لذلك قصة الصحفى (جاكوب برثولد) الذى وضع مجلداً عن كل تنظيمات الجيش الألمانى وأسماء قادته حتى فصائل البنادق ولقد جن جنون هتلر لذلك . فأمر بخطف الصحفى واستجوابه عن مصادر معلوماته وكانت المفاجأة

عندما أعان مستشار هتلر لزعيمه النتيجة وهى ان الصحق وضع توزيع القوات الألمانية من المعلومات التى قام بجمعها من إعلانات الموتى والحفلات وأبواب الاجتماعيات . شبيه بها قضية الدبلوماسى الشرقى الذى قبضت عليه المباحث الفيدرالية الأمريكية بتهمة نقل معلومات عن الجيش الامريكى وقدم قصاصات الصحف التى استقى منها معلوماته .

هذا عن المعلومات العلنية - يتبقى مابين ١٠٪ إلى ٥٪ من المعلومات تضرب حولها كل دولة نطاقات من السرية والأمن تلك هى التى توجه إليها أنشطة أجهزة التجسس لجلبها واستكمال ما نقص من المعلومات .

عناصر جمع المعلومات :

حتى تؤدى الجهود المستمرة إلى الإفادة من نزيف المعلومات يقتضى ذلك تهيئة كل وسائل النجاح المؤدية للوصول إلى الهدف . وعلى هذا فيجب تناول هذه العمليات بالأسلوب العلمى السليم بإعطاء عناصر هذه العملية كل العناية وعدم ترك شىء منها للصدفة أو حسن الطالع !! ولقد تعرض كثيرون لتحديد هذه العناصر فنهم من حصرها فى جامع المعلومات ومجال جمعها ووسيلة جمعها[١] وتكلم عنها البعض فى تركزها فى الأسلوب المتبع وبعض صفات جامع المعلومات .

لكن الحصر التالى يجمع كل ما تكلم عنه الباحثون ولا يسقط من حسابه أية تفصيل مهما كان ضئيلا .

---

(١) أحمد هانى - مرجع سابق ص ١٨٠ .

(أ) أداة جمع المعلومات :

يشتمل هذا العنصر على كل ما يمكن إستخدامه فى الوصول للمعلومات أياً كانت نوعيتها ونعنى بذلك الأفراد والأجهزة وكلنا يعلم الآن مدى تقدم وسائل جمع المعلومات عن طريق الأجهزة سواء كانت غاية فى الدقة وصغر الحجم أو ظاهرة ومعروفة للكافة وكيف أن التقدم العلمى قد فتح فى هذا المجال باباً كان يعتبر من عشرات السنين خيالا يراود الكتاب الخياليين فإذا ماشئنا حتى أن نعدد أسماء تلك الوسائل ـ المعروفة طبعاً ـ فلن تسعنا العشرات صفحات وربما تزيد كثيراً عن حجم هذا الموقف. فما بالنا بما زال حتى الآن تحت أغطية السرية ؟

ويثور عادة مع الحديث عن الآلة ـ موقف الفـــرد الإنسان فى عمليات جمع المعلومات وهل ما زال له وزنه فى تلك العملية ونسارع لنقول نعم فالفرد قادر على الحصول على بيانات لا يمكن أن تصل إليها الآلة حتى اليوم وربما لأجيال عديدة قادمة فهناك مايحتاج للروح الإنسانى ليلتقطه ـ ومنها مثلا الانطباعات وردود الفعل المطلوب معرفتها إزاء وضع معينة ومنها معلومات يستحيل أن تصل إليها الآله حتى ولو كان لها (أى معلومات) وجود مادى فدور الآله فى ذلك يكون عنصراً مساعداً للإنسان الذى ما زال حتى الآن فارس الحلبة . وإذا خطر لمكابر أن يحتج بأن الإنسان ربما يقع فى تأثير الخداع فنحيله لما نجحت فيه القيادة المصرية فى إعدادها لحرب رمضان ؛ إذ خدعت أدق أجهزة التجسس بالأقمار الصناعية فلم تستطع أن تكتشف الاعـــداد الضخمة للإقتحام

العظمى . وأخيراً فإن مكنه الدول في إمتلاك تلك الأجهزة محدودة بل وقاصرة على الدول الكبرى بل وبعض من تلك الدول . فلا حيلة أمام باقي الدول إلا أن تلجأ للفرد وهذا ماجعله للآن محتفظاً بوجوده بنفس الثقل .

طبيعة الفرد : تختلف طبيعة الفرد الذي يكلف بجمع المعلومات تبعاً لإختلاف نوعية المعلومات فالذي يجمع المعلومات من مصادرها العلنية يختلف في طبيعته وإعداده عن ذلك الذي يجمعها من مصادر سرية وهو ما يطلق عليه (الجاسوس) ويحتاج الجاسوس لعمليات متسلسلة في إعداده وتهيئته للعمل وتوفير وسيلة التمويه (الغطاء) وقد تطول فترة إعداد هذا الغطاء والتدريب عليه وعلى وسائل جمع المعلومات فترات تتراوح بين سنة في بعض البلاد وإثنى عشر سنة في بلاد أخرى وكل ذلك خاضع إلى أسلوب الدولة المتبع في هذا المجال وطبيعة المعلومات التي تريد الوصول إليها من حيث أهميتها لها وللدولة التي تحاول الوصول على المعلومات منها ـ كذلك وسائل الحماية والوقاية التي تضعها تلك الدولة على هذه الانواع من المعلومات .

(ب) المعلومة :

إن مجال المعلومة (سياسية ـ عسكرية ـ إقتصادية ـ إجتماعية) وطبيعتها من حيث العلنية والسرية ومدى أهميتها للدولة والسرعة المطلوبة بها ـ هذه الصفات الخاصة بالمعلومات تتحكم في عملية جمع المعلومات .

فبالنسبة للفرد ـ تحدد نوعيته ومستوى ثقافته ومدة إعداده للعمل

وتكوينه ووسائل السيطرة عليه ونوع الساتر أو الغطاء الذى يلزمه . كما تحدد هذه الصفات وتتحكم فى وسيلة الحصول على المعلومات هل هى مشروعة أم لا ، سرية أم علنية تحتـــاج لإنسان أم لآلة أو للإثنين ؟ وأخيراً تتحكم تلك الصفات فى الطريقة التى يتم بها وصول المعلومة للدولة الطالبة لها .

(ج) التحليل والتجميع :

تتسم المعلومات التى تحصل عليها الدولة من المصادر العلنية بضخامة كميتها وتعدد موضوعاتها وإختلاف مدى دقتها وصحتها ركام هائل من شذرات المعلومات من النشرات العلمية المتخصصة إلى تحقيقات صحفية لا تخلو من المبالغة إلى تصريحات للمسئولين وغير المسئولين إلى إعلانات مبيعات ومناقصات توريد ومزادات إلى نشرات وفيات وأخبار المجتمع وقرارات تعيين ونقل إنها تيار دائم التدفق يحمل شتاتاً من معلومات لا يمكن الحكم أو القطع بجدواها أو عدم جدواها - وما نرفضه اليوم قد نشتق فى الحصول عليه غداً . وهنا يتدخل العقل البشرى بمعرفة الآلة فى استخلاص الحقائق والوقائع منها عمـــا يعرف (بمعلومات المخابرات)[1] ولعل من أطرف الحقائق التى تقترب إلى الخرافة فى هذا الشأن أن إحدى الدول الكبرى قد خصصت مبنى ضخماً يبلغ حجمه أضعاف مبنى مجمع التحرير لتخزين كل ما يمكن الإحتياج إليه من أية

---

(١) تشبه هذه العملية إلى حد قريب عملية التباديل والتوافيق المستخدمة فى الرياضة . (المؤلف) .

معلومات يمكن الحصول عليها من أية وسيلة من وسائل النشر أو غيرها حتى - دليل التليفون فى أى دولة تجده فى هذا المبنى . ولعلنا نقدر قيمة هذا الجهد وما ينتظر أن يعود به على تلك الدولة من فوائد لو علمنا مثلا أن المخابرات الإسرائيلية كانت تسأل الأسرى عن قيمة تذكرة الترام والأتوبيس من العتبة إلى العباسية مثلا !!!

وفى بعض الأحوال والمجالات قد تعطى عملية تحليل المعلومات العلنية صورة متكاملة عن الموضوع المطلوب معرفته — وفى أحيان أخرى قد تفقد الصورة عنصراً أو أكثر يربط أجزاءها ويعطى معناها بوضوح . وعندذلك تتحرك الأجهزة المختصة للحصول على هذه الأجزاء الفاقدة من الصورة والتى غالباً ما تكون موضوعة تحت نطاقات السرية .

وتختلف الصورة فى المعلومات السرية ـ فعملية التحليل تتخذ شكلا مختلفاً لا يقوم على (التبديل والموافقة) بين الشذرات إنما على تجزئة الصورة إلى قطاعات يسهل العثور عليها ثم إعادة تجميع هذه القطاعات وهذا ما أعطى المعنى للإصطلاح الذى يطلق على عملية التجسس أنها (عملية تليفزيونية)[1] .

فالوضع فى الحصول على المعلومات السرية قائم على مصدرين أما إستكمال عناصر ربط فى موضوع متكامل حتى تتم الصورة النهائية وأما

---

(١) هذا تشبيه بليغ لحركة تحليل المعلومات وتجميعها ـ فالمعروف أن الصورة التليفزيونية تتكون من ملايين الملايين من النقط المختلفة (المكائنة) أو (الألوان) تتجاور فى سرعة رهيبة مكونة الصورة . (المؤلف) .

موضوع كامل يجرى تجزئته إلى شرائح تكلف بكل شريحة طائفة من الجواسيس للحصول عليها ولا يخطر ببالنا أن جاسوساً واحداً أو حتى شبكة جواسيس واحدة يمكن أن تكلف بتغطية موضوع واحد متكامل ذلك أن هذا التصور مخالف لطبيعة هذه العملية السرية الشائكة المحفوفة بالمخاطر فمن ناحية تقتضى طبيعة عملية نقل المعلومات السرية أن يكون حجم هـــذه المعلومات صغيراً(١) ومن ناحية أخرى فإن تأمين وصول المعلومات دون لفت النظر إلى تسربها يقتضى تفتيت عملية النقل، كذلك فإن ضمان إستمرار تدفق المعلومات وعدم فقد الجهود التى بذلت يقتضى تعديد المصادر التى تبحث عنها حتى إذا ما ضرب جانب من تلك المصادر استمرت الجوانب الأخرى فى العمل (كالأخطبوط) وأخيراً فإن تعدد المصادر عن معلومة واحدة يشكل بدوره أسلوباً من أساليب المراجعة لدقة المعلومات والسيطرة على العميل الذى يعرف يقيناً أن آخرين يبحثون عن نفس ضالته المنشودة .

٢ — التخريب :

يشكل التخريب جانباً من جوانب عملية الأمن الخارجى - أو بمعنى آخر الأمن الهجومى أو الإيجابى — وهو أمن لأنه يحقق نوعاً من

---

(١) نقلت أسرار تفجير القنبلة الذرية على يد (كلاوس فوخس) العـــالم الجاسوس على هامش جريدة صالية لندنية ثم تبادلها فى إحـــدى محطات مترو الأنفاق بلندن بصورة لم يفطن لها رجال الجاسوسية المضادة الانجليز إلا بعد أن إعترف بذلك (فوخس) — (المؤلف) .

الضرر الذى يلحق بالعدو وبالتالى يكفل لفاعله الأمان . فهو دفاع فى شكل هجوم .

التخريب ثلاثة صور معروفة :

(أ) التخريب المادى :

— المفرقعات .

— الحريق .

— الميكانيكى .

— التخريب الثانى : أو غير المباشر — وتنفذه الدولة المحرضة فى صور شتى - مثل تحريض العمال على الغياب بدعوى التمارض أو إغفال تزييت وتشحيم المحركات أو إهمال تنظيم حفظ قطع الغيار بحيث تستغرق عملية الوصول إليها فترة يتعطل الإنتاج خلالها . أو عمليات السرقة فى مخازن المواد الوسيطة فى الصناعة . وهذا النوع من التخريب يتم فى هـــدوء دون عنف وهدفه الأساسى إضعاف طاقات العمل فى أنشطة الدولة المختلفة .

(ب) التخريب المعنوى :

ويمكن التعبير عنه بالحرب النفسية أو التخريب السيكولوجى — ويتم بإستخدام وسائل الحرب النفسية كالشائعات والنكت والإذاعات المضادة والمنشورات ... إلخ .

(ج) التصدير الفنى :

وهى عملية تقوم على إثارة قطاعات من الشعب ضد السلطة — أو تحريك عناصر عقائدية ضدها . وتبدأ فى شكل نشاط مضاد سرى ثم تتطور إلى العنف فى شكـــل حرب عصابات تذكيها الدولة المحرضة بالمساعدة المالية والسياسية والدعم بالأسلحة .

العنصر الأساسى فى عمليات التخريب :

إذا كان الأمن الهجومى يتمثل فى جمع المعلومات والتخريب فإن التخريب فى الواقع يعتبر إحدى العمليات التى تقوم على المعلومات فهى تشكل العنصر الأساسى لعمليات التخريب . فالمعلومات هى التى تحدد الدولة الصديق من العدو وبالتالى فهى وراء القرار بالقيام بالتخريب وهى تعطى صورة عن الدولة الأخرى تعين المخطط على إختيار الصورة التى يتم عليها التخريب وهى أيضاً وراء تحديد أكثر الأهداف إحداثا للضرر فى نشاط الدولة الأخرى وتحدد تفصيلات تنفيذ العملية وهى فى النهاية التى تحدد العنصر الثانى فى التخريب وهو نوعية المخرب وهـــل سيكون من المواطنين أم من مندوبى الدولة الفاعلة للتخريب وهذا العنصر يتمثل فى عمليات أشبه كثيراً من حيث الخطوات عمليات إعداد الجواسيس بل أن عمليات التخريب كثيراً ماتكون إحدى واجبات الجواسيس إلى جانب جمع المعلومات .

أجهزة الأمن الخارجي :

في بداية حديثنا أود أن أشير إلى أن تنظيمات الأجهزة تختلف إختلافاً بيناً من دولة لأخرى وعلى هذ فليس من اليسير أن نعرض تلك التنظيمات لعدة اعتبارات أهمها ضيق المجال . إنما ما نشير إليه هنا هو الخطوط العامة الواضحة القائمة أساساً على تحليلنا السابق لعمليات الأمن الخارجي .

يمكننا على ضوء ما سبق أن نقسم عمليات الأمن الخارجي إلى :

(أ) عمليات علنية : وهي تلك التي تقوم على جمع المعلومات من المصادر العلنية المباحة وعملها يعتبر مشروعاً إلى حدود ومقبولا في العرف الدولي إلى حدود أوسع نسبياً .

(ب) عمليات سرية : وتقوم على عمليتي التجسس والتخريب .

وعلى هذا الأساس يمكن النظر إلى الأجهزة القائمة على تنفيذ عمليات الأمن الخارجي .

فبالنسبة لأجهزة العمل العلني - فهي كما يقـــول (شيرمان كنت (S. Kent) في كتابه المخابرات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية العالمية (أنه يوجد بعض المدنيين وبعض العسكريين مهمتهم أن تظل عيونهم مفتوحة وآذانهم متيقظة أن يمدوا التقارير بما يروا ويسمعوا وهؤلاء هم الدبلوماسيون الذين يعملون بوزارة الخارجية والملحقون العسكريين الذين ينتشرون في البعثات التمثيلية لدى الدول الخارجية ـ كل منهم له نطاق تخصص ومحيط عمل يختص به) .

أما أجهزة العمل السرى فهى ما يمكن أن تطلق عليها أجهـــزة المخابرات وتختلف تنظيمات تلك الأجهزة من دولة إلى أخرى بل أن بعض الدول تتناول بالتعديل تلك التنظيمات من آن لآخر .

وتعتبر أسس تنظيم واختصاصات وأساليب عمل أجهزة المخابرات من الأسرار العليا الحيوية للدولة .

(ثانيا : الأمن الداخلى .Internal Sec)

تدور عمليات الأمن الداخلى فى إطار ذو محورين :

ــ حماية كيان الدولة وأسرارها من النشاط الموجه ضدها من خارج البلاد ـ الجاسوسية والتخريب ـ أو من داخل البلاد .

ــ كفالة الشعور بالأمن لدى الفرد لما لذلك من أثر على كيان الدولة .

من هنا تأتى تسمية الأمن الداخلى بالأمن الوقائى .Protective Sec أو الأمن الدفاعى .Defencive Sec .

ويشمل الأمن الداخلى شقين رئيسيين :

ــ الأمن السياسى ؛

ــ الأمن العام Public Security .

وسوف نتناول ـ الأمن السياسى بشىء من التفصيل مرجئين الحديث عن بعض جوانبه فيما يختص بأمن الدولة الى أبواب الكتاب .

الأمن السياسى :

يطلق أغلب الباحثين هذا المصطلح على الجهود التى تبذل فى المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها . ومنع مامن شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة .

ويقوم على ضبط الجرائم الضارة بأمن الدولة من الداخل والخارج والتصدى للمشكلات بأنواعها والإنحرافات على إختلافها بوصفها تشكل دوافعاً ومنطلقات لإثارة الجماهير أو تعللات تستند إليها الأنشطة المضادة .

ويتكون الأمن السياسى من ثلاثة شعب :

(أ) قواعد الأمن الخاص :

وهى مجموعة من الإجراءات والتعليمات التى تهدف إلى حماية أسرار الدولة بتأمين كل ما يتصل بها من أفراد وإتصالات ومنشآت ووثائق .

وتعتبر قواعد الأمن الخاص الدرع الواقى لكافة إجراءات الأمن القومى فبدونها تصبح كل أنشطة الدولة عرضة لنفاذ العدو وتسلله للنيل من الدولة وتصبح معلوماتها نهباً لجواسيس الدول .

مفهوم السرية :

يجرى التعامل مع الأسرار من الناحية العملية على أساس أن العلم بالسر يكون قاصراً على العاملين فى نطاقه . فإذا كان العمل فى موضوع أو قضية يتطلب تضافر جهود خمسة أفراد فإن معنى السرية هنا إلا يزيد هؤلاء الأفراد عن خمسة وحينما يزيد العاملين فرداً واحداً يعتبر السر قد أفشى أو إنتهكت سريته .

ولقد ترجم قانون العقوبات المصرى هذا المعنى فى نص المادة ٨٥ عقوبات حيث أوردت فى الفقرة الأولى منها هذا المعنى فقالت (يعتبر سراً من أسرار الدفاع عن البلاد — المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى بحكم طبيعتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك — ويجب مراعاة لمصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سراً على من عدا هؤلاء الأشخاص) .

فالفقرة أوردت نوعيات مختلفة من المعلومات على إتساع أنشطة الدولة ولكن إختارت منها بعضها، وهى تلك التى تكون على درجة من التخصص حيث يقتصر العلم بها على الأشخاص الذين لهم صفة فى العمل بها — وإلى هذا القدر لا تعتبر تلك المعلومات من هذا النوع أسراراً — إنما تصبح كذلك حينما ترى الدولة قصر العلم بها عليهم دون سواهم — وهنا تصبح هذه المعلومات ذات الصفة التخصصية أسراراً للدولة — فكأن السرية ليست صفة لصيقة بالمعلومات ولكنها صفة تضفيها عليها رؤية الدولة من زاوية معينة — أى طبيعة إعتبارية المعلومات .

ومن هذا المعنى يمكننا تفسير تصرفات الدول إزاء نشر بعض الأسرار الخاصة بها — كما تفعل مثلاً بريطانيا بالنسبة لوثائق وزارة الخارجية . وهى عملية تقصد بها عدم تضخم المعلومات السرية تخفيفاً لعبء تأمينها فالمعلومات التى تنشر لا تفقد مضامينها قبل النشر عنها بعد النشر وإنما الذى اختلف نظرة الدولة .

وثمة فائدة أخرى تظهر من هذا الفهم ألا وهى وقوع جريمة إنتهاك

الاسرار فى كل مرة يضاف إلى العاملين فى نطاق السر شخص لا يتطلب العمل فى السر أن يعلمه — بمعنى أنه لو وقعت جريمة الانتهاك على سر من شخص وصدر حكم من المحاكم ضد هذا الشخص لانتهاكه هذا السر — فإن ذلك لا يمنع من وقوع الجريمة وتقديم فاعل جديد للمحاكمة فيما لو وقع فعل الإفشاء أو التسليم أو إلخ .. على ذات السر .

وهو فهم منبثق من التعامل العملى مع الاسرار على إعتبار إرتباط معنى السرية بالعدد اللازم من الافراد للتعامل مع السر — أى الذين لهم صفة فى التعامل مع المعلومة . وقد أستقر رأى شرح القانون على هذه المعانى فتبقى المعلومة سراً مهما تعدد إنتهاك سريتها ما لم يتم إعلان[١] السر بصورة تجعله معلوماً على أفواه الناس كما يرى الفقيه جارسون .

وعلى ضوء هـــذا الفهم أصبحت أية معلومات أو رســوم أو خرائط ... إلخ يمكن أن يترتب على إفشائها أن يفشى سر من هذه الاسرار — أصبحت أيضاً أسراراً بالتبعية — (فقرة/٢) — وبنفس المفهوم أصبحت إجراءات أجهزة الامن السياسى فى ضبط الفـــاعلين والتحقيق معهم وأساليب عملها أسراراً للبلاد باعتبار أن إفشائها ييسر على من يريد معرفة الاسرار ذاتها) فقرة / ٤) حتى المعلومات الخاصة

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل — مستشار النقض والجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات المصرى والتشريع المقـــارن — مطبعة كوستاتسوماس ١٩٥٠ .

بالقوات المسلحة يمكن أن لا تكون أسراراً إذا رأى القيادة العامة للقوات المسلحة الإذن بنشرها (فقرة / ٣) .

عناصر الأمن الخاص :

قلنا أن الهدف من قواعد الامن الخاص هو المحافظة على أسرار البلاد وهذه الاسرار متداولة بين أجهزة الدولة فمن الطبيعي ان تتم المحافظة بتأمين هذه الاجهزة لمنع تسرب الاسرار منها أو تسلل أحد إليها وعليه لا بد من تكون عناصر الامن الخاص مشتملة على :

امن الأفراد :

وهو مجموعة الإجراءات والتعليمات التي تتخذ للتأكد من ولاء العاملين بأجهزة الدولة المتعاملة مع أسرارها — لنظام الدولة السياسى وحسن سيرهم وسيرتهم وبعدهم من المشاكل التي قد تورطهم في تعاملات أو صداقات قد تؤدى إلى الإيقاع بهم فرائس في أيدى عملاء النشاط الضار .

وتتطلب عملية تأمين الافراد إبعاد نوعيين منهم من نطاق العمل :

الفرد غير المؤمن :

وهذه صفة أصيلة بشخصية صاحبها لا يمكنه التخلص منها ويمكن أن نجد الفرد غير المؤمن فى نوعين :

١ — ذوى العقائد أو المذاهب المضادة لعقيدة الدولة .

٢ — ذوى الولاء المزدوج ومنهم فئتين — مزدوجى وغير معينى الجنسية ، والمرتبطين بأى أنواع من الروابط مع الدول الاجنبية

معنوية أو عاطفية أو مادية ـ كالمتزوجين بالأجانب ـ أو أبناء الأجانب أو ذوى المصالح أياً كان نوعها تحت سيطرة دول أجنبية .

الفرد المعرض :

وهو شخص يكون بحكم سلوكه الشخصى أو ظروفه الطارئة عرضه للتأثر من نقاط الضعف هذه وهم على نوعيتين .

١ ـ أصحاب الشذوذ الأخلاقى : كمدمنى الخمر والمخدرات وأصحاب الجنسية المثلية Homo-Sexuality وللقمار وزير النساء .

٢ ـ الأشخاص الذين لديهم مشكلات مادية أو إجتماعية تستغرق تفكيرهم وتسبب الإضطراب فى حياتهم .

وتأتى بعد عملية تأمين الفرد مجموعة من الإجراءات والتعليمات التى تضع العاملين فى قوالب سلوكية تضمن تأمين المعلومات التى بحوزتهم .

وأهمها : مبدأ المعرفة على قدر الحاجة :

ويقع على قمة هذه التعليمات ونسميه بالمبدأ الذهبى الأمنى أو المبدأ الأم ذلك لأنه يجمع فى داخله المدنيين اللذين تعمل من خلالها قواعد الأمن الخاص فهو يمثل مصل واق للأسرار والأفراد (حبة بها مجموعة هائلة من الفيتامينات) .

كيف ذلك ؟ .

المعرفة على قدر الحاجة : جملة واحدة ذات وجهين :

الوجه الأول :

يعطى مفهوم السرية بمعنى أن حاجة العمل للمعلومات هى المسوغ

الوحيد لمعرفة الأسرار ونحن نعلم أن السرية تعنى قصر العلم على من تقتضى حاجة العمل معرفتهم بها وهو ما يعنى بتنفيذه الجانب الإجرائى لقواعد الأمن الخاص .

الوجه الثانى :

يحقق حماية العاملين من السقوط تحت طائلة العقاب فالفرد الذى لا يعرف ولا يحاول معرفة أسرار ليست من عمله لا يمكن أن يعاقب لمعرفته أسرارا .

والفرد الذى لا يدلى بمعلومات سرية لغير الذين تدعوهم حاجة العمل لمعرفتها لا يمكن أن يعاقب لإفشائه أسرارا وهذا مايعنى بتنفيذه الجانب التلقينى من لقواعد الأمن الخاص .

أمن المعلومات : (الوثائق)

وهذا هو العنصر الثانى قواعد الأمن الخاص ويعرف بأنه مجموعة الإجراءات والتعليمات التى تهدف إلى حماية أسرار الدولة من التسرب إلى أيدى غير العاملين بها .

وعملية تأمين المعلومات تقوم على اعتبارين :

١ — ترسيخ مفهوم السرية (كما سبق الإفاضة فيه) .

٢ — ترجمة هذا المفهوم فى شكل إجراءات وتعليمات توصـــل الهدف منه .

أمن المواصلات والاتصالات :

وهذا هو العنصر الثالث لقواعد الأمن الخاص ويقصد به مجموعة

الإجراءات والتعليمات التى تتخذها الجهة لتأمين وسائل النقل (المواصلات ـ ووسائل نقل المعلومات (الإتصالات ـ تليفون ـ لا سلكى ـ مندوب بريد) ضد التجسس والتخريب .

أمن المنشآت :

وهو العنصر الرابع لقواعد الأمن الخاص ـ ونعنى به مجموعة الإجراءات والتعليمات التى تتخذ لحماية منشأة حيوية من التخريب أو تسرب عملاء النشاط الضار إليها .

وعملية تأمين المنشآت عملية معقدة الجوانب لا يكفى لدراستها والإلمام بأطرافها مجالنا هذا . ولهذا نقصر الحديث فيها على أمرين نفهم من خلالها صلب عملية التأمين وهما :

١ ـ الحراسة .

٢ ـ السيطرة على تردد الغير (جمهور أو زوار) .

وعلى هذين المحورين تسير عملية التأمين فى الإطار العام لقواعد الأمن الخاص أى تتوزع عناصر المحورين على الإجراءات والتعليمات المنفذة لها .

(ب) الجاسوسية المضادة : Counter-Spionage :

وتجىء الجاسوسية المضادة كخط الدفاع الثانى عن أسرار الدولة وذلك إذا فشلت تدابير الوقاية الأخرى فتتدخل حينئذ لضبط الجواسيس الذين يحاولون إختراق حواجز الأمن .

(مقاومة الجاسوسية لا تعمل من فراغ ، فهى لها نطاقات عمل ولها مجالات بحث ودراسة ، ومع ذلك فإن عملها يجب ألا يجيء خلف الدور الذى يمارسه الأمن الوقائى فعليها - كما يمكن أن نتصور أن تبحث عن الثغرات التى يحتمل أن توجد فى سياجات الأمن الوقائى فى القطاعات المختلفة ، وخاصة تلك التى تكون أهدافاً للجواسيس يسعون إلى إختراقها والحصول على المعلومات عنها(١) .

(ج) امن الدولة أو مقاومة الأنشطة المضادة State-Security :

وهذا هو المفهوم الرئيسى الذى سوف نتناوله بالفصل - من خلال الفصل التالى لهذا المؤلف .

---

(١) أحمد هانى - الجاسوسية بين الوقاية والعلاج - الشركة العربية للنشر والتوزيع - القاهرة ص ١٦٩ .

المبحث الثالث

الأمن القومي والقوات المسلحة

إن القوات المسلحة فى أية دولة تعتبر درعها الواقى ضد كل ما يمكن أن يهددها من أخطار . ومن هـــذا المنطلق يأتى مدخلنا الحديث عن الأمن القومى والقوات المسلحة .

ولقد آثرنا أن نفرد الحديث عنها بحثاً مستقلا من قبيل منع حدوث اللبس الذى قد يتطرق إلى الأذهان عندما نضمها فى معرض الحديث عن عمليات الأمن القومى . ذلك أنه قد نشأ لدى البعض خطأ ، إعتقاد بأن مهمة القوات المسلحة تقتصر عند حد الأمن الخارجى وحصره فى رد العدوان عن الدولة . ولكن الواقع فى كل الصور يحدثنا أن عملية الأمن الخارجى - خاصة بهذا المعنى القاصر عن معناه الحقيقى - لا تشكل بالنسبة لنشاط القوات المسلحة سوى مساحة ضيقة . ذلك أن العدوان المسلح على البلاد أمر طارىء إستثنائى حتى مع الدول التى لديها مشكلات يصل التعامل فيها إلى حد الصراع المسلح - فإن هـــذا الواجب لقوة المسلحة الدولة أمر وقتى ومن ثم فلا يمكن أن نقصر مهمة القـــوات المسلحة على عملية التأمين الخارجى بمعنى رد العدوان المسلح عن الدولة .

ولكى تتضح لنا علاقة القوات المسلحة بالأمن القومى سوف نتتبع أدوارها المختلفة على إختلاف أنشطة الدولة .

أولا : السياسة الخارجية والقوات المسلحة :

سبق أن تكلمنا عن السياسة الخارجية أنها الأسلوب الذى تدير به الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى .

ومن المسلم به أن الدول تدير علاقاتها مع بعضها البعض بالتفاهم والحوار والإتفاقات كما أنه قد تتطرق بها الظروف إلى أساليب الضغط السياسى والإقتصادى ثم إلى الحرب .

فالحرب كما هو معروف إحدى وسائل تنظيم العلاقات الدولية فهى من أدوات السياسة الخارجية التى تخدم بالطبع كيان الدولة وأمنها القومى .

فعندما تصل الدولة إلى قرار إستخدام القوة المسلحة فمعنى ذلك أنها لم تستطع أن - تصل بعلاقاتها مع الدولة التى ستشن عليها الحرب - إلى نتائج ترضيها وتحقق أهدافها او تحفظ هيبتها وكيانها - وحينئذ لا تجد أمامها إلا سبيل فرض مصلحتها وأهدافها وتحقيق إرادتها عن طريق الحرب .

وذلك هو المعنى الذى يخرج به القارىء من دراسته لكتاب روبرت مكنمارا عن الأمن القومى . فقد سلكت الولايات المتحدة فى زمن الخمسينات والستينات من هذا القرن طريق (الحرب المحدودة)(١) واتخذت منها أساساً لتحقيق هيبتها وجذب ميزان القوة تجاهها وحصر

---

(١) راجع البحث الأول من هذا الفصل فى المقارنة بين حرب النظام وحرب الدولة .

المد الشيوعى وإعادته إلى حدود الستار الحـــديدى . كما لجأ الإتحاد السوفيتى للحرب لذات الغرض فى المجر وتشيكوسلوفاكيا وفى أفغانستان وتمارس حالياً إسرائيل نفس اللعبة فى لبنان وتحذو حذوها دول أخرى عربية ودول أوروبية إلى جانب الولايات المتحدة فى لبنان فكل طرف يهدف من إستخدام القوات المسلحة فرض واقع يحقق صالحه وإرادته وأمنه القومى .

وبذلك تكون القوات المسلحة لأية دولة دعامة كبرى من دعامات أمنها القومى بل هى فى هذا السبيل تعتبر الدعامة الوحيدة لتحقيق إرادة الدولة وأمنها القومى .

وحتى إذا لم يصل الأمر إلى حـــد الصراع المسلح فإن إستخدام وسائل الضغط السياسى تستلزم إن تمتلك الدولة من القوة المسلحة ما يوصل الطرف الثانى إلى القناعة التامة بأن الدولة تستطيع ان تمضى فى هذا الضغط إلى أبعد حد . أما عن الضغط الإقتصادى فهو وإن إنطبقت عليه القاعدة السابقة إلا أنه ينفرد عنها فى كون أن الكثير من صور الضغط الإقتصادى تتطلب الإستخدام السلمى للقوة المسلحة أو التلويح بها .

وهذا جميعه يوصلنا إلى قناعة تامة بأن القوة المسلحة دعامة لازمة لقرارات الدولة ومنها تنشأ هيبتها ويتقرر وزنها فى مجال العلاقات الدولية وبالتالى يتدعم أمنها القومى .

ثانياً : التأمين والقوات المسلحة :

وعملية التأمين هنا نقصد بها ذلك القطاع الذى تضطلع به القوات المسلحة فى الجانب التأمينى للأمن القومى . وهذا القطاع من عمليات الأمن القومى يعتبر متمماً لجهود الأمن الخارجى بالمعنى الذى حددناه (جمع المعلومات ـ التخريب ـ تصدير الفتن) كما أنه أيضاً يدعم ويتمم الأمن الداخلى بجناحيه (الأمن السياسى بجهود حماية أسرار البلاد ـ وحماية النظام الدستورى ـ وحماية علاقة الشعب بالسلطة) ثم جناحه الآخر (الأمن العام أو الأمن الجنائى) .

فى مجال الأمن الخارجى يأتى الدور الحيوى للقوات المسلحة فى رد العدوان عن الدولة وحماية إستقلالها وإرادتها وحرية الشعب .

فالقوات المسلحة تضطلع بواجب التأمين الخارجى دفعاً للعدوان الموجه للدولة من ثلاث طرق :

(أ) عن طريق الضربة الوقائية للعدو عندما تصل إليها المعلومات مؤكدة إعتزام العدو شن الحرب على البلاد . أو بطريق تلقى الصدمة ودفع العدو عندما يبدأ هجومه على حدود البلاد . ويتوقف المدى الذى تتابع فيه القوات المسلحة حربها بعد ردع الهجوم على ظروف الدولة واستراتيجيتها فقد تتابع القوات المسلحة جيوش العدو إلى داخل أراضيه وقد تتوقف عن مطاردته عند حدودها الدولية .

(ب) عن طريق تنمية قوتها وقدراتها وتدريبها وتسليحها لأن

الضعف يغرى بالعدوان . ووجود جيش قوى ذو قدرة على التحرك بسرعة وإقتدار وفاعلية يعتبر رادعاً لأى قوى تتربص بالبلاد .

(ح) عن طريق عمليات جمع المعلومات التى تضطلع بها أجهزتها المتخصصة لهذا الغرض وعمليات الاستطلاع فى البر ومن البحر ومن الجو والتى تقوم بها أجهزة المخابرات الحربية . وبذلك يتضح لنا - كما سبق ان أوضحنا - أن تصور إقتصار مهمة القوات المسلحة على رد العدوان الخارجى وقصر معنى الأمن الخارجى فى هذا النطاق أمر يجانبه كل الصواب .

أما فى ناحية الأمن الداخلى فسوف نبرز دور القوات المسلحة على إختلاف جهوده فيما يلى :

(أ) حماية أسرار البلاد :

تضطلع القوات المسلحة بأجهزتها الخاصة بمكافحة التجسس العسكرى بعملية كشف شبكات التجسس المعادية التى تستهدف استنزاف أسرار المجهود الحربى وكذا عمليات التخريب الموجهة للمنشآت العسكرية أو ذات الطبيعة المعاونة للمجهود الحربى والمخابرات العسكرية بفروعها التى تختلف من دولة إلى أخرى تقوم بهذا العمل بالتنسيق الكامل مع جهاز المخابرات الرئيسى خاصة جهاز الجاسوسية المضادة .

(ب) حماية النظام الدستورى وعلاقة الشعب بالسلطة :

إذا كانت حماية الأمن والنظام فى الدولة تقع على عاتق جهاز الشرطة

بصفة أصلية فإن القوات المسلحة تساهم فى هذا المجال فى بعض الظروف الاستثنائية التى تمر بالبلاد إذ تلجأ الدول إلى إسناد مهمة حفظ الأمن للجيش فى حالات الهياج والاضطرابات الشديدة وحينما يخرج زمام الأمور عن يد جهاز الشرطة .

كذلك فإن القوات المسلحة دوراً أساسياً فى عمليات مواجهة الارهاب المنظم وهى عمليات مقاومة الفتنة المسلحة فى طورها الثالث المعروف بطـــور الثبات المؤقت حيث يكون التنظيم السياسى المحارب النظام الشرعى قد شرع فى امتلاك أسلحة تخرج عن طاقة الشرطة مواجهتها . هذا إلى جانب أن العمليات العسكرية التى توجه إلى هذا الطور تتخذ طابعاً حربياً فى تكتيكاتها .

ثالثا : القوات المسلحة والتنمية :

تعتبر القوات المسلحة مدرسة الحياة الإجتماعية الصحية : فحتى فى البلاد التى لا يكون فيها التجنيد إجبارياً تصدق هذه العبارة وسواء كانت الدولة متقـــدمة أو نحو التنمية فإن إنخراط الشباب فى سلك الجندية يؤدى دوراً لخدمة المجتمع يستعصى حصر نتائجه أو تقييم عائده .

إن القيم التى تغرسها الحياة العسكرية والعادات التى يكتسبها الشباب خلال سنى خدمتهم الوطنية والجندية التى تصقل هذا الشباب وتكسبه صلابة وقدرة على مواجهة الصعاب وتحملها . كل ذلك يدعم الحيـــاة

الإجتماعية وينعكس أثرة على كل أنشطة الحياة فى الدوله . ان النظرة إلى الشعب الألمانى تعطى إنطباعا سريعا باختلاف هذا الشعب عن غيره من شعوب أوروبا . فألمانيا على مر العصور قديما وحديثا ، كانت ميدانا لصراع بين الدول تهددها من الشرق إمبراطورية النمسا والروسيا أحيانا ومن الغرب فرنســا أحيانا أخرى - وكثيراً ما تورط الشعب الألمانى فى حروب بين شرق وغرب لا ناقة له فيها ولا جمل - كل ذلك غرس فى ثقافة وتراث وضمير هذا الشعب قيم الجدية والصرامة والنظام . فالجيوش مدارس الأمم وهى فى الدول النامية يظهر أثرها بوضوح حيث ينتقل الفرد خلال خدمته الوطنية إلى مستوى يعجز التطور البطىء فى المجتمع عن أن يحققه للفرد . فهى تقفز بالإنسان قفزة واسعة فى مستوى تفكيره وتساهم فى محو أميته الثقافية على الأقل ان لم تمح أميته التعليمية وهى كثيراً ما تكسبه تعلم حرفة أو مهنة وهى على الاقل توسع مداركه وتفتح آفاق تفكيره الى مدارج لم يكن ليصل اليها .

والجيوش قدم راسخة فى التطور التكنولوجى فالابحاث التى تجرى فى مجالات تطوير الإسلحة والتجهيزات تنعكس بصورة مباشره على التقدم العلمى للبلاد بل البشر ويكفى أن ننظر الى الابحاث الذرية وما نتج عنها من خدمة جليلة للعنصر البشرى وأبحاث الصواريخ وكيف وصلت بالإنسان إلى الخروج فى مجاهل الفضاء والرادار والليزر وغيرها مما يضيق المجال عن حصره . فإذا خرجنا عن نطاق العلم الطبيعى نجد أن علوما أخرى عادت على البشرية بالنفع العميم كلها كانت نتائج للأبحاث أو التجارب الحربية فعلوم الإدارة بأفرعها والإحصاء والعمليات

الجراحية العظمى خاصة عمليات المخ كلها طفرت طفرات واسعة نتيجة للأبحاث والتجارب التى تمت فى أحضان الجيوش .

وأخيرا فإن للقوات المسلحة فى الدول النامية دوراً فى تنمية موارد الدولة بمشاركتها الاجهزة المدنية فى كثير من المشروعات الحيوية بل أن إحدى الدول دأبت على ان تصدر كتائب من جيشها الى البلاد التى تعانى من عجز القوة العاملة ولقد كان لعملية تصدير كتائب جيش هذه الدولة أثره فى النمو الإقتصادى السريع لتلك الدولة حتى دخلت فى مصاف الدول الصناعية المتنافسة .

الفصل الثانى

الأمن السياسى وأمن الدولة فى مصر

المبحث الأول : أمن الدولة مفهومه وأهدافه .

المبحث الثانى : تطور أجهزة الأمن السياسى قبل يوليو ١٩٥٢ .

المبحث الثالث : تطور أجهزة الأمن السياسى بعد الثورة .

تمهيد

الأمن السياسى نعرفه بأنه «مجموعة الجهود المبذولة لحماية الأفراد والنظام الدستورى للدولة وأسرارها وعلاقة السلطة بالشعب».

ومن هذا المنطلق نرى أن الأمن السياسى يقع فى هذا الجانب من الامن القومى – فالامن السياسى احد الشقين المكونين للأمن الداخلى الذى يتفرع إلى أمن جنائى (عام) وأمن سياسى.

وذكرنا فيما سبق أنه قد أصطلح على إطلاق الامن السياسى على الجهود المبذولة للمحافظة على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورتها لديه... أى أن الامن السياسى يقوم على منع وضبط الجرائم الضارة بأن الدولة من الداخل والخارج إلى جانب التصدى للمشكلات والإنحرافات التى من شأنها أن تشكل دوافعاً ومنطلقات لإثارة الجماهير وركائز تستند إليها حركة الانشطة المضادة[1].

والامن السياسى بهذا المعنى يترجم جهوداً تسير على محورين:

المحور الأول:

حماية أسرار الدولة وهذه تضطلع بها أجهزة المخابرات المضادة أو الجاسوسية المضادة باعتبارها خط الدفاع الثانى من البلاد وقواعد

---

(١) محمد عبد الكريم نافع – الأمن القومى – المرجع السابق (ص١٠٧).

الامن الخاص بإعتبارها خط الدفاع الاول عن البلاد والدرع الواقى لكافة إجراءات الامن القومى (وهذا ما فصلناه آنفاً) .

المحور الثانى :

حماية نظام الدولة الدستورى وحماية العلاقة بين الشعب والسلطة التى تقوم على أساس تبادلى — السلطة تقدم مبرر وجودها وهو إشباع حاجات ورغبات الافراد ودوافعهم والافراد يقدمون الولاء لها نظير ذلك ـ فأساس وجود السلطة هو خلق الظروف التى يمكن أن يصل فيها الافراد إلى الحد الاقصى لإشباع رغباتهم — وهؤلاء الافراد لا يطيعون السلطة لمجرد الطاعة وإنما يطيعونها لانهم يعلمون أنهم فى طاعتهم لها يحققون رغباتهم ويشبعون دوافعهم .

وهذا المحور من الامن السياسى ـ يطلق عليه الخبراء مصطلح أمن الدولة ـ وهذه فى الحقيقة هى التسمية العلمية السليمة الا أن شيوع الخطأ أحيانا يغلب على الحقيقة المفترية فقد أطلق على هذا الجزء وحدة إسم الكل وعرفت هذه الجهود إتفاقاً بأسم الامن السياسى . حتى أن بعض من تناولوا الكتابة فى هذا المجال خلطوا بين الكل والجزء ولسوف يكون تناولنا لموضوعنا من زاوية العلمية سعياً وراء أقرار هذه الحقيقة ولا سيما أنها حالياً بدات تنحسر من خلال تدريس المادة بأكاديمية الشرطة .

المبحث الاول

أمن الدولة — مفهومه وأهدافه

الحق - وهذا من وجهة نظرنا - أن الخلط قد يكون له أساس. ذلك أن عملية حماية الاسرار كمحور للأمن السياسى ليست بارزة بصفتها السياسية لاختلاطات فقهية قانونية - فيبقى بعد ذلك المحور الثانى وهو حماية النظام، وهذا أمر كثيراً ما لا يلقى القناعة أو الاحساس بنفعه العام لدى الجماهير.

وثمة حقيقة ثانية من وجهة نظرنا، فإن ما نستطيع أن نسميه أمن دولة هو الجهود التى تضع الجماهير وزنها فى ميزان العلاقة بين الشعب والسلطة بحيث إذا افتقدت الجهود الامنية عملية المحافظة على حسن العلاقة والثقة بين الشعب والسلطة - تبقى من أمن الدوله وجهاً قد يبدو للعامة كريها. ولهذه الكراهية أساس تناولته التحليلات الفلسفية فى هذا المجال فإن الجريمة التى تقع على الفرد يكون أثرها قوى جداً على الافراد الآخرين لان كلا منهم يتوقع أو يتصور إمكانية حدوث الفعل الإجرامى واستهدافه له وأنه سيكون ضحية تالية لذلك العدوان وما هكذا يكون الامر إذا ابتعد ذلك العدوان عن الفرد واستهدف السلطة - بعيدا عن حاجات الافراد - أى السلطة كشخص معنوى فإن تناقضا ظاهريا يبـــدو للعين غير الواعية بين حجم الضرر الذى ترتب على جريمة أمن الدولة وبين الاجراء الذى اتخذه لردعه ذلك التناقض

الظاهرى لا شك كان وراء الكراهية والحساسية تجاه إجراءات أمن الدولة[1] .

وهذا الوجه الذى قد يبدو للعامه كريها من زاوية خاطئة هو فى حقيقته كريه من زاويه أخرى لان المبرر الوحيد لكل هذه الاجراءات الامنية ـ من الناحية العلمية والواقعية ـ هو أنها تستهدف صوالح المجتمع ولا شك إن أول صالح للمجتمع بل جماع صوالحه متمثل فى حسن العلاقة بين السلطة والشعب .

لذلك فانى مع من يطلقون لفظ الامن السياسى على الاجراءات التى يسقط وزن علاقة الجماهير بالسلطة حسبانها ـ ويصبح تعبير الامن السياسى بعد هذا كله متأرجح بين وضعين .

أولا : الوضع غير العلنى باعتباره يسير على محورين كما سبق أن شرحنا .

ثانيا : الوضع غير العلنى باعتباره ممارسة للسياسة بالاساليب البوليسية أو الشرطية وهو الوضع الذى يتفق وآراء بعض الفقهاء فى تسمية الدولة البوليسية .

مفهوم أمن الدولة :

نحن نعرف امن الدولة بأنه « الجهود الشرطية السياسية التى هدفها

---

(١) محمد عبد الكريم نافع ـ أمن الدولة المصرية (مرجع سابق ص ١٠٥ وما بعدها .

حماية النظام الدستورى للبلاد ومنع ما من شأنه إفساد حسن العلاقة بين الشعب والسلطة أو يهدد بإفسادها[١] .

ومن خلال هـــذا التعريف نرى أن المفهوم يتضح إذا ما وصلنا لأمرين :

أولا : طبيعة العمل بمجال أمن الدولة .

ثانياً : نوعية الجهود المبذولة .

أولا : طبيعة جهود أمن الدولة

قلنا أنه جهد شرطى سياسى وهـــذا معناه أنه مزدوج الطبيعة ولذلك دلائله :

فهو جهد شرطى :

(ا) لأن غالبية العالم المتحضر والمتنامى تضع هـذه الجهود فى مسؤوليات أجهزة شرطية متخصصة من المباحث الفدرالية بأمريكا — والفرع ب باسكتلانديارد والمكتب الثانى بفرنسا وغيرها .

(ب) لأن الوسائل والأساليب التى تستخدمها أجهزة أمن الدولة هى أساليب شرطية وتكتيكات شرطية .

(ج) لأن الإطار القانونى الذى يسمح به لمجال أمن الدولة هو إطار (منع الجريمة) قبل وقوعها وهو إطار يستغرق عملية الضبط الإدارى

---

(١) محمد عبد الكريم نافع (أمن الدولة المصرية) مرجع سابق (ص ٦٩) .

التى هى من السمات الرئيسية للعمل الشرطى — فنى مجال أمن الدولة نحن لا نترك المجال للجريمة لتقع ثم بعد ذلك نبحث عن مرتكبها لأن ذلك يؤدى إلى أمرين :

(ا) الاستحالة لأن مرتكب الجريمة قد يصبح الحاكم الجديد . كما فى أحوال نجاح محاولات قلب النظام .

(ب) ضعف الفعالية للضبط لضخامة الأثر وما تكشف عنه ظروف ارتكاب الجريمة من سلبيات قد تكون هى بذاتها منطلقات لأعمال مضادة أو مشجعة لتلك الأعمال .

وهو جهد سياسى :

فما لا شك فيه أن هذا المفهوم يتجاوز بكثير نطاق العمل الشرطى إلى مجالات العمل السياسى ولا يقتصر على الجهود المبذولة لمنع أو ضبط الجرائم المخلة بأمن فى الداخل والخارج فقط . . . وهو ما تؤكده الاعتبارات الرئيسية التالية :

١ — أن مقاومة الأنشطة المضادة بصفة عامة والعقائدية بصفة خاصة تتطلب توفر خلفيات سياسية متعمقة ومتخصصة لضمان فاعلية هذه المقاومة .

٢ — أن نشاط العناصر المضادة قد لا يقع بأكمله فى دائرة التجريم خاصة فى مراحله الأولى ولكن متابعته ضرورة حتمية لاستكشاف خلفياته وأهدافه ووضع التقديرات المسبقة لاحتمالاته لضمان عدم المفاجأة بأية تطورات غير محسوبة .

٣–أن المواجهة فى هذا المجال يجب أن تكون مبكرة ويقظة وقادرة على الحسم قبل تمام أركان الجريمة – لأن اكتمالها يعنى أما هز دعائم النظام أو النجاح فى إسقاطه وهى نفس الغاية التى ابتغاها المشرع بالنسبة لبعض نصوص جرائم أمن الدولة بتأثيمه بعض الأفعال قبل أن تدخل فى مرحلة الشروع القانونى المعاقب عليه مثل العقاب على مجرد محاولة قلب أو تغيير نظام الحكم ولو لم تصل إلى مرحلة الشروع فيها . بل أننا إذا استعرضنا نصوص بعض جرائم أمن الدولة وجدنا أن منها ما يشكل أعمالا تحضيرية للشروع مثل جرائم تكوين الجمعيات وجرائم الحض على كراهية السلطة وترويج المبادىء المضادة للنظام الأساسى ثم تأتى طبقة من الجرائم تعتبر مرحلة تفكير الجريمة الأساسية (قلب النظام) مثل إذاعة الأنباء الكاذبة وغيرها . وإذا كنا قد اتفقنا على أن مجال عمل أمن الدولة سوف يبدأ قبل الدخول لمجال الجريمة التامة فنحن لا نعنى بجريمة أمن الدولة الجريمة الكبرى أى قلب النظام وإنما أى جريمة فى مجال أمن الدولة وعلى هذا فإن جهاز أمن الدولة يجب أن يتحرك قبل الشروع فى جريمة مثل جريمة إذاعة الأنباء الكاذبة وباختصار فمطلوب من جهاز أمن الدولة يغوص فى أعماق الفكر المطروح فى المجتمع للتعامل مدققاً ممحصاً وراء الأفكار التى قد يترتب على انتشارها أضرار بالمجتمع ويفرق بينها وبين غيرها ثم يتابعها حتى تخرج من دائرة حرية الفكر إلى دائرة جريمة الفكر وهذا عمل لا يمكن إلا أن يوصف بأنه عمل سياسى .

٤ ـ أن ضبط الجرائم المخلة بأمن الدولة يخضع فى كثير من الأحيان . لاعتبارات سياسية لا يكفى فيها مجرد توافر الأركان القانونية لها والادلة اللازمة لإدانة مرتكبيها فهو ـ الضبط ـ أحد متغيرات القرار السياسى .

٥ ـ أن المتابعة تمتـــد بالضرورة إلى تتبع حركة المجتمع وأنشطته المختلفة لرصد المشاكل والانحرافات وتحديد كل تحرك يمكن أن يمثل مبعثاً أو ركيزة للنشاط الضار — وعليها أن تحلل ما تصل إليه وتعرض اتجاهات الرأى العام فى قياسات دقيقة وتعد تقديرات مسبقة لاحتمالات الموقف فى المجالات المختلفة فى إطار خط عام يستهدف توضيح الصورة بأبعادها المختلفة لكافة المستويات القيادية المسئولة .

٦ ـ أن الإجرام السياسى فى معناه العلمى والواقعى يمثل تعبيراً غير مشروع عن إرادة أو اتجاه سياسى — وتجريم هذه الاتجاهات يخضع لمعايير متغيرة وفقاً لتغير الظروف السياسية الداخلية والدولية وتطور التراكيب الاساسية فى المجتمع — بما يتطلب فى المتابعـــة رؤية سياسية ومرونة تكفل قدرتها على التطوير ومواكبة النظرة السياسية المتطورة للدولة .

ثالثاً : نوعية أمن الدولة :

تتفرع جهود أمن الدولة على محورين :

(أ) مكافحة الجرائم الضارة بأمن الدولة :

وتركز اهتماماتها بصفة رئيسية على الجرائم المضرة بالدولة من الداخـــل .

(ب) مواجهة المشكلات والانحرافات :

باعتبار أن المشكلة تمثل عائقاً يعوق السلطة عن أن تقدم مبرر وجودها المتمثل فى إشباع حاجات الجماهير وليست المشكلة إلا أحد العوائق فى طريق ذلك الإشباع وكذلك الحال بالنسبة للانحراف إذ يعتبر فى ذاته مشكلة وما يترتب عليه من آثار يمكن أن يستخدم كما تستخدم المشكلة فى مهاجمة السلطة إحراجها وإظهارها بمظهر المتهاون فى حقوق الجماهير .

ويعتبر هذا النوع الثانى من المواجهة فى صلب العمل السياسى لامن الدولة وهو المعيار المميز بين البوليسية والتسلط وبين أمن الدولة الذى يستمد شرعيته ووجوده من طبيعة العمل الذى يحافظ على العلاقة بين الشعب والسلطة .

المبحث الثانى

تطور نشأة أجهزة الأمن السياسى قبل يوليو

تمهيد :

كنا قد اتفقنا على استخدام لفظ أمن الدولة للدلالة على مايعنيــه البعض بالأمن السياسى ولكن فى هذا المبحث حيث كان التناقض بين السلطة المستخدمة للأجهزة وبين الشعب وحيث كان جهاز الأمن يعمل على محور واحد "هو دعم نظام الحكم بصرف النظر عن مدى تقبل الشعب له أو رفضه . لذلك فإن تلك الأجهزة ينطبق عليها لفظة الأمن السياسى بالمفهوم غير العلمى ذلك لأنها كما سنرى من عرضنا سارت على محور واحد من ثلاثة وأهملت أسرار البلاد فلم تكن لها أسرار لأنهـا كانت نهباً للمستعمر حتى قيام ثورة يوليو بل أنه من المفارقات الطريفة أن المستعمر كان يتكفل بهذا العمل من خلال مخابراته ـ كما أهملت أيضاً دلالة الشعب بالسلطة لأن السلطة كانت قاهرة لا تقيم وزناً للجماهير ولا للشعب إلا كراجهة وحسب ماسيظهر لنا من تعقب تطور للمفهوم خلال الحقبة التى تبدأ بعصر محمد على مروراً بفترة الاحتــلال وانتهاء بثورة يوليو المجيدة .

أولا ـ من محمد على الى الاحتلال :

انصب هدف أمن الدولة خلال فترة حكم محمد على ، على تأمين حكمه ضد القوى الوطنية والقوى المناوئة من الأتراك والجراكه وبقايا المماليك وتشير المراجع[1] إلى أنه قد عين خمسين قواصاً ـ (وهو لقب أطلق حينئذ على رجال الشرطة غير النظاميين[2] وكان الهدف من تعيين هؤلاء القواصين هو تحرى أوجه النشاط الخفى غير المشروع . كما يشار إلى أن محمد على قد استخدم أساليب متعددة فى التعرف على أسرار القصور وما يدور فيها من دسائس أوخطط مضادة له بواسطة مخبرين يجيدون اللغتين العربية والتركية[3] ـ وهذه إشارة إلى أنهم لم يكونوا من المصريين أو حتى العرب كانوا يترددون على قصور الوجهاء والأعيان فى هيئة باعة متجولون وكانوا يحررون تقارير بما يحصلون عليه من المعلومات ويلقوا بها من فتحة فى باب بيت قديم بحى السيدة زينب حيث كانت تتلقاها

---

(١) ابراهيم محمد الفحام (نشأة أنظمة الأمن السياسى فى تاريخنا الحديث مجلة الأمن العام العدد ٦٦ يوليو ١٩٧٤ ص ٦ ومابعدها .

(٢) يبدو أن القواصين كانوا يكلفون الى جانب نقل الأخبار بعمليات التصفية الجسدية . فلفظ (يقوص) منتشر بالشام الى اليوم بمعنى يقتل والمعروف أن ادارة محمد على اعتمدت فيما اعتمدت على الشوام الى جانب الأرمن والجنسيات الأخرى (المؤلف) .

(٣) ابراهيم محمد الفحام (المرجع السابق) ولمزيد التفصيلات يراجع أمين سامى باشا (تقويم النيل) دار الكتب القاهرة ١٩٢٨ ج ٢٢٧

سيفة لترجمتها وترتيبها وتلخيصها ثم تقديمها إلى (كتخدا الباشا) محمد لاظوغلى بك نائب محمد على والذى كان يرأس أجهزة الأمن .

وعندما جاء عباس الأول بعد وفاة محمد على ـ وهكان معروف بتشككه ورجعيته إذ أغلق المدارس والمصانع ـ أقام نظاماً صارماً للأمن يتيح (لضابط المحروسة)[1] التعرف على دقائق الأسرار الخاصة بالعائلات والشخصيات الهامة أحكاماً للسيطرة على مقاليد البلاد . ثم جاء من بعد عباس الأول وسعيد ـ الخديوى إسماعيل الذى استصدر فرمان الوراثة الذى جعل فيه ملك مصر وراثة فى بنى ولده بعد أن كان لأكبر أبناء أسرة محمد على ـ فخلق بهذا الفرمان عنصراً مضاداً جديداً لنظام حكمه يضاف إلى قائمة الوطنيين المناوئين لحكم تلك الأسرة إلى جانب دسائس ومؤامرات الأرمن والجركس والأتراك ـ لذلك وامتداداً للخط الذى سلكه إسماعيل فى كافة مرافق البلاد من تحديث للإدارة الحكومية ـ أنشأ إسماعيل باشا جهازاً للشرطة وكان لهذا الجهاز أثره فى كشف خبايا النشاط المضاد الخديوى شخصياً كمؤامرات بيوت المال اليهودية روتشيلد وأوبنهايم كما كشف تفاصيل حادثى الاعتداء عليه الاول سبتمبر ١٨٦٨ فى إلقاء قنبلتين على موكبه بالاسكندرية بميدان المنشية والثانية كشفت عن وجود قنبلة تحت مقعده فى دار الأوبرا فى أبريل ١٨٦٩ ، كما ضبطت أول قضية توزيع منشورات معادية له وأثبت جهاز الأمن صلة الأمير

---

(١) يقصد به مدير أمن العاصمة .

حليم باشا بها وهو أقوى خصوم الخديو ومن أشهر المؤامرت التى قيل أنها كث فت ضد إسماعيل تلك التى نسب شرف ؟!! ضبطها لمفتش الأقاليم والتى اتهم فيها إسماعيل صديق باشا (أبو شنب فضة) وكان ناظراً للمالية وقد قتل فيها إسماعيل باشا صديق أو المفتش وألقيت جثته فى النيل وأعلن حينئذ أنه قد نفى إلى السودان[1] .

وقد امتد نشاط هذه الأجهزة إلى عهد ابنه توفيق الذى استخدمها فى كشف أنشطة العرابيين أو (الضباط الفلاحين) كما كانت تدعوهم التقارير ويشير أحد رجال الخديو[2] أنه أى الخديو قد استطاع السيطرة على اتصالات عرابى ببعض رجال سلطان تركيا ومعرفة أسرار تلك الاتصالات عن طريق رجال البوليس السرى للسراى .

ثانيا ـ مرحلة الاحتلال البريطانى :

منذ أن نكبت مصر بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ فقدت مصر كدولة كل معنى من معانى الأمن القومى وعندما نتحدث عن هذه الحقيقة من تاريخ مصر نكون متجاوزين بهدف الدراسة فقط عن المعنى العلمى والعملى لأمن الدولة .

---

(١) ابراهيم محمد الفحام ـ نشأة أنظمة الأمن السياسى (مرجع سابق ص ٦ ومابعدها

(٢) أحمد شفيق باشا (مذكراتى فى نصف قرن) ـ القاهرة ـ مطبعة مصر ١٩٣٤ ج ١ ص ١٥١

أن من أهم الاسباب الذى دعت بريطانيا لاحتلال مصر هو المحافظة على خطوط المواصلات الامبراطورية إلى مستعمراتها البعيدة فى الشرق الاقصى ولقد ظل هذا العامل هو عصب تمسك الإنجليز بالبقاء فى مصر حتى فيما سمى بتصريح ٢٨ فبراير فقد احتفظوا لانفسهم بواجب الدفاع عن قناه السويس لهذا الغرض ـ والدولة المصرية أو الحكومة فى هذه الفترات من الزمان كانت لاتعدو أن تكون ظلا للقوة العسكرية البريطانية تنفذ إرادتها حتى أننا يمكننا فى معرض الحديث عن الامن السياسى لهذه الحقبة أن نتناسى تماماً انفرادها بشخصية مستقلة عن جيش الاحتلال . وإذا جاز لنا أن نجنب الشعور الوطنى ونحن نتعرض بموضوعية لعملية الامن السياسى ككل فى هذه الحقبة فإننا نجد أن جيش الاحتلال كان يحل محل السلطة فى الدولة وبالتالى فإن تعويق أهدافه يعتبر إخـــلالا بالامن السياسى أو بأمن الدولة ـ فعملية تأمين النظام فى هذه المرحلة كانت كلها تدور حول تمكين الدولة المحتلة من أحكام قبضتها على البلاد . وكانت الحركة الوطنية قد بدأت تنشط عقب استقرار الاحتلال والقضاء على العرابيين فى صورة تنظيمات سرية أو جمعيـــات عرف منها جمعية الانتقام التى ضبطت فى قضية كبرى وسميت بالمؤامرة الوطنية المصرية التى رأسها محمد بك سعيد فى يونيو ١٨٨٣ والوطنيين الاحرار من خريجى المدارس بالقاهرة . كما شهدت المنشـــورات التى تهاجم الوزراء فى

---

(١) ميخائيل شاروبيم ـ الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ـ المطبعة الأميرية ـ القاهرة ١٨٩٨ ـ ج ٢ ص ٦٢٤

دواوين الحكومة - كما امتدت الحركة إلى الاقاليم مما حدا بالقوات البريطانية إلى إيفاد (جواسيس)[1] من اليونانيين والمالطيين الذين يجيدون اللغة العربية - وقد عنى صنائع الانجليز من رجال الحكومة المصريين الارمن وغيرهم من المتمصرين أمثال مصطفى رياض باشا ونوبار باشا بتقوية شوكة جهاز أمنهم والذى عبرت عنه المراجع التاريخية (بالجواسيس) للتعرف على الاتجاهات السياسية بين موظفى الدولة وطرق مجال (التجسس) إلى أسرار بيوتاتهم وعورات كل فرد من الصغير إلى الكبير[1] . وقد عين رياض باشا صهره (محمود باشا دبوس أوغلى) وكيلا لنظارة الداخلية أوكل إليه تلك العملية حيث كان يستقبل (رواة الحوادث والاخبار اليومية والجواسيس الخصوصيين) فى منزل رياض باشا بالحلمية يومياً .

كما أنشأ الإنجليز جهاز للمخابرات فى وادى حلفا للتجسس على حركة المهدى والمناصرين لها من السودانيين والمصريين . وتحول هذا الجهاز بعد هدوء ثورة المهدى إلى جهاز يتعقب الضباط المصريين الوطنيين — وقد خصصت له السلطة البريطانية ميزانية بلغت ربع مليون جنيه مصرى من حصيلة (البدلية)[2] .

---

(١) ميخائيل شاروبيم (الكافى) مرجع سابق ج ٣ ص ٤[illegible] ومابعدها .

(٢) (طبع البدلية) مبلغ من النقود كان يدفع للاعفاء من الجندية فعند أول طلب كان الاعفاء مقابل (٢٥ جنيها) وعند الطلب الثانى أو الثالث كان يبلغ (١٠٠ جنيه) وهى فكرة طبقية خطيرة حولت الجيش مع مرور الزمن

وزاد تدفق الحركة الوطنية وتكثف تحركها خاصة بعد أن مهادنة الخديو عباس حلمى الثانى للانجليز وظهور أحزاب الامر الواقع مثل حزب الامة الذى كان وكيله سعد زغلول والذى اتخذ شعار مدالبد للانجليز لان احتلالهم البلاد واقع لابد من الاعتراف به ـ ظهرت جماعات وطنية (جمعية الإرهاب) التى بعثت بتهديدها لسعد زغلول وأنذرته بسوء العاقبة لموقفه من الطلاب[1] ـ وبلغت ذروة تلك الحركة باغتيال بطرس غالى باشا رئيس مجلس النظار عام ١٩١٠ . فقامت الحكومة المصرية بإنشاء جهاز باسم (مكتب الخدمة السرية العمل السياسى) بناء على مشورة ورنالد جراهام بك المستشار البريطانى لنظارة الداخلية . واختص هذا الجهاز بتحقيق الأمن السياسى ـ بمفهومه البارز حينئذ وهو أمن الاستعمار والطغمة الخادمة له من المتمصريين التوابع لهم وكان هذا المكتب مع تبعيته ـ اسماً ـ للحكومة المصرية ونظار الداخلية يرفع نتائج أعماله إلى المعتمد البريطانى ـ المندوب السامى وقد أرسل (ملن شيتهام) ممثل المعتمد البريطانى فى مصر إلى حكومته فى ٣ يونيو ١٩١١ بتقرير عن أعمال ذلك المكتب أشاد فيه بكشفه الستار عن ٢٨ جمعية سرية

= الى جماعة من المعدمين الذين لاتطلعات لهم سوى الانتهاء من الجندية بخير (المؤلف) .

(١) عبد الخالق لاشين ـ سعد زغلول : دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ القاهرة دار المعارف ١٩٧١ ص ٣٢

للوطنيين المصريين[١] وكان أن أسندت رئاسة المكتب المذكور (الخدمة السرية) إلى (جورج فيليدس) اليوناني الاصل والذى كان يعمل (مأموراً للضبط)[٢] بمحافظة القاهرة ومنح رتبة البكوية هو ومديره محمد بدر الدين مدير قسم الضبط بالنظارة جزاء هذا العمل المشرف؟[٣]!

وقد فتحت هذه الترقية شهية المصرى واليونانى فانطلقا يزيفان ويلفقان التهم للمصريين واستقرت حماية الامن السامى على هذا الاتجاه فترة طويلة من الزمن قصد بها أن تكون سيفاً مسلطا على أعناق كل من ينادى بالحرية والوطنية ثم عندما امتدت الحركة الوطنية للخارج خاصة بعد خروج محمد فريد من مصر أنشأت الحكومة بمشورة الإنجليز وتوجيه اللورد كتشنر مكتباً لتتبع الطلاب المصريين الدارسين فى الخارج ومطاردتهم ، ومن أشهر من تولوا هذا العمل ضابط الشرطة المصرى المدعو (محمد عرفى) وفى سنة ١٩١٩ عندما اندلعت الثورة المصرية أعيد إنشاء فرقة المباحث السياسية تحت إشراف (البكباشى مكفرسون) وبين الامر العمومى لنظارة الداخلية ٢٣٤ فى ٢٠ أغسطس ١٩١٩ كيف أنه نقل من وظيفة أستاذ بمدرسة الزراعة (كلية بعدئذ) لهذا العمل لتعرفه الوثيق على الباشوات والسادات

---

(١) يونان لبيب رزق ـ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـــ ١٩١٤ ـــ مكتبة الإنجلو المصرية ـــ القاهرة ١٩٧٩ ص ٧١٨

(٢) مأمور الضبط هى التسمية السابقة لوظيفة مدير ادارة البحث الجنائى (المؤلف) .

(٣) ابراهيم محمد الفحام ـ مجلس الأمن العام (مرجع سابق) عن الأوامر العمومية لنظارة الداخلية الامر العمومى رقم ٤٠٤ فى ٤ يوليو ١٩١٠

والتقاليد المصرية خاصة الفلاحين ، وقد أنشئت بالاسكندرية فرقة مباحث سياسية مماثلة لتلك التي كانت بالقاهرة وأسندت رئاستها إلى الارهابي الشهير البكباشي (أ . انجرام) الذي كان مفتشا للشرطة بالاسكندرية والذي يرجع له ضبط قضية مصرع السردار عن طريق عملية محمد نجيب الهلباوي واستقرت كافة هذه الاجراءات تحت قيادة البريجادير جنرال (جلبرت كلايتون) مدير المخابرات في وزارة الحربية والذي عين مستشارا لوزارة الداخلية في ٢٠ ديسمبر عام ١٩١٩ وذكر في مرسوم تعيينه لدعم الاشراف على خطط الأمن السياسي[1] .

وعندما انتهت الثورة وبالتحديد خلال عام ١٩٢٢ كان الملك أحمد فؤاد الأول قد دخل كطرف ثان في لعبة الأمن السياسي وأصبح هدف الأمن بالبلاد مزدوج فهو أمن للقوة البريطانية وأمن للملك وقد تناول ذلك العمل أحد رجال الملك المعروفين هو حسن نشأت باشا الذي أنشأ نظاما محكما في الداخل والخارج لنقل أخبار الوطنيين وأنصار الخديوي عباس الذي لم يهدأ لحظة لاستعادة عرشه .

وفي هذا العام بالذات أدرجت الحكومة وبناء على مخابرة مع اللورد اللنبي مبلغ ألفي جنيه لانشاء مكتب للأمن السياسي بالوزارة لمواجهة التزايد المستمر في الاعتداء على حياة الانجليز وأعوانهم وتبع هذا الجهاز الذي سمي (بالقسم المخصوص) لادارة عموم الأمن العام

---

(١) ابراهيم محمد الفحام — « الأمن العام » العدد ٦٠ القسم الثاني للمقال ص ٤٩ .

ووضع تحت رئاسة الضابط الانجليزى (المستر بليت) .

وفى سنة ١٩٣٠ أنشأ أسماعيل صدقى جهازا تابعا لمجلس الوزراء مباشرة — حيث كان هو رئيسا الوزارة — أطلق عليه المكتب السياسى واسند رئاسته لابن شقيقه الذى كان محافظا للقنال ويدعى (أحمد بك كامل) بالاضافة إلى عمله كمحافظ وقد أسهم هذا المكتب فى عمليات تزييف الانتخابات وتألف حزب الشعب ومواجهة حركة الاحزاب الأخرى وقد ظل هذا المكتب يعمل فى خدمة أهداف رئيس الوزراء حتى أن رئيسه عين مديرا لعموم الأمن العام بعد ذلك ثم انتدب الى مجلس الوزراء — عندما سقطت وزارة صدقى جاء بعده عبد الفتاح يحيى باشا الذى ألغى ذلك المكتب وفصل مديره من الخدمة فى ١٤ فبراير ١٩٣٤ .(١) ولم يقتصر إنشاء هذه المكاتب الشخصية على حكام الانقلابات الدستورية الذين كان الملك يجىء بهم بل أن وزارة الوفد التى جاءت بأوامر انجلترا فى ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أنشأت مكتبا مماثلا أطلق عليه (مكتب البوليس السياسى) فى سبتمبر ١٩٤٢ وعين له البكباشى (أمين خليل) (مساعد قومندان كلية البوليس الملكية) يعاونه ضابطان وقد استمر العمل فى هذا المكتب حتى أقيلت حكومة الوفد عام ١٩٤٤ وحلت محلها وزارة الهيئة السعدية برئاسة أحمد ماهر باشا حيث ألغى

---

(١) ابراهيم محمد الفحام — مجلة الأمن العام مرجع سابق العدد ٦٢ ص ٥٠ ، — مجموعة الأوامر العمومية لوزارة الداخلية من عام ١٩٣٠ الى ١٩٣٤ .

هذا المكتب وأحيل رئيسه للمعاش فى أكتوبر من نفس العام(١) .

وهذه صورة واقعية بالأدلة والبراهين تبين إلى أى مدى إستخدم الأمن السياسى فى غير الهدف الذى قامت عليه فلسفته وفلسفة الأمن بصفة عامة فلقد تحول إلى مكاتب حراسة خاصة تنكل بالخصوم السياسيين أو المواطنين الشرفاء على يد الإنجليز مرة وعلى يد الملك ثانية وعلى يد الأحزاب مرة ثالثة . أما أمن الشعب وإحتياجات الشعب وأسرار البلاد وغير ذلك من الأعباء التى يفترض أن تكون من أعمال هذه المكاتب فلم يكن فى ذهن الثالوث المتحكم فى مصائر البلاد أن يكلف مكاتبه الخاصة بها !؟ ويشغلها عن مهمتها الرئيسية وهى تأمينه ضد خصومه حتى عندما بدأت الشيوعية تنتشر خارج الاتحاد السوفيتى فان هذا لم يحرك مشاعر حكام البلاد من الانجليز أو الملك أو الساسه فالمعروف أن الحركة الشيوعية فى مصر بدأت فى عام ١٩١٩ بعد عودة على حسنى العرابى من الإتحاد السوفيتى ومع ذلك فقد كان أول رد فعل ضد الحركة الشيوعية بعد خمس سنوات إذ أنشىء فرع القسم المخصوص لمواجهه ذلك التيار فى أبريل ١٩٢٤ وكانت أعماله قاصرة عن الهدف حتى أن ذلك النشاط قد استشرى بشكل كثيف وليس أدل على عدم التنبه إليه من أن تحريم المبادىء الهدامة لم يتم إلا فى وزارة صدقى باشا عام ١٩٣٠ !؟ — مع أن قوى القصر والأحزاب كانت تستخدم لفظة البلشفية لإتهام الوطنيين وإيغار

(١) ابراهيم محمد الفحام — مجلة الأمن العام (مرجع سابق) ص ١٥ .

صدور الإنجليز ضدهم ولقد أخبرنا بذلك أحد الزعماء الإنجليز وسكرتير حزب العمال البريطاني الأسبق ريتشارد كروسمان في كتابه « المهمة الفلسطينيه » الذى أصدره عام ١٩٦٤ يصف فيه الحالة السياسية في مصر — فيتحدث عن الوضع الإجتماعى في البلاد عندما مر بالقاهرة في طريقه لفلسطين فيقول بأن « هناك قشرة رقيقة من طبقة ثرية يغلى تحتها بركان ثائر »[1] « ثم يمضى ليقول — أن هؤلاء كانوا يعادون البلشفية ليس لمجرد الخوف من توسع روسيا ولكن لأنهم كانوا يتهمون بالبلشفية كل حركة أو حتى ميل حتى لو كان ليبراليا .

وينتقل كروسمان بعد ذلك الحديث عن الأحزاب المصرية فيقول .
« أن الحركة الثورية ما زالت غير محددة ومشوشة ، ولكنها موجودة ، وهدفها ليس مجــرد طرد البريطانيين والأجانب ولكن تحطيم النظام السياسى الحالى بما فى ذلك الأحزاب السياسية التى أصبحت السياسة المصرية — بسبب كفاحها الوهمى[2] — غير جادة » .

ثم توالى شهادة المؤلف فى فقرات أخرى من الكتاب فيقول :

---

(1) Richard Crossman, The Palestine Mission; Apersonal Recorb — Hanish Hamilton London. 1946. p. 114.

(٢) استخدم المؤلف تعبير — shadw boxing — وهو حرفياً يعنى تدريب الملاكمين الملاكمة الهواء — ويعنى هنا أنها تتظاهر بالعداء للانجليز وهو مايفسره ما جاء فى الفترة التالية مباشرة (للمؤلف) ص ١١٥ .

« لقد كنت متحيراً فى بادىء الأمر — لماذا ؟ ما دامت الحركة الوطنية تعادى الاستعمار البريطانى والصهيونية . لماذا يقودها الساسة الذين هم فى أشد الحاجة للحماية البريطانية . فى أحاديثهم الخاصة فإنهم يعترفون ان الجلاء التام للقوات البريطانية سوف لا يؤدى فقط إلى فقدانهم مراكزهم ولكن أيضاً إلى إضطراب إجتماعى عميق . ولكن هؤلاء الساسة يعرفون طباع شعبهم . ولذلك فانهم سراً يطلبون المساعدة « البريطانية ضد (الباشفية)[1] لقد كان عليهم أن يجدوا الأمنية الشعبية فى الإستقلال الوطنى وكان هدفهم أن يقبروا الاضطراب الإجتماعى بأن يلعبوا دور الوطنيين » .

وطبيعى ان الاضطراب الإجتماعى فى موضوعنا هذا لم يكن سوى معاداة الإستعمار وأعوانه الخونة ، الذين يقول فيهم حليفهم فى أوج صداقتهم هذا القول ويتخطاه إلى الحقيقة المرة بقوله :

لقد واجه هذا الوضع المستر بيفن (رئيس الوزراء حينئذ) بمشكلة حساسة فالفئة الوحيدة التى — تريد بريطانيا تنتمى إلى قشرة رقيقة على سطح المجتمع المصرى — والسبب الرئيسى الذى يدعو الأغنياء المصريين إلى الرغبة فى الإبقاء على القوات البريطانية هو أن يضغطوا على الجناح اليسارى للحركة الوطنية ؟ !! التى تهدد النظام الإجتماعى وإذا إرتبط

---

(١) واضح من فقرة سابقة للمؤلف أوردناها أن الساسة المصريين فى ذلك الوقت كانوا يتهمون الحركة الوطنية بجلاء الإنجليز بالشيوعية — والمؤلف نفسه قد أشار إليها بتعبير الحركة الوطنية فى بداية هذه الفقرة ويضع كلمة البلشفية بين قوسين إبرازاً الى أنها ادعاء الساسة المصريين !!

البريطانيون بالتحالف مع نوع كهذا من (الأصدقاء) فان النفوذ البريطاني سوف (يكنس ... Swept) عندما تنتصر الحركة الوطنية وهي لا بد منتصرة ان آجلا أو عاجلا(١).

وإذا كان هذا هو نصيب المواجهة الأمنية الشيوعية فاننا نرى فيه شيء من الجدية لعله قد أعطى بعض الفوائد وان كان خليط الذين كتب عنهم أنهم شيوعيون قد سبب متاعب كثيرة للجهاز الأمني التالي الذي عالج ذلك الأمر بموضوعيه وتجرد، حتى أن إتهام الكثرة بالشيوعية قد ترتب عليه تشويش ليس بالقليل[٢]. ومهما يكن من نتائج لذلك الخلط فقد كان هناك على الأقل نوع من المتابعة لهذا النشاط الهدام لكن الكارثة كانت أكبر فيما يختص بمراقبة النشاط الصهيوني ولا شك أن تحول الأحزاب من صفوف الوطنيين إلى صفوف المنتفعين وإندفاع «حزب الأغلبية» وراء تيار الرأسمالية كما أن مساس المتمصرين في هذه الأحزاب وكانوا يملكون المال الوفير قد ساعد كبار الصهاينة الرأسماليين أمثال المليونير سوارس وموسى قطاوي وغيرهم على إخفاء تحركهم الصهيوني في البلاد، ولم يكن تأثير هؤلاء على السادة المصريين بأقل من تأثيرهم على

---

(١) ريتشارد كروسمان ـ المهمة الفلسطينية (مرجع سابق) ص ١١٥.

(٢) من أطرف المفارقات اتهام المؤلف وزميله الأستاذ : محمد سعد الدين وهبة منذ كانا طالبين بكلية البوليس عام ١٩٤٨ بالشيوعية ـ ذلك في أعقاب إضراب البوليس الذي أسهما فيه وهما طالبان بالكلية بإخراج الطلبة مع آخرين من الزملاء لإحتلال نادى ضباط البوليس بالازبكية (المؤلف).

الإنجليز فيوى فلاديمير جابوتنسكى الزعيم والفيلسوف الروسى الصهيونى
فى كتابه قصة الفيلق اليهودى كيف أن المليونير سوارس قد واجه وكيل
محافظة الإسكندرية الإنجليزى فى مكتبه فى مداعبة جريئة إعترافه بأنه كان
من بين اليهود المتظاهرين وكان يعوق خراطيم مياه الإطفاء التى إستخدمت
لتفريق المظاهرة اليهودية بالمطراة كان ذلك فى عام ١٩١٥ بعد إعلان
الحماية على مصر حيث كانت المظاهرات محرمة تماماً على المصريين بل
والإجتماعات . ومن بين سخريات القدر التى يرويها جابوتنسكى بإعتزاز
وكبرياء وفخار — فى ذلك الكتاب أنه يقول : أن أول مرة يمسك يهودى
بالسلاح كان على أرض مصر وتألفت نواة الفيلق اليهودى فى الاسكندرية
وتلقى تدريبه فى الحلمية عام ١٩١٦[1] وليت الأمر اقتصر على هذا —
فى بعد ذلك وفى أتون المعركة المصيرية بين الفلسطينيين والصهاينة كان
أثرياء اليهود يدفعون وبانتظام إشتراكاتهم المنتظمة وتبرعاتهم للصندوق
اليهودى — بل أن ما يدعو للرثاء بل للسخرية المريرة أن (بن جوريون)
مؤسس إسرائيل كان يدخل القاهرة كما يدخل تل أبيب حتى سنة ١٩٤٧
وتشهد بذلك وثائق كثيرة وكان يفضل النزول فى فندق مينا هاوس — ومن
الطبيعى أن مجىء بن جوريون إلى القاهرة لم يكن لمجرد النزهة وإنما لمزيد من
الدعم اليهودى من اثرياء اليهود المصريين والتخطيط لإسرائيل الكبرى

(1) Flapemir Jabotinsk - The Story of The Jewish legion -
New York - 1951. « غير موضح الناشر »

التى لم يكن سراً حينئذ أنها تشمل سيناء وشرق الدلتا حتى مدينة بنى سويف وكان ذلك يجرى تحت سمع وبصر الحكومة المصرية ؟ !! ، ولا تحرك ساكنا قبله حتى استشرى الداء وهدد البلاد وأفقرها . لكن هدف أمن الدولة فى هذه الحقبه كان لا يشمل الصهيونية كخطر على الدولة التى تجسدت فى ثالوث الإحتلال والملك والأحزاب الحاكمة ، بل أن الملك فاروق قد استغل هذه الفوضى الأمنية وظاهرة المكاتب الأمنية (الخاصة) فأنشأ الحرس الحديدى الذى تم على يديه وفى الظلام إغتيال الكثير من الشرفاء المناضلين أمثال الدكتور عزيز فهمى وعبد القادر طه كما شارك فى إغتيال حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين وشرعوا فى نسف وقتل بعض من ساسة ذلك العهد لمجرد أن تقوم شبهة حول إنحرافهم عن خط الولاء للملك (المفدى) .

المبحث الثالث

تطور أجهـــزة الأمن السياسى

(بعد الثـــورة)

من المطلوب دائماً أن يبقى ماثلا فى أذهاننا المفهوم العلمى للأمن السياسى من أنه يشتمل على أجنحة هى :

(ا) الجاسوسية المضادة .

(ب) تأمين المعلومات (قواعد الأمن الخاص) .

(ج) أمن الدولة .

ومن المهم أيضاً دائماً أن يبقى أمامنا واضحاً إلا خلط بين معنى الأمن السياسى وأمن الدولة .

وعندما نتناول فى هذا المبحث الحديث عن تطور أجهزة الأمن السياسى إنما نتتبع فى الحقيقة تحقق إستغراق فلسفة الدولة الأمنية وإستيعابها لهذا المفهوم أكثر من تتبعنا لأبنية تنظيمية خاصة — إلى جانب محاذير السرية — التبديل فى الهياكل ومع ذلك فلا بد من الإشارة بشكل أو بآخر لتلك الأجهزة فيما يخدم أهداف هذه الدراسة .

أولا — أجهزة الأمن السياسى :

١ — إدارة المباحث العامة :

أنشىء هذا الجهاز عام ١٩٥٢ بعد الثورة بأسابيع قليلة واستهدف

من أنشأته كفالة تأمين النظام الجديد ضد التحديات الداخلية وانعكاسات التأثيرات الخارجية على البلاد كذلك تأمين المواطنين ضد تجاوزات أجهزة الدولة وفى مقدمتها إجراءات البوليس السياسى ومعلوماته المسجلة .

وقد باشرت (إدارة المباحث العامة) المنوط بها هذا العمل تحقيق أهداف الأمن السياسى (كشكل) بمفهومه الثورى والقومى — فلم يكن للدولة أجهزة تدافع عن معلوماتها السرية التى كانت — وذلك أمر طبيعى منهكة حرمتها طوعا على يد الإنجليز — وكانوا يضعون فى حسباتهم أن تلك المعلومات جانب من معلوماتهم ولذلك كانوا هم المنوطين بحمايتها أو قل أناطوا أنفسهم بها بحكم الأمر الواقع ولم تكن لدى مصر من الأسرار ما يمكنها من إتخاذ إجراءات حماية خاصة بها لهذا السبب — لكن على الساحة العسكرية من خلال نشاط الجيش كانت هناك إدارة متواضعة للمخابرات الحربية وكانت تقوم على عمليه الاستطلاع أكثر من غيرها أى عملية جمع المعلومات أكثر منها عملية لتأمين المعلومات .

ولقد كان أول إنشاء المباحث العامة أن وضعت فى ثنايا البناء التنظيمى لمصلحة الأمن العام[1] وذلك طبيعى لأنها حلت محل القسم المخصوص

---

(١) أحدث هذا الوضع التنظيمى لها خلطا لدى بعض من تناولوا الأمن القومى بالدراسة فخلطوا بين الأمن الداخلى الذى يشمل الأمن السياسى والأمن الجنائى أو العام — وبين الأمن العام — بإعتبار أن مصلحة الأمن العام كانت تضم العمليتين الأمن الجنائى والأمن السياسى — بينما مفهوم الأمن العام ينصب على حماية الفرد (الباحث) راجع الأمن القومى ص ١٢

الذى كان من مكونات تلك المصلحة ثم إستقلاعها بعد ذلك . ثم أضيف إليها عبء عملية حصر أعداء الشعب المتعاونين مع الإنجليز وتطور هذا الواجب إلى - حماية أسرار البلاد - فأسند لأحد فروعها تتبع الجواسيس أى القيام بعملية الجاسوسية المضادة وكانت هذه نواة إنشاء جهاز المخابرات العامة المصرى حيث إنسلخت هذه الوحدة عن المباحث العامة واستكمل تنظيم جهاز المخابرات بإضافة واجب الأمن الخارجى إليها وبدأت تعمل مستقلة منذ بداية الخمسينات .

٢ - جهاز المخابرات العامة : (مقاومة التجسس) :

وسوف نتكلم فى هذا الجانب عن عملية الجاسوسية المضادة دون غيرها من أعمال هذا الجهاز - وإن كان بعض الباحثين يضعون عملية الجاسوسية المضادة فى إطار الأمن الخارجى بحكم طبيعتها الهجومية كطبيعة الأمن الخارجى وبحكم أن نطاق العمل الخارجى أكثر إتساعاً من نطاق عملها الداخلى - لكننا فى الحقيقة مع الرأى الذى يتبع فلسفة عمل الجهاز لوضعه فى هـذا الجانب أو ذاك لأنها هى الأثبت دائماً - وإذا كان الهدف من الجاسوسية المضادة يدور حول الدفاع عن أسرار البلاد فإنه يقع بذلك فى نطاق الأمن الوقائى أو الدفاعى وهو المعروف بالأمن الداخلى .

والجاسوسيه المضادة تجىء كخط الدفاع الثانى عن أسرار الدولة حتى إذا لم تفشل تدابير الوقاية الأخرى[1] فهى خط دفاع ثانٍ ليس

---

(١) قواعد الأمن الخاص - وتعتبر الدرع الواقى الامن القومى وخط الدفاع الأول عن أسرار (الباحث) .

بعنى ثانى للأول لأنها داية المسيورراء الذين يحاولون إختراق خواجز الأمن .

ومقاومة الجاسوسية لا تعمل من فراغ ، فهى لها نطاقات عمل ولها مجالات بحث ودراسة ، ومع ذلك فإن عملها يجب ألا يجيء خلف الدور الذى يمارسه الأمن الوقائى فى القطاعات المختلفة ، وخاصة تلك التى تكون أهدافاً للجواسيس يسعون إلى إختراقها والحصول على المعلومات[١] فهى فى طبيعتها تحسس على التجسس ومع ذلك فإن ارتباطها الأول بالنطاق الداخلى لأنها تتبع الحركة الموجهة للمعلومات وهذا العمل يتطلب الإنطلاق من الداخل للخارج .

٣ ـ الادارة العامة للمباحث العامة :

فى ١٦ إبريل ١٩٦٩ ، صدر القرار الجمهورى رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٦٩ برفع مستوى إدارة المباحث العامة إلى إدارة عامة باسم الإدارة العامة للمباحث العامة . وكان صدور هذا القرار مناسباً لتشعب مسئوليات الجهاز وإمتداد نطاقات عمله وتطورها بتطور اهداف الدولة الأمر الذى إستتبع أن تتحول تنظيمياً إلى مستوى إدارة عامة لتستوعب خبرات العاملين بها لأنها بالوضع التنظيمى الأول لم تكن تحتفظ بالخبرات التى تتراكم عليها بمرور الزمن لأنها إدارة رئيسية لها حـــدود ومواصفات لمقرراتها الوظيفية .

---

(١) أحمد هانى ـ الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ـ الشركة العربية للنشر والتوزيع ـ القاهرة (بدون تاريخ) .

٤ ـ الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة :

وبتاريخ ٧ يوليو ١٩٧١ صدر القرار الجمهوري رقم ١٨٤١ بتغيير مسمى المباحث العامة إلى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة ولم يصاحب هذا القرار أي تغيير في جوهر العمل سوى تغيير المناخ العام في الدولة ككل الذي ترتب على إنتقال الشرعية الثورية التي كانت سائدة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — إلى شرعية دستورية ودخول الثورة لمرحلة الدولة أو دولة المؤسسات على حد التعبير الذي ساد سياسياً في تلك الحقبة .

ثانياً ـ إطار الفلسفة الأمنية :ـ

أن تحديد طبيعة التهديدات الموجهة للدولة ومظاهرها المختلفة ـ يمكننا من أن نتبين الإتجاهات الرئيسية التي تشكل التحركات المضادة التي تستهدف النيـــل من سيادة الدولة وإستقرارها السياسي والاقتصادي الإجتماعي عن طريق فصم عرى العــلاقة القائمة بين السلطة الحاكمة والجماهير أو إفسادها لخلق مناخ جماهيري ساخط قادر على فرض التحولات التي تنشدها القوى المضادة وهي إحدى إثنتين إما إسقاط النظام أو إجباره على تغيير سياسته — وفي سبيل ذلك تسعى تلك القوى لتعويق أجهزة الدولة من القيام بأنشطتها الرئيسية أو تأكيد عجز السلطة عن القيام بدورها الذي يتركز كما سبق أن ذكرنا في عملية إشــباع وتحقيق حاجات أو رغبات الجماهير .

ومما لا شك فيه أن التهديد بنوعياته إذا ما كان يستهدف سيادة الدولة أو إستقرارها فهو يشكل خطراً دائماً على إستقلالها وولاء الجماهير لنظامها وهما الدعامتان الرئيسيتان لإستقرار النظام السياسي للدولة .

ومن جانب آخر فإنه بالقدر الذى تناله هذه التهديدات من عمق العلاقة القائمة بين السلطة والجماهير – تتأثر دعائم إستقرار الجبهة الداخلية للدولة ومقوماتها تماسكها بصورة تنعكس على كيانها داخلياً وخارجياً .

وإذا كنا نود أن نتتبع تطور الأمن السياسى خلال الفترة التى أعقبت الثورة عن طريق تتبع مفهوم الأمن السياسى الذى ساد فى هذه الفترة فإننا لكى نصل إليه علينا ان نحدد الهيكل الرئيسى الذى يكون منطلق المفهوم الأمنى وهذا الهيكل الذى هو فى الواقع تعبير عن اطار الفلسفة الأمنية التى تحكم تحرك جهاز أمن الدولة بالذات فى تلك المرحلة مهما اختلف مسماه ويتركز فى المحاور الثلاثة التالية :

١ – زوال التناقض بين السلطة والشعب :

فلم يعد هناك مبرر أو منطلق ينبع منه التناقض بين السلطة المتمثلة فى قوى الثورة وبين مصلحة الشعب وأمانيه وتطلعاته – فقد كان محور التأمين السياسى قبل الثورة يدور على أساس ذلك التناقض بإزالة كل ما يمكن أن يعوق القوى الحاكمة عن أحكام قبضتها على البلاد تحقيقاً لمصالحها الطبقية ، بحكم ما تبلورت عنه تصفية قوى ثورة ١٩١٩ من تركيبة إجتماعية وركزت للمصالح الرأسمالية والإقطاعية فى جانب مع قوى القصر والاستعمار وتساندت القوى الثلاث جذرياً ومبدئياً فى نسيج متلاحم وإن طفا على السطح من آن لآخر نوع من الخلاف الشكلى القائم على التسابق إلى كراسى الحكم ومراكز السلطة فى البلاد ،

ذلك الخلاف الذى عبر عنه كرومان بأنه (ملاكة الهواء) - ذلك التساند الذى جعل هذه الكتلة تقف فى جانب والشعب بقواه المنظمة المصرية وغير المنظمة فى جانب آخر وكان من نتيجته تحقق التناقض المصلحى بل التناقض القائم على وجود ذلك التحالف الثلاثى أو عدمه - لأن المصلحة القومية حينئذ لم تكن متجهة لإزالة الاستعمار وتحقيق حرية الإرادة الشعبية - وعندما تفجرت الثورة قضت على الطرفين الرئيسيين لهذا التحالف - الملك والاستعمار وهما مبعث القوة لذلك التحالف - فلم يعد هناك المناخ ولا التربة التى تسمح بنمو التناقض مرة أخرى لأن الثورة بمفهومها العلمى تغيير فى اتجاه الغالبية ولمصلحتها ومن ثم فمن المنطق إلا يصبح هناك تناقض وهذا فى حقيقته ما أكسب حركة الضباط الأحرار صفة الثورة من اول يوم ذلك لأنها هدفت إلى تغيير التركيبات الإجتماعية الظالمة التى كانت تقوم على أساس يقف على طرف النقيض من اتجاهات الجماهير وتطلعاتهم وأمانيهم. فالسلطة التى يقوم مبرر وجودها على تحقيق الصالح المشترك[1] بأجنحته الثلاثة (السكينة - العدالة الاجتماعية - والتقدم الاجتماعى) كانت هى ذاتها التى تشل هذا الصالح المشترك وتحجمه وتحوله إلى صالح طبقى خاص بها.

وبزوال التناقض كان اتجاه الأمن السياسى اتجاها صحيا يستهدف

---

(١) نعيم عطية - النظرية العامة للحريات الفردية - الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ص ٥٠ وما بعدها.

حماية العلاقة بين السلطة والشعب ومنع ما يمكن أن يؤثر عليها ضماناً لقيام السلطة الحاكمة بواجبها وتقديم مبرر وجودها. لهذا نجد ان أعمال أمن الدولة فى هذه المرحلة نقد اتجهت — كأساس استراتيجى — إلى تأمين عدم عودة ذلك التحالف بمتابعة أنشطة عملاء الاستعمار فى الداخل وأذناب الملك ثم أعضاء الأحزاب التى حلتها الثورة بوصفهم القوة الوحيدة فى ذلك التحالف الثلاثى التى لم تتعرض لها الثورة سوى بالتصفية التنظيمية وتحديد الحركة وملاحقة النشاط المضاد الذى داومت اكثريتها على ممارسته من آن لآخر .

٢ — مواجهة القوى المنظمة الأخرى :

أن الأساس الذى تستند إليه أية قوى تستهدف النيل من استقرار نظام الحكم هو وجود نوع من المشكلات تدخل فيها هذه القوى لتوسيع هوتها وتضخم من حجمها وتعزوها لطبيعة النظام والأشخاص الحاكمين بحثاً وراء هز الثقة فيه وسحب ولاء الجماهير منه — وهى فى معالجتها للمشكلات المختلفة تطرح على الجماهير حلولا لتلك المشكلات تنبثق بالطبع من أيديولوجيتها الخاصة وتحقق تلك القوى المضادة من هذه الحلول المطروحة هدفين أولهما أن تسرب لأذهان الجماهير صوراً وردية منفائلة من تطبيقات أيديولوجياتها ، وثانيهما أنها عندما تطرح الحل المنبثق من أيديولوجياتها — وهى بالطبع مضادة لأيديولوجية النظام — إنما تضع ذلك النظام فى زاوية مغلقة لأنه بطبيعة الحال سوف لا يمكنه أن يتبنى ذلك الحل وإلا يكون قد هدم الأساس الأيديولوجى الذى يقوم عليه وهناك على الطرف الآخر جانب من

الرأى العام قد انساق عن حسن نية فى اتجاه الحل المطروح دون ما وعى لخلفياته الفكرية المضادة ، فالجماهير بطبعها لا تحس فى الحلول المطروحة باحثة وراء منطلقاتها الفكرية إنما يهمها بالدرجة الأولى أن تجد تلك الحلول - وهنا تظهر السلطة فى نظر الجماهير وكأنها عازفة عن الوصول إلى حلول لمشكلاتها ويصدق بالطبع على سلوكها ما تثيره الدعاية المضادة من أن السلطه تعمل لمصلحة أفرادها والمنتفعين من نظامها — وهكذا تخلق تلك القوى المضادة تناقضاً بين السلطة والجماهير .

ولقد كان موقف القوى المنظمة الداخليه من الثورة هو نفس هذا الموقف - وما زال للآن موقف الباحث عن دور البطوله من خلال اللعب على أوتار المصلحة العامة واستثمار معاناة الشعب لصالح حركتها - ولقد كان من المتصور وهذه القوى قد رافقت قوى الثورة فى العمل السرى أن تمد يدها إليها بالعون وتكرس جهودها معها لانهم رفقاء فى الجهاد ولأن هدفهم كان واحداً أو من المفروض أنه واحد وهو مصلحة الجماهير إلا أن تلك القوى وتتركز فى اتجاهين هما الاتجاه الشيوعى بما طرأ عليه من تفرعات كالماوية والتروتسكية والجيفارية والاتجاه المتطرف الذى يتخذ من الدين شعاراً ويدخل عليه تأويلات ليست منتميه إليه من قريب أو بعيد — نقول أن تلك القوى تنكبت الطريق السوى وناصبت الثورة العداء محاوله على طول خط عملها أن تنفذ إلى الجماهير من خلال تناقض مفتعل مصنوع بالاسلوب الذى أوضحناه آنفا — ولا شك أن المناخ السياسى الخارجى كما أوضحناه

قد أعطى لهذه القوى — ولا نقول عن عمد أو غير عمد — مناخاً صالحاً لحركة بغلقه المشكلات أمام مسيرة الثورة بين يوم وآخر ووقوفه موقف التحدى وكانت تلك القوى وعلى طول الخط تستثمر هذه التحديات لصالحها دور ظهورها على ساحة الواقع .

وبالطبع لم تقتصر الحركة السرية المضادة المقامة على هذين الاتجاهين فقط فعلى طول مسيرة الثورة تدخلت عناصر منظمة خاصة من الخارج أمثال حزب البعث العربى الاشتراكى الذى نشط علاوة فى المحاولات اليائسة لخلق كادرات تنظيمية لهم من بين المصريين ولكنهم فى كل محاولة يفشلون ولقد نشط ذلك الحزب فى اتجاهه نحو مصر بصورة واضحة منذ انفصال سوريا ثم تصاعدت حركته بعد انقلاب ٨ مارس فى سوريا الذى استلبته القوى السياسية البعثية من الوحدة وبين ثم ما لبث الجناح العسكرى البعثى ان سيطر على الحكم حتى اليوم وكذلك الحال بالنسبة للبعث فى العراق وهو فى الواقع يعتبر أكثر الاثنين إصراراً على اختراق الجبهة المصرية . ومن أمثلة الاحزاب الاخرى الخارجية التى حاولت فى مصر وفشلت حزب التحرير الإسلامى الذى ألفه تقى الدين تبلبانى بالاردن والذى حاول مرتين إنشاء تنظيمات له بمصر وفشل فى المرتين . ولقد نشطت هذه الاحزاب تحت دعاوى سياسية أو دينية ثم لبثت أن اتخذت من فترة الصمود موئلا لمواجهة النظام المصرى بدعوى الانهزامية والاستسلامية والتصفوية وغير ذلك من التعبيرات التى اشتهرت بها هذه التنظيمات .

كذلك فقد استجد عنصر مضاد منذ قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز فى أوائل ١٩٧٠ بدخول بعض المنظمات الفلسطينية اليسارية المتطرفة ساحة العمل المضاد للبلاد ، ثم ما لبثت بقيتها أن انقلبت وحذت حذوها فى محاولات لإسقاط النظام أو إرهابه بعد مبادرة السادات وزيارته للقدس .

٣ — حماية النمو الثورى وحركة التغيير :

أنه إزاء حركة التحديات الموجهة من الخارج ومن الداخل والتى تصب جميعها فى مخططات تتفق جميعها فى اتجاهها نحو القضاء على الثورة وحركة التغيير — وإذا كانت الثورة قد لقيت كل تأييد شعبى غداة قيامها وكان ذلك التأييد شاملا تلك الفصائل التى وقفت موقف العداء أو المناهضة بعد أن هدأت ضجة التغيير وظهر لها أنها خرجت خاوية الوفاض ، فإن هذه الظاهرة وهى بداية تسرب الفصائل السياسية المنظمة من جبهة التأييد إلى جبهة التضاد والمناهضة تطلبت أن تعى الدولة الجديدة وجهاز أمنها أبعاد المشكلة التى برزت وهى خلو الساحة السياسية من شكل جماهيرى منظم تستند إليه الثورة ولقد سارت الثورة على نحو ما نعرف من تاريخ هذه الحقبة فى طريق تأليف التنظيمات الشعبية السياسية بادئة بهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى . ولا شك أن هذه التنظيمات قد وجدت فيها القوى المضادة مرتعاً خصباً للتسرب إليها والعمل من خلالها بهدفين أولهما تشويه صورتها وبالتالى إفقاد الجماهير الثقة بها ثانياً السيطرة على الثورة من خلال التسرب إلى

كوادرها التنظيمية والسيطرة على حركتها وتوجيهها الوجهة التى تخدم أهدافها المتمثلة فى عزل الثورة جماهيرياً ثم الوثوب عليها ، لذلك فقد كان على جهاز الأمن السياسى أن يضع فى إطار فلسفته متابعة هذه التنظيمات لحمايتها من هذا الخطر المدمر وتنبيه القيادات إليها لتسارع بالمواجهة السياسية .

وإذا كانت هذه حركة الحماية من الجانب السياسى من النمو الثورى فان الحماية أيضاً لها تأتى من جوانب أخرى مثل الجانب الاقتصادى بأفرعه المختلفة فى الإنتاج والاستهلاك فان متابعة مواقع الإنتاج وكشف المعوقات التى تطرأ فيها ورفعها للمختصين لمواجهتها كذلك العملية الاستهلاكية بما تحمله من معنى قضاء الاحتياجات الأساسية للجماهير ومنها الحاجات الشديدة المساس بحياتهم اليومية والبيولوجية وما تشكله العوائق فى هذا المجال من خطر على العلاقة بين السلطة وبين الشعب — وفى هذا المجال تبرز قيمة التحول الجذرى فى فلسفة الأمن السياسى خلال المرحلة بعد الثورة وهو الجانب الذى كان مفتقداً كلية تماماً فيما قبل الثورة وهو أيضاً الجانب الذى يقع عليه العبء الأكبر — عند افتقاده — فى تشويه صورة جهود الأمن السياسى ودمغها بالتسلطية .

٤ — مواجهة المد الصهيونى :

لقد أحست قوى الصهيونية العالمية بخطورة التغيير الذى يجرى على حدود إسرائيل فى أقوى وأكبر مجتمع حضارى عربى وهو مصر — وفطنت تلك القوى بحكم قدمها على الساحة السياسية وحنكة قادتها إلى

الخطورة التى يحملها تكامل ذلك التغيير وبلوغه أهدافه لذلك عملت منذ أن وصلت إلى هذه القناعة إلى عرقلة مسيرة الثورة - وطبيعى أن ذلك قد شمل كافة محاور التحرك التى تقصد إليها أية دولة تريد أن تلحق الأضرار بالأخرى فكانت غارة غزة سنة ١٩٥٥ ثم الحروب المتوالية كل فترة لإجهاض ما تم من تقدم - إلا أننا يعنينا هنا محور الأمن الداخلى وبالذات الأعمال الموجهة لأمن الدولة وتدخل فى نطاق عمليات الأمن الخارجى الإسرائيلى - وإذا جنبنا عمليات جمع المعلومات بشقيها العلنى والسرى (التجسس) يبقى أمامنا ما وجهته القوى الصهيونية من أعمال التخريب بهدف تحطيم العلاقات الدولية بين مصر والدول الأجنبية وأشهر هذه العمليات هى قضية (ما كسنيت) المشهورة باسم (فضيحة لافون) حيث أرسلت إسرائيل عملاءها وبمساعدة بعض الأجانب المقيمين فى مصر من اليهود والأجانب من الخارج وقاموا بإحداث موجة من الحرائق فى صناديق البريد بهدف إظهار أن هناك قوى وطنية تعارض الثورة ولمناقها ثم أحرقوا مكاتب الاستعلامات التابعة للسفارة الأمريكية وقد ضبطت المباحث العامة هذا التنظيم - كذلك لم تكف القوى الصهيونية عن الحوادث المماثلة ويحضرنا فيها قضية الجاسوس (لوتز) الذى أرسل لإرهاب العلماء الذين كانوا يعملون فى تطوير الصواريخ المصرية .

٥ — مواجهة القوى المضادة الأجنبية والعربية :

وهذا جانب آخر من جوانب هيكل فلسفة أمن الدولة إذ ترتب على المواقف السياسية المختلفة خلافات فى الرأى والقرارات مما حدا

بعض من الدول المخالفة بالرأى إلى إحداث محاولات لتعكير صفو الأمن الداخلى بتصدير عمليات تخريب مختلفة بهدف محاولة إضعاف النظام أو تشويه صورته .

ونحن إذا ما أنعمنا النظر فى المحاور الخمسه التى يرتكز عليها إطار فلسفة الأمن السياسى خلال هذه الحقبة من تاريخ الوطن وجدنا أنه يستوعب باستغراق كامل كافة أطراف مساحة مفهوم أمن الدولة العصرى بما يتسم به من شمول المواجهة وما يتكون منه من حماية للنظام الدستورى للبلاد ومنع كل ما من شأنه إفساد حسن العلاقة والثقة بين الشعب والسلطة

فحماية النظام الدستورى تتحقق من خلال الركيزة الثانية - مواجهة القوى المنظمة المضادة - ما يترتب على حركتها بين الجماهير من جرائم مضره بأمن الدولة الداخلى - أما علاقة الشعب بالسلطة فيضطلع بحمايتها العمل فى ظل زوال التناقض بين السلطة والشعب وحماية النمو الثورى وحركة التغيير .

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول وبموضوعية وعلى أضواء التحليل العلمى للمفاهيم أن أمن الدولة قد تحقق فى مصر بمفهومه العلمى ولأول مرة فى الفترة ما بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو .

الفصل الثالث

أجهــــزة الشرطة وأمن الدولة

المبحث الأول : المفهوم الأمنى للجريمة السياسية .

المبحث الثانى : الأمن العام وأمن الدولة .

المبحث الثالث : الجهود المباشرة الشرطة تجاه أمن الدولة .

مبحث ختامى .

تمهيـــد

سوف نتناول من خلال هذا الفصل عرضا للأدوار التى تضطلع بها الشرطة فى مجالات الامن القومى بصفة عامة وأمن الدوله بصفة خاصة .

وإذا كان جهاز أمن الدوله هو جهاز شرطى فان دوره فى التطبيق الحرفى لمفهوم أمن الدوله يكون قد توضح تماما من خلال حديثنا فى الفصلين السابقين - أما ينصب حديثنا هنا عن الشرطة ككل باستثناء جهاز أمن الدوله وما هو دورها الذى تؤديه لتدعم أمن الدوله من خلال أدائها .

المبحث الأول

المفهوم الأمنى للجريمة السياسية

مصطلح الجريمة السياسية ـ وأمن الدولة :

لم تكن جرائم الاعتداء على أمن الدولة حتى منتصف القرن السابع عشر تقريباً مقصوداً بها حماية الدولة ضد العدوان عليها من الداخل أو من الخارج(١) ولكنها كانت فى الكثرة الغالبة من صورها تهدف إلى حماية الحكام ملوكا وأباطرة وضمان ولاء رعاياهم لهم ـ ومن الطبيعى أن تستهدف هـــذه التشريعات خصوم الحكام وأن تتسم بالتعسف والقسوة ـ وألا يكون للدولة كنظام أو كشخص معنوى خاضع للقانون الداخلى أى نصيب من الحماية .

ومع تقدم الوعى وتواتر حركات الكفاح الشعبى ضد هذا التعسف أخذت حماية النظام تبدو تدريجيا من خلال التشريع ويضيق نطاق الحماية وينحسر عن الحكام حتى بدأ الانحسار جزرا عن اعمالهم ومداً فى اتجاه مرتكبى تلك الأفعال الضارة حينما بدأ اصطلاح الجريمة السياسية يطفو على السطح مرتبا للجانى حقوقاً .

---

(١) محمود إبراهيم إسماعيل ـ مستشار بالنقض ـ الجرائم الضارة بأمن الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات المصرى والتشريع المقارن ـ مطبعة كوستا سوماس القاهرة ١٩٥٣ .

واصطلاح الجريمة السياسية كما عناه فقهاء القانون واختلفوا إلى يومنا هذا فى تحديد إطاره — تعبير قاصر حتى عن الإلمام بإطار الخطر المقنن فى التشريعات التى تحمى أمن الدولة . وبالتالى فهو أكثر قصوراً وعجزاً عن أن يحتوى معنى الخطر المهدد للأمن القومى أو حتى مساحة المفهوم العصرى لأمن الدولة .

فمنذ أن وجدت جرائم الاعتداء على الأمن فى التشريعات الجنائية لازمتها الصفة السياسية وكانت أيضاً ملازمة لها فى نظر شراح القانون الجنائى وقد رتبوا على أسباغهم هذه الصفة على الجريمة نتائج تدور كلها حول حقوق الجانى فى شأن إمكان تسليمه أو خفض العقوبة المقرره فلم يكن فى وضع الشارع فى كثير من الدول أن يفرض لها عقوبة الإعدام المفروضة لكبريات الجرائم العادية(١) .

وربما يبدو منطلق رجال الفكر القانونى — فى إطاره الزمنى — مقبولا لأنه واكب الردة الشديدة التى كانت تجذب (بندول) العدالة من أقصى حمايته للحكام إلى أقصى حماية الفرد وكانت تلك الدعاوى تجد صدى فى النفوس لمعاصرتها لظهور المذهب الفردى الحر فى السياسة والقانون ولكن هذا المنطق فى ظل التطور المتسارع لم يعد شيئاً مقبولا — وهو ما ظهر أثره فى مجال التشريع إذ انتزعت نهائياً الصفة السياسية عن جرائم الاعتداء على أمن الدولة عن جهة الخارج فأصدر المشرع الفرنسى إضافة لقانون العقوبات للمادة (٨٤ فقرة رابعة) بمـــا يفيد إعتبار الجرائم المضرة بالدولة من الخارج من جرائم القانون العام فيما

(١) محمود إبراهيم إسماعيل (المرجع السابق) .

يختص بالعقوبة[1] وحذا المشرع المصرى هذا الحذو .

ومع كل ذلك فإن دعوى الجريمة السياسية ظلت تعمل عملها رغم هذه التطورات التى ترجمت الفهم الصحيح لضرر الاعتداء على الأمن الخارجى للدولة وأصبح مفهوم الجريمة السياسية محصوراً تقريباً فى نطاق جرائم الاعتداء على الأمن الداخلى للدولة . فقد عرف المؤتمر الدولى السادس لتوحيد القانون الدولى الجنائى فى كوبنهاجن الجريمة السياسية بأنها (الجرائم الموجهة ضد نظام الدولة أو سير جهازها ، كذلك الجرائم الموجهة ضد حقوق المواطن السياسية[2] - وفى نظرى أن هذه الدعوى تحمل معنى يتشدق قائله ظاهرياً بالحرية ولكن باطنه فيه العذاب فهو بمثابة فتح الباب لعناصر شاذة لأن تنقلب على مجتمعاتها وتنزل بها الاضرار - وإلا فكيف نفسر مواقف الدول الكبرى التى تعتنق هذه الأفكار - من دعاة التحرر فى الدول الصغيرة وفى المستعمرات وتشكيلها بهم إلى حد القتل وأعمال القرصنة فى الجو والبحر واختطافهم من أقاليم دول أخرى والتدخل بالافناء الجماعى وبأبشع أسلحة الدمار ضد إرادة الشعوب دعما لقوى عميلة ؟ ؟ .

ولعل ذلك مارد صوت العقل على تلك الدعوى نسبياً (إذا لم تلبسه إعتبارات المصلحة العامة إن دعت إلى تضييق نطاق الجريمة السياسية

(١) محمود إبراهيم إسماعيل - مستشار بالنقض - الجرائم المضرة بأمن الدولة (مرجع سابق) .

(٢) صلاح نصار - مستشار - جرائم أمن الدولة - الناشر والسنة غير موضحين ص ١١ .

فأخرج من عدادها كثير من الجرائم التى كانت تعتبر سياسية ، أما بحكم موضوعها أو بحكم الباعث عليها أو الغاية منها — ومثال ذلك جرائم الخيانة والتجسس وجرائم الإرهاب التى تنشر الرعب والذعر بين الناس كالإنفجارات ونسف الخطوط الحديدية وتسميم مياه الشرب بنشر الأوبئة والجرائم الفوضوية التى ترمى إلى تقويض بنيان كل مجتمع سياسى ونسف كل سلطة أو حكم والقضاء على الدولة »[1] .. فاتجهت أغلب التشريعات إلى تشديد العقوبة على هذه الجرائم .

ولكن بقيت لنا كلمة أخيرة ـ فلقد كان بإمكان من خاضوا متاهة الجريمة السياسية أن يدفعوا انفسهم من هذه الدائرة التى طافت بهم أجيالا ثم حطت بهم أخيراً إلى حيث ثابوا إلى خطورتها ـ أقول كان يمكنهم أن يجنبوا أنفسهم مشقة ذلك لو لم يصعدوا أفكارهم فى دعوى حقوق المجرم السياسى ـ وغلبوا عليها حق الإنسان بما هو إنسان فى الحياة الآمنة ـ ولكنهم ما أن عادوا إلى أرض الواقع واستحبوا البقاء على دعواهم ، وجدوا فى ذلك تناقضاً ، وحتى يخلوا أنفسهم من أسار هذا التناقض وقعوا فى تناقض أكبر بنزعهم الصفة السياسية عن الجرائم التى وجدوا فيها ضرراً بليغاً بالمجتمع ـ ذلك أن عملية نزع الصفة السياسية ـ مست غالبية تلك الجرائم ولم تبق إلا على أقل القليل مما نستطيع أن نراه من خلال جرائم الفكر التى لا تصل إلى استخدام العنف وجرائم النشر وجرائم الإشاعات .
ونحن نقول أنه من الناحية الواقعيـــة وعلى أساس من النظرية العامة

---

(١) صلاح نصار ـ (جرائم أمن الدولة) ص ١٢ .

للتنظيمات السرية وطبقاً لما بينته الدراسات العملية والميدانية عن الفتنة المسلحة - فإن هذه الأنواع الثلاثة من الجرائم ليست إلا مراحل أولى فى الطور الأول[1] الفتنة المسلحة التى تقوم على قلب النظام الإجتماعى - فكأن دعوى الجريمة السياسية تنطبق على مرحلة من مراحل الجريمة ولا تنطبق على مابعدها .

ولكن الخروج من المامة لا يكون بطمس الأساس النجاة بالفرع سليماً فلا يحق لى ان أنزع الصفة السياسية عن الجريمة حفاظاً على دعواى عن حقوق المجرم السياسى . فثمة حقيقة ثابتة تطلع على هؤلاء من خلال ما أخرجوه من نطاق الجريمة السياسية تلك أنها جميعاً رفعلا جرائم سياسية . وإلا فماذا تكون الجريمة الا أن تكون سلوكا شاذاً خارجاً على نطاق موضاعة الجماعات ومن هذا المطلق إذا كان ذلك النطاق يصطبغ بالصبغة السياسية ويتعلق بالنظام السياسى للجماعة فلابد أن تسمى الجريمة جريمة سياسية . فمبعث التناقض فى واقع الأمر ليس فى الصفة السياسية للجريمة

---

(١) الفتنه المسلحة هى حركة قيام الأقليات الأيديولوجيه المضادة للنظام بمحاوله فرض عقيدتها بقلب نظام الحكم باستخدام أسلوب العنف المعروف عسكريا (بحرب العصابات) ، وتمر فى أطوار ثلاثه :

(أ) السكمون وهو طور بناء التنظيم والحركة الفكريه التى تحارب فيهما الأيديولوجيه المضادة أيديولوجيه الدوله .

(ب) الحركة .

(ج) الحكومه المؤقته الثوريه .

وإنما هو فى ترتيب حقوق للمجرم والتمسك بها بعصبية .

ومع موافقتنا البعض منهم من أن ذلك المجرم يعمل مايراه صالحاً للمجتمع من وجهة نظره فإن ذلك لا يبرر مطالبته للمجتمع بأن يرتب له مبادىء لحمايته فلم يكن أشرف غاية وأنبل قصد من دعاوى الأنبياء ولم تكن أشرف من رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فقد جهر بدعوته معرضاً نفسه ومن آمن معه التنكيل والعذاب . ولقد كان من حقه قياساً على هذا التصور أن يطالب قريشاً بالسماح له عن طيب خاطر بهدم نظامها دون أن تتعرض له بالعذاب .

أن المجرم السياسى إذا كان صاحب عقيدة يعتقد أنها فيها صلاح أمته لا يغير من صفته ومن صفة فعله درجة ذلك الفعل فإذا ما كون تنظيما دون الاعوره الذى اعتبر مجرما سياسياً وإذا تخطى هذه المرحلة ـ وتلك نتيجة حتمية ـ إلى مرحلة العنف أصبح مجرما عاديا .

أن الجريمة السياسية هى عمل سياسى شاذ مخالف لما تواضعت عليه الجماعة وبالتالى لا يمكن نزع هذه الصفة عنها ترتيبا على درجة ما ينجم عنها من ضرر الهم إلا إذا كنا لا نبحث عن مبادىء وقواعد ثابتة ونريد أن نجعل الهوى حكما بيننا . أن التراجع عن الصفة السياسية للجريمة كان تراجعا أنانيا لأنه بدأ بالجرائم التى تقع على الدولة من الخارج فمن كانوا ينادون بمبادىء الحماية للمجرم السياسى فطنوا إلى أن عمله سيلحق الضرر بهم لا بغيرهم فسارعوا إلى إلغاء الحماية بسحب الصفة السياسية وأبقوا عليها فى جرائم الاعتداء الداخلى على أمن الدولة وهذا مايثبت الأنانية التى

خلف الفكرة - فالضرر بعيد عنى - ولكن عندما تطورت وسائل العنف وتعدى نطاق ضرره الحد المحتمل فأصبح للقنبلة أن تقتل مئات بدلا من السكين أو المسدس الذى يقتل فرد . شعر دعاة هذه الحماية أن المجتمع لن يبتلع لهم هذه الرؤية إزاء ما يقع عليه من ضرر فسحبوا الصفة السياسية عن الجريمة التى تحدث مثل هذه الأضرار وأبقوها على الأضرار الأولى لتلك الجرائم فكأنى بهم يقاومون دودة القطن ويكفلون (اللطعة) كل الحماية والرعاية حتى يفقس بيضها فتصير دوداً مدمراً .

فالمفهوم الأمنى للجريمة السياسية لا يضع فى اعتباره نوعية الفعل أو آثاره كما حاول المفهوم القانونى أن يتابع الجريمة السياسية - وإنما معيار التمييز بين جريمة عادية وجريمة سياسية فى مفهوم الأمن السياسى هو المجال الذى ارتكب فيه الفعل الشاذ المخالف للتشريع فإذا ما كان ذلك المجال هو مجال العمل السياسى فإن الجريمة تعتبر سياسية من وجهة نظر الامن - ذلك لأن أساس هذا الفهم ومنطلقه هو تأمين الممارسة السياسية وتأمين العلاقات المتبادلة بين الامة والحكومة إلى جانب حماية الدولة كشخص معنوى بينما نجد أن منطلق التمييز فى الفهم القانونى قد بدأ من (حقوق المجرم) - ثم اتخذ بعد ذلك معياراً غير واضح لسبب فى نزع الصفة السياسية عن اعمال هى فعلا اعمال سياسية وإن كانت شاذة ومجرمة، وكان السبب فى ذلك هو ان منطلقه انه يريد ان يرتب للمجرم السياسى حقوقا وفى نفس الوقت يريد ان يؤمن المجتمع ، عما اوجده فى تناقضات ادت به إلى هذه الحالة . بينما لو اننا اتبعنا المفهوم الامنى فإن التفرقة تصبح واضحة وتستطيع بعد ذلك التشريعات ان

لقرر ماتشاء من حقوق لمرتكبى هذه الجرائم السياسية او تلك فالمرجع الفصل فى ذلك للمجتمعات فهى صاحبـــة الدعوى وهى ايضا هدف الاعتداء . وإن كنا نعيد ونؤكد انه من الناحيه المنطقية ومع اكتمال الصورة العلميه للحركات الاجتماعيه المضادة ومرورها بأطوار مختلفه ومسيرها فى مسار به الكثير من الحتميه فإن التفرقه كما قلنا من قبل لا مجال لها .

الجريمة السياسية والجريمة العادية :

تختلف الجريمه العادية عن جريمه امن الدولة ـ او الجريمه السياسيه بمفهومها الامنى ، وسوف نتناول اوجه الخلاف بينهما من زاويتين :

١ — وجهه النظر (الامنيه) .

٢ — طبيعه العمل ضد الجريمه .

فمن وجهه النظر الامنيه : نرى ذلك الاختلاف يتمثل فى اثر كل من الفعلين (الجريمه السياسيه . والجريمـــه العاديه) على الامن الشعورى .

فقدسبق لنا بينا طابع الامن الشعورى ووصفناه بالذاتيه فالجريمة يبرز أثرها وتهز الامن الشعورى الأفراد كلما اقتربت الجريمه من الفرد اى كلما كان اثرها يقع عليه سواء بالذات فيكون مجنى عليه او بالتوقع كأن يتصور إمكانيه حدوث الفعل الإجرامى واستهدافه له وانه سيكون ضحيه تاليه للعدوان ، وهذه الصفه تبدو فى الكثرة الغالبه من الجرائم العادية التى

يتكفل التشريع فيها بتحقيق امن الافراد - بينما يختفي أثر هذه الصفة إذا ابتعد الخطر عن الفرد ويتمثل ذلك في بعض الصور التي يكون العدوان فيها مستهدفا السلطه بما لا يمس حاجات الافراد .

ومن هنا يبدو وجه التناقض بين حجم الضرر وحجم الأثر النفسي الناتج عنه بسمة عملية تحقيق أمن الدولة أو الامن السياسي بوجه عام بسمة من التعقيد والصعوبة فلا جدال أن حجم الضرر الذي ينتج عن جريمة موجهة ضد المجتمع يكون أكبر والضرر يكون أخطر من ذلك الذي ينجم عن الجريمة الموجهة إلى الفرد - ومع ذلك فان الشعور العدائي للمجتمع تجاه المجرم العادي يكون أكثر حدة منه تجاه المجرم السياسي ويظهر ذلك التناقض واضحاً بصفة خاصة في جرائم التنظيمات السرية خصوصاً إذا لم تتطور إلى مرحلة العنف - بل وربما يستمر أثر هذا الشعور المختلف أو اللامبالاة إلى مرحلة العنف . ذلك أن انطباع الرأي العام تجاه تلك الجريمة يكون نابعاً من أن (العدوان يستهدف الدولة بوصفها شخص اعتباري بما لا يدع مجالا لظهور التعاطف لدى الجماهير والذي يظهر جليا نحو المجني عليه في الجريمة العادية ، بل أن هذا التعاطف قد ينقلب من المجني عليه - وهو الدولة - إلى شخص الجاني خاصة لدى إعلان العقوبات الصارمة التي تتميز بها التشريعات التي تحمي أمن الدولة [1] .

---

(١) عميد : سيد أحمد متولي — السلوك الاجرامي في جريمة التنظيم السري — بحث منشور مقدم إلى معهد الدراسات العليا لضباط الشرطه الدورة (٧٤) سنة ١٩٧٤

(٢) ومن جهة طبيعة العمل الشرطى ضد الجريمة : نجد ثمة اختلافات فى طرائق البحث بين النوعين ـ رغم أن عملية البحث فى مجملها . وإطارها العام لا تختلف ، إلا أن بعض الزوايا فى بحث الجريمة السياسية جعلت لها نوعاً من التفرد فى طبيعة مواجهتها .

ويعرف الخبراء عملية البحث بأنها (عملية منظمة الغرض منها الوقوف على السبب المجهول لوقوع حادث جنائى ، وجمع الأدلة التى تثبت وقوع الحادث وكيفية ارتكابه ومعرفة فاعله)[١] .

فعملية البحث تدور حول إبراز عناصر ثلاثة) :

١ — معرفة الباعث على الجريمة .

٢ — إثبات الوجود المادى للجريمة .

٣ — تمييز الفاعل من بين الجماهير .

١ ـ الباعث :

وإذا كان كشف الباعث فى مجال الأمن العام يعتبر إحدى مشكلات البحث فإنه فى مجال أمن الدولة يكون بارزاً واضحاً فى كل تحرك يقوم به أعداء الدولة فهو إذن لا يشكل عقبة فى مجال البحث فى جرائم أمن الدولة[٢] .

---

(١) عبد الحميد دويدار — التحقيق الجنائى الحديث — مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٤٦ ص ٩ .

(٢) لمزيد من الإيضاح راجع مؤلفنا (الأمن القومى) مرجع سابق ص ١٤٨ وما بعده

٢ — إثبات الوجود المادى :

أن التحقق من صحة البلاغ ومطابقته لحقيقة الجريمة يعد أول خطوة من خطوات التحقيق الجنائى الفنى فى مجال الجريمة العادية . وهو على أى حال فى هذا المجال لا يشكل صعوبة تذكر فى الكثرة الغالبة منها — بينما نجد العكس فى مجال جريمة أمن الدولة — فهذه الخطوة بالذات تعتبر من الخطوات الشاقة فى مجال البحث فى جريمة أمن الدولة وذلك من منطلقين .

(ا) أن تحرك جهاز الأمن السياسى ضد الجريمة لا بد وأن يكون مبكراً قبل تمام الفعل المادى — على ما سبق أن أوضحنا — وعلى ذلك فإن الوجود المادى المتكامل يكون فى كثير من صور هذه الجرائم — غالباً — وبالتالى فإن عبء إثباته من خلال الشواهد المتجمعة لدى جهاز الامن السياسى والتى تدل على إكتمال الجانب المادى (التحضيرى) الجريمة يكون عبء ثقيلا إذا ما وضعنا فى اعتبارنا حساسية هذا النوع من الجرائم وتحفظ المحاكم حيالها لشدة العقوبات فيها ، لذلك نجد أن المشرع قد اعترف بهذه الصعوبة فتكفل من جانبه بسد هذه الثغرة لجرم كثيراً من الاعمال التحضيرية لتلك الجرائم حماية لأمن الدولة .

(ب) أن ما يراه رجل البحث السياسى من الجريمة لا يعدو إلا أن يكون مجموعة من المشاهدات العادية البريئة المظاهر التى لا يمكن بصورتها المادية أن تعطى إثباتاً لوقوع جريمة — فيما عدا نذر يسير —

يعتبر عقبة كؤود فى سير عملية البحث فى مجال أمن الدولة ويلقى عبء على العاملين به ويحدد لهم متطلبات شخصية عقلية وذهنية وأخلاقية .

٣ ـ تمييز الفاعل :

يعتبر تمييز الفاعل فى مجال البحث الجنائى (قصب السباق) فى العملية ونهاية المطاف وجائزة الباحث . بينما نجده فى جريمة أمن الدولة لا يشكل أية أهمية فى الكثرة الغالبة فالفاعل خاصة فى جرائم التنظيم السرى يكون موجوداً مادياً تحت سمع وبصر رجل البحث السياسى .

تلك أوجه إختلاف تبدو جلية على ضوء إستعراض خطوات عملية البحث الجنائى - إلا أنه ثمة أوجه إختـــلاف أخرى تتفرع على هذه الخطوات .

٤ ـ طبيعة الدليل :

حقيقة أن الكثرة الغالبة من الأدلة المطلوب إثباتها وجمعها فى مجال أمن الدولة - لا تختلف فى طبيعتها عن تلك المطلوبة فى مجال الأمن العام إلا أن أدق هذه الأدلة وأكثرها حساسية من ناحية إثبات الوجود المادى للجريمة تخرج عن هذا النطاق وتتعدى طاقة الفرد العادى إلى ضرورة اللجوء إلى الأجهزة المتطورة والأساليب الشرطية المعقدة وهذا يجعل العمل دائماً يسير على خيط رفيع يفصل بين ضياع الجهود المبذولة فى الإثبات وبين مدى شرعية الوسائل المستخدمة .

٥ - الخطوة التصورية (الخطوة الزائدة)[١] :

قلنا فى معرض حديثنا عن إثبات الوجود المادى للجريمة السياسية أن رجل الأمن السياسى لايجد أمامه سوى شواهد وتحركات بريئة المظهر لايمكن وصفها بأنها تشكل سلوكاً إجرامياً - ومع ذلك فإن التحضير والإعداد للجريمة يكون جارياً على قدم وساق ومن هنا تنبع فكرة الخطوة التصورية أو الخطوة الزائدة - فى البحث فى مجال أمن الدولة - ويقصد بها أنه لكى يصل رجل الأمن السياسى إلى بغيته من إثبات الجريمة على الفاعلين فلا بد له (من أن يلجأ إلى التصور بهدف ربط ماقد يستطيع جمعه من الشواهد المادية بعضها إلى بعض بحيث تتطابق الأجزاء التى جاءت نتيجة تصوره وتسلم بطريقة طبيعية ومنطقية إلى تلك الأجزاء التى أثبت بها الشواهد المادية دون تحميل للوقائع أكثر مما تحتمل[٢] .

وتتطلب هذه الخطوة الزائدة عدة ضوابط بشخص الباحث (ضوابط ذاتية) وبموضوع القضية الجارى بحثها (ضوابط موضوعية) ليس هنا مجال الإفاضة فيها[٣] .

---

(١) نحن نطلق على الخطوة التصورية تعبير الخطوة الزائدة منعاً من التقول ودفعاً للظن الذى يستدعية لفظ (التصور) - علاوة على أن هذه الخطوة زائدة فى مجال البحث فى جرائم الأمن السياسى ولاوجود لها بهذه الصورة فى مجال الجريمة المادية (المؤلف) .

(٢) عميد / سيد متولى - السلوك الإجرامى فى جريمة التنظيم السرى (مرجع سابق) ص ٧١

(٣) لمزيد من التفصيل - راجع - سيد متولى - السلوك الإجرامى فى جريمة التنظيم السرى - مرجع سابق (ص ٦٣ وما بعدها) .

٦ - اختلاف درجات العقوبة :

إن إختلاف درجات العقوبة فى الجريمة الواحدة أمر يعرفه القانون العقابى فى صورة الظروف المشددة - ومسألة الظرف المشدد فى مجال الجريمة العادية مسألة لاتتطلب جهداً من رجل البحث ذلك أنها بذاتها ظروفاً تحيط بالجريمة لاتتدخل فى تكوينها من جهة وانها تبرز بطبيعتها تلقائيا - أما فى مجال جريمة أمن الدولة فالحال يختلف ، ذلك أن عبء إثبات الظروف يتساوى فى الجهد مع عبء إثبات الوجود المادى للجريمة فمثلا فى جريمة مثل إدارة وإنشاء الجمعيات السرية (التنظيمات السرية) - هناك فارق فى العقوبة بين التنظيم الذى لايستخدم العنف وذلك الذى يكون إستخدام القوة ملحوظاً فى طلبه لتغيير النظام وهذه القوة ترتفع بالعقوبة إلى الإعدام وعلى ذلك فإن إثبات التحضير لإستخدام القوة لإثبات نية الجناة واقع على كاهل رجل البحث وعليه أن يثبته من خلال الشواهد الضعيفة التى تتمثل فى لقاءات بين المتآمرين ومن خلال هذه الشواهد الضعيفة عليه أن يقدم الدليل المادى كضبط الأسلحة أو المفرقعات أو المحررات التى تثبت تلك النية .

٧ - الإستطالة الزمنية :

تلك سمة مميزة للجرائم الضارة بأمن الدولة لا نجدها فى الجرائم العادية — والإستطالة الزمنية شىء يختلف عن كون الجريمة وقتية أو مستمرة إنما هى خصيصة من خصائص العمل ضد جرائم أمن الدولة وذلك يرجع الى أمرين .

أولهما :

نابع من طبيعة السلوك الإجرامى فى مجال الجرائم الضارة بأمن الدولة ذلك أن العمل السرى ضد نظام الحكم يحمل الكثير من المخاطر مصدرها حساسية جهاز الأمن لهذا النوع من الإجرام ويقظته وسرعة رد فعله تجاهها ، كذلك شدة العقوبة وارتفاعها إلى الحدود العليا للعقوبات ، أضف إلى ذلك كون أن العمل يقتضى فى كافة صور هذه الجرائم فترات طويلة لإقناع الأفراد بالعمل ضد النظام أو إعدادهم للعمل والعمالة — لذلك فإن العمل السرى ضد الدولة يتسم بالبطء الشديد المشوب بالحذر ومراجعة كل خطوة يخطوها الجهاز بحسابات دقيقة .

ثانيهما :

أن جهد المقاومة يلازم الجريمة منذ اللحظات الأولى للتفكير ثم خطوات التحضير والإعداد . ذلك أن الحركة الحذرة الوئيدة للجناة تجعل عملية جمع الأدلة بطيئة وتصبغها بالحذر والحساسية الشديدة .

وهذا العاملان يطيلان فترة الجهد والمقاومة إلى فترات قد تصل إلى السنوات حتى تقتنع أجهزة الأمن بما جمعته من أدلة ثم تهم بضبط الجناة .

المبحث الثانى

الأمن العام وأمن الدولة

ويقصد بالأمن العام :

الجهود التى تبذلها الدولة لبث الشعور بالأمن لدى المواطنين بالعمل على منع أو التقليل من فرص ارتكاب الجريمة وتتبع مرتكبيها وضبطهم وجمع الأدلة قبلهم وتقديمهم للقضاء .

والأمن العام يشكل جانبا هاما من جوانب الامن القومى وركيزة أساسية للأمن الداخلى الذى كما سبق أن رأينا - يتألف من الأمن السياسى والأمن العام .

ولقد كانت أهمية الأمن العام واتساع أثره على نظام الحكم وعلاقة المواطنين بالدولة - سببا فى حدوث الخلط لدى بعض الباحثين الذين أطلقوا مصطلح الأمن العام على الأمن الداخلى - ولقد نبهنا من قبل إلى هذا الخلط بين الأصل والفرع وللتمييز بينهما نورد هنا تعريفا لاستاذ أمريكى - دكتور فيسلى - لكل منهما .

فالأمن العام : Protection of inpivdual

أى حماية الفرد - أما الامن الداخلى :

Protection of society against internel subversion of order

أى حماية المجتمع ضد قلب النظام من الداخل[1] .

ونحن نعطى بعض العذر الباحثين فى مصر ازاء هـذا الخلط ذلك أنه — كما سبق أن بينا قد مرت فترة طويلة كانت مصلحة الامن العام أو (ادارة عموم الامن العام) تضطلع بوظيفة الامن الداخلى بالمفهوم الحديث فكانت تشرف على الامن الجنائى والامن السياسى وربما كان هذا سبب ذلك الخلط لدى الباحثين فى مصر .

وعلى أى حال فان مفهوم الامن العام قـد تطور فى السنوات الاخيرة حتى بدأ من جديد يتداخل فى مجال الامن السياسى — فلم يعد المفهوم قاصرا على اجراءات الشرطة وتدابيرها للتوقى من الجريمة او لضبط مرتكبيها بل واكبته وتداخلت فيه مما نبعت من اتساع دائرة تدخلات السلطة فى نشاط الفرد ، وبرزت دعاوى تؤكد على الجانب الاجتماعى من العمل الشرطى بغية صبغه بصبغة الخدمة الاجتماعية بحثا وراء واجهة أكثر اشراقا لرجل الامن وأكثر التصاقا واتصالا بالجماهير بما يعود على وظيفة حفظ الامن بالمنفعة التى لا تنكر . ولقد فطن لذلك بعض أساتذتنا وعبر عن ذلك قائلا (أن عمل الشرطة ليس وقفاً على اجراءات مكافحة الجريمة فقط بل أنها فى الوقت الذى تعمل فيه على محاربتها تمد يدا أخرى رحيمة بالفرد عن طريق الخدمات الاجتماعية

---

(١) د . فيسلى Vesely محاضرات الأمن القومى — أكاديمية الشرطة العالية براسطن — ١٩٦٧ .

التى تسديها له فيركن إليها ويطمئن الى اجراءاتهــا وبالتالى يجنح إلى مساعدتها) (١) .

وليس من شك فى أن تناولنا لمفهوم الامن العام بهذا الفهم وهـذا الشمول يعتبر فهمـــا أصيلا أمينا لروح المصرية التى نصبو ونتطلع إليهـــا .

علاقة أمن الدولة بالأمن العام :

لئن كان من قبيل التكرار أن نقول أنهما جزء من الامن الداخـلى وبالتالى جزء من الامن القومى — فان اتساع المجالين (العام والسياسى) أدخلهما فى بعضهما من ناحية العمل . كذلك فانه من ناحية فلسفـة الامن لا يمكننا الفصل بينهما فى أثر اختلال أحدهما على شعور الافراد بالامن — فلا يمكـن أن تتبدل نظرة الانسان للسلوك الشاذ بمجـرد اختلاف مجال وقوعه .

وهما يتأثران ببعضهما من خلال فعلهما فى جناحى الامـن ونعنى بهما (الشعور والاجراء) . فاضطراب أمن الدولة فى معظم صورة إذا بلغ حد الـنفور يؤثر على الامن الشعورى من زاوية الاثـــر المباشر للاضطراب ومن زاويـة كثـافة الاجراءات التى تتخـذ حيال تلك الاضطرابات فلا شك أن اجتياح موجه من حوادث النسف للمحلات

(١) لواء / الصادق خلاوة — الأمن العام فلسفته وخطته — دار الفـكر العربى ص ١٢٣ و ١٢٤ .

العامة والممتلكات المحبوبة أمر يزعج المواطن ويصيب حياته الخاصة بالشلل رغم أن الارهاب كثيرا مالا يكون موجها ضده — فمثلا عندما اجتاحت مصر فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . موجة النسف فى دور السينما - أحدث صوت دحرجة زجاجة مياه غازية أثناء العرض فى احدى دور السينما ذعرا شديدا بين المتفرجين ترتب عليه اندفاعهم فى شكل (تجمع هارب Panic Group) أدى الى وفاة البعض وطأ بالاقدام - وإذا عدنا بصرنا الى لبنان الشقيق الذى يعانى اليوم من الحرب الاهلية بين الطوائف الدينية نجد أن موجات الهجرة منه قد بدأت - كما واكبت تلك الحوادث السطو على البنوك والمتاجر والمنازل لغرض جنائى وفى حريق القاهرة أيا من يكون مدبره - والذى بدأ بهدف سياسى - انتشرت موجـــات مماثلة للسطو على المحلات العامة والمتاجر .

فاضطراب أمن الدولة لا يقتصر أثره على الامن الشعورى بل يتعداه الى اضطراب فى الامن العام .

والعكس صحيح فى حالة اضطراب الامن العام - اجد أن كثيرا من صور ذلك الاضطراب تؤثر مباشرة فى أمن الدولة - فان انتشار الاتجار فى الاسلحة غير المرخصة او تهريبها البلاد والسرقات أو الانحرافات أو الاهمالات الجسيمة فى مواقع الانتاج يعمل عمله ويعطى أثـــره المباشر على أمن الدولة رغـــم أنه داخـــل تماما فى نطاق الامن العام .

كل ذلك يصلنا فى نهاية الامر الى واقع يدور على محورين :

اولا : أنه لا يمكن الفصل بين مجال الامن العام ومجال أمن الدولة — للتداخل الواضح فى أثر اضطراب كل منهما على الامن الشعورى للافراد من جهة ومن جهة أخرى أن اضطراب أى مجال منهما يستدعى بالضرورة أعمالا اجرامية تدخل فى مجال الاخر ومن ثم فان الجهد فى أى مجال منهما يستتبع بالضرورة أحكام الامساك بزمام الآخر ويصدق هذا أكثر ما يصدق وبصورة أعمق وأكثر فاعليه على مجال الامن العام لاتساع وشمول نطاقه وضخامة امكانياته الفنية والبشرية وتشعب تخصصاته .

ثانياً : أن عمل جهاز الشرطة اليومى وان كان موجها الى خدمة الامن العام بمتابعة وتعقب الجريمة التى تضر بالفرد — او التقليل من فرص ارتكابها يؤدى بأثر جانبى له الى خدمة أمن الدولة ويتسع ذلك الاثر الجانبى نطاقا باختلاف أنواع التخصص فى مجالات العمل فى حقل الامن العام .

هذه النظرة الموضوعية للعلاقة العضوية بين مجال الامن العام وأمن الدولة تعطى لامن الدولة قاعدة حماية واسعة وركيزة استتباب ضاربة لاعمق ما يرتكز عليه نشاط من أنشطة الدولة . ذلك أن الشرطة كجهاز بوصفها — انطلاقا من هذا الفهم — الدرع الواقى الاول لامن الدولة تضرب فى رقعة الوادى بجذور تصل ما بين حاضرة البلاد إلى أدنى وأصغر المستويات الحضرية للتجمع السكانى فى البلاد .

ونظرة أكثر عمقا لاعمال الشرطة اليومية توصلنا إلى واقع عملى

يصادق على هذه التحليلات - فالشرطة وهى تؤدى عملها على مدار الليل والنهار تقوم بأعمال مختلفة تستهدف حماية أمن الوطن والمواطن - أى الأمن القومى - وذلك من منطلق عام يقوم على أن الاستقرار الامنى بكافة تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو فى واقعه أساس كل نمو وحماية لأنشطة الدولة المختلفة - ولكن الشرطة فى قيامها بالعمل اليومى لا تهدف لهذا المعنى الواسع - بل أنه قد غاب عن أذهان العاملين بها حقبة طويلة - ولقد اصطلحنا على أن نعتبر الجوانب التى تمس عملية حماية أمن الدولة جهودا فى تجاهه وأن كانت أساسا موجهة لخدمة الأمن العام - وأطلقنا على هذا الجانب من عمل الشرطة الدور غير المباشر للشرطة فى مجال أمن الدولة) فالشرطة حال قيامها بأداء واجبها على اختلاف تخصصاتها تؤدى دورا وجهدا بارزا يخدم أمن الدولة بقدر يتساوى كثيرا مع خدمته للأمن العام بل أنه فى بعض الاحيان يكون أداء العمل موجها - دون تعمد - بكليته الى أمن الدولة رغم أنه عمل من صميم أعمال الأمن العام من ناحية المفهوم والهدف والتنظيم الإدارى .

وتبعا لهذا الدور غير المباشر نستطيع أن نقسمه إلى ثلاثة طوائف من الأعمال طبقا للدرجة التى يتزاوج فيها الأمن العام مع أمن الدولة من خلال الجهود الشرطى اليومى .

أولا - أعمال شرطية تقدم لتحقيق المفهوم العام للأمن :

وأكثر صور هذه الأعمال شيوعا هو الوجود الشرطى بالطريق

٦ - والوجود الشرطى مصطلح فنى أطلقناه على عمليات الشرطة الروتينية التى تقوم أساساً على حضورها فى الطرق العامة لأداء المهام الأمنية بصفة عامة كل جهاز فى دائرة اختصاصه . ومثال ذلك وجود الجنود فى الدركات وكذلك الأنواع المختلفة من الدوريات سـواء كانت راكبة ميكانيكية أو خيالة - وشرطة النجدة وقوات المرور وكافة أنواع المتابعة التى تجريها مختلف الرتب لضمان التزام الأفراد بأداء أعمالهم على وجه أكمل وهذا الوجود الشرطى فى واقع الأمر يستهدف إقرار الأمن الضرورى للأفراد واشعارهم بأن هناك من يحمى أمنهم ضد أى شىء يمكن ان يروع ذلك الأمن . ويعتبر الوجود الشرطى هو أقدم صور الاجراء الأمنى فى الجماعات البشرية وهو الرمز الأساسى للعمل الشرطى والمحور الذى تدور حوله عملية اقرار الأمن كافة .

ثانياً - أعمال موجهة لخدمة الأمن العام ويستفيد أمن الدولة بهـا نفس الدرجة الدرجة : -

وهذه طائفة أخرى من العمل الشرطى ترتفع بنا درجة على سلم التخصص لذلك يبدو فيها بروز معنى الأمن العام خارج نطاق المفهوم العام للأمن ومن أهم هذه المجهودات ما يلى :

١ - ضبط الأسلحة غير المرخصة :

وتلك احدى عمليات ومجال البحث الجنائى هدفها الحد من انتشار هذه الأسلحة ، ومنع وصولها إلى أيدى المنحرفين - وهذا العمل يخدم بطريق غير مباشر أمن الدولة - ذلك ان تقليل او صعوبة فرصة الحصول

على السلاح يحول من يدبر لارتكاب جريمة امن الدولة يجد في الحصول على السلاح وتطول خطوط بحثه هذه وتستطيل فترة ذلك البحث بما قد يتسبب في ان تدمر بتحركة اجهزة امن الدولة .

٢ — مراقبة الفنادق والبنسيونات والشقق المفروشة :

وهذه احدى عمليات حماية الآداب الا انها تضع تحت ايدى رجال امن الدولة وسيلة مستترة قانونية لتعقب حركة المشتبه فيهم والاجانب وتعين على سرعة الوصول اليهم . ولقد كان لهذا العمل الشرطى فضل كبير في ضبط عدة قضايا سياسية اهمها اغتيال وصفى التل والشيخ الذهبي وغير ذلك .

٣ — وثائق السفر وامن الموانى :

يعتبر عمل جهاز وثائق السفر من بين هذه الاعمال التى تقدم لأمن الدولة خدمة بنفس القدر الذى يخدم به الامن العام . وكذلك الحال بالنسبة لعمليات جهاز امن الموانى . فان حماية مداخل البلاد في واقع الامر عمل يدخل في نطاق امن الدولة لانه بصفة اساسية يحمى البلاد من التسلل اليها من عناصر غير مرغوب في دخولها او تستهدف الحاق الاضرار بها .

ثالثاً — اعمال شرطية عادية تخدم بصفة رئيسية امن الدولة :

والمقصود بها تلك الاعمال التى تضطلع بها الاجهزة الشرطية غير جهاز امن الدولة .

ويدخل تحت اطار هذا النوع كثرة من اعمال جهاز الشرطة — وهى فى تبعيتها وتنظيمها الادارى معدودة من اجهزة الامن العام ولكن وسائلها تخدم امن الدولة بصفة خاصة ومن بينها :

١ — الحراسات :

سواء كانت الحراسات على منشآت عامة ام حراسات على شخصيات عامة فان العمل الذى تقوم به الاجهزة المختصة بهذا الجهد يعتبر داخلا بكل اركانه فى نطاق امن الدولة ونحن نعلم ان المنشآت العامة والشخصيات الهامة تشكل اهدافا رئيسية للعدوان على الدولة والنظام .

٢ — مقاومة الاضطراب :

وهـــذه وظيفة قوات الامن المركزى واقسام قوات الامن فمن المعروف سلفا ان المظاهرات والاعتصامات وبصفة عامة كافة انواع الشغب ان هى الا احدى وسائل النشاط السرى المضاد للنظام — وبالتالى فان عملية مقاومتها تكون ادخل واقرب الى خدمة امن الدولة منها الى خدمة الامن العام .

٣ — حماية المال العام :

مثل عمليات التهريب النقدى والتهرب من الضرائب والرشوة والاختلاس — وكل هذه العمليات تعتبر بالدرجة الاولى عمليات امن سياسى تخدم امن الدولة . وذلك بصفة عامة مرجعه الى ان هذه الجرائم تهدد النشاط الاقتصادى للدولة وبذلك فهى داخلة فى نطاق الخطر الذى

يهدد الأمن القومى — ومن ناحية أخرى فان بعض تلك الجرائم يشكل فى إطاره العام انحرافات تؤدى إلى الأثارة الشعبية باعتبارها مظاهر لاضطراب الأداة الحكومية — بينما البعض الآخر منها يعتبر بواعث لمشكلات ومواطن أثارة تنتج عن الثراء غير الطبيعى وغير المشروع لمرتكبيها .

ويدخل فى إطار هذا النوع جرائم تهريب المواد المخدرة . . . باعتبارها تهدد مجالين من مجالات الأمن القومى فهى تهدد وتؤثر فى النشاط الاقتصادى لما يترتب عليها من خروج رصيد من العملة مقابل المخدر المستورد دون أى سيطرة من الجهاز المالى للدولة — كما تهدد وتؤثر فى النشاط الاجتماعى .

٤ — حراسة وسائل النقل والاتصال :

ويؤثر ما يقع من جرائم على وسائل النقل والاتصال على مجالات عدة من مجالات الأمن القومى — وذلك واضح من معالجة قانون العقوبات للجرائم الواقعة على وسائل النقل والاتصال — بحزم وشدة — وبالتالى فان عمل أجهزة الشرطة المنوط بها حماية هذه الوسائل يخدم أمن الدولة بصورة مباشرة .

٥ — مباحث التموين :

تدخل مراقبة حركة المواد الغذائية ومكافحة الاستغلال والاتجار غير المشروع فيها وخلق أزمات فى توزيعها — فى مجال أمن الدولة من

بلب واسع . ذلك أن مشاكل السلع الغذائية الأساسية تعتبر — كما أوضحنا — من أسس المشكلات وأكثرها قربا للجماهير وأشدها إثارة لهم والتلاعب بالقوت اليومى للشعب من شأنه يجعل الجماهير شديدة الحساسية والتعرض والاستجابة لأية تحركات ومن جانب آخر فان الانحرافات التى ترتكب فى هذا المجال تعتبر لذاتها مصادر اثارة لما يترتب عليها من دخول طفيلية وثراء غير مشروع وغير طبيعى وذلك كله علاوة على ما يثيره التلاعب فى هذا المجال من اضطراب فى النشاط الاقتصادى للبلاد فقد يترتب على اخفاء سلعة اساسية ان تضطر الحكومة الى المسارعة فى استيرادها دون ان يكون ذلك داخل فى حسابها مما يعرض خططها للاضطراب ويسبب اضرارا للاقتصاد القومى .

المبحث الثالث

الجهود المباشرة للشرطة تجاه أمن الدولة

نقصد بالدور المباشر للشرطة فى مجال أمن الدولة — تلك الجهود التى يضطلع بها الجهاز ككل داخل مجال أمن الدولة بالتحديد الذى أوردناه فى تعريفنا له فى مطلع هذا الباب .

وعلى ذلك فلنا أن نتوقع أن هـذا الدور سوف يشتمل على بيان تصرف أفراد الجهاز حيال كل مايهدد أمن الدولة من أفعال سواء تناولها المشرع بالتجريم أو عجز التشريع عن الإحاطة بهـا لدوام تغيرها صوراً ومضامينا .

وتتأتى معالجتنا لهذا الجانب متتبعة عناصر أمن الدولة كما يلى :

أولا : <u>فى مجال تتبع المشكلات والانحرافات</u> :

المشكلة والانحراف كلاهما يحمـل فى طياته معنى مؤثراً على الأمن القومى بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة — ذلك أنهما يعنيان أن هناك عقبة أو حائل يحول دون تحقيق مطالب الشعب أو إشباع حاجاته أو تعويق لوظيفـة من وظائف الدولة أو أن هناك خللا فى نشاط من أنشطتها — ولقد سبق لنا أن بينا أثر عدم وفاء السلطة بإشباع حاجات ودوافع الجماهير على علاقة الشعب بالسلطة .

كما أنه من المعروف البديهي أن حركة القوى المضادة تقوم أساساً على وجود المشكلات لتستغلها بهدف سحب الولاء — ومعروف أن الولاء ثمن قضاء حاجات الشعب — وبهدف آخر هو نشر فكرها وايديولوجياتها بين الجماهير .

فالمشكلة أو الانحراف بهذه الصورة سلاح ذو حدين فهو بذاته مصدر خطر على أمن الدولة دون تدخل أحد وهو أيضاً ورقة رابحة في يد أعداء السلطة والنظام .

وكلما ازدادت المشكلة تعقيداً والانحراف عمقاً كلما زادت الاثار الناتجة عنهما في صفوف الجماهير أو القطاعات الشعبيـــة التي تتعرض (المشكلة والانحراف) مصالحها وثمة جانب له اعتباره في وجود المشكلات متعلق بأمن الدولة وبالذات في عملية قيام الفتن المسلحة ذلك أن المشكلات أيا كان نوعها يعتـــبر وجودها علامة من علامات ضعف السلطة .

ويحق لنا أن نتساءل أي هذه المشكلات يمكن أن تشكل الخطر على أمن الدولة ؟ أنه من المعروف المألوف أنه لا توجد دولة في العالم مهما علا أو ضعف شأنها تخلو من المشكلات ، فمن أي الاعتبارات يمكننا أن ننظر المشكلة على أنها مصدر للخطر أن وجود معيار التمييز بين مشكلة وأخرى شيء هام جداً بالنسبة للمواجهة الامنية للمشكلات وعلى ذلك فإن هناك خمسة زوايا نظر يمكن النظر للمشكلة من خلالها لتبين مدى خطورتها على أمن الدولة وهي كما يلي :

١ ـ مجال المشكلة :

يعتبر المجال الذى تحدث فيه المشكلة العامل الاقـــوى فى أثرها على الأمن حتى أنه يدخل فى مكوناتها أو تشكيل النتائج التى تترتب عليها .

وكلما إقترب مجال المشكلة من مصالح الشعب المباشرة كلما كان إحتمال نتائجها الضارة أقوى - فالطعام اليومى والمرتب والأسعار ومستوى المعيشة تأتى فى مقدمة المجالات ذات التأثير الضار المباشر والسريع على أمن الدولة بعكس مثلا إذا ما كانت للمشكلة - على حدتها - فى عجز الميزان التجارى أو . . . إلخ فرغم أن هذه فى النهاية مؤثرة على الإنسان إلا أننا نقصد هنا سرعة ظهور الأثر والإثارة على الجماهير .

وإذا أردنا أن نوصل هذه المعانى فليس علينا إلا أن نسترجع فكرة الأمن الشعورى القائمة على دوافع الإنسان - إن الإحساس بالخوف أو إنعدام الأمن الشعورى يقوى كلما كان حالا او قريباً ويضعف نسبياً إذا كان متوقعاً حدوثه بعد فترة ولذلك فإن شعور الفرد بأن إشباع دوافعه البيولوجية مثل الجوع والعطش وغيرها فى خطر، فإنه سرعان ما يستجيب السلوك الدفاعى الذى من شأنه أن يحقق له إشباع هذه الدوافع - أما إذا كان الخطر يعوق تطلعاته فى المستقبل مثلا فإن إستجابته هنا لا تنعدم بالطبع - ولكنها تكون أضعف وفى مجال أمن الدولة فإن عامل الوقت وسرعة التأثير هو الأهم لأن وجود فرصة أو فسحة من الوقت أمام جهاز الدولة كفيل بأحد أمرين إما حل المشكلة أو بتبصير الجماهير وتوعيتها وحثها على التحمل ولا شك أن لذلك أثر كبير فى إستعادة الجماهير لتوازنها وطمأنتها .

٢ ـ حجم المشكلة :

ربما يتبادر الذهن بأن أثر المشكلة يتناسب طردياً مع حجمها ـ أى كلما كبرت المشكلة توقعنا أثراً أكبر لها . ولكن هذا المعيار ليس ثابتاً فالحجم ليس دائماً هو عامل الإثارة إذا ما إبتعد المجال عن المظاهر المادية والنفسية لدوافع الأمن لدى الإنسان وأكبر دليل على ذلك مثلا مشكلة الإنفجار السكانى فى مصر فهى من الضخامة بحيث أنها تلتهم كل معدلات التنمية التى تصل إليها خطط الدولة لاهثة وراء التزايد الرهيب للسكان وبرغم أن الجماهير تعانى من ذلك فى صورة فقر الخدمات وإرتفاع الأسعار وبرغم التوعية الملحة وإقتناع الكثير بها ـ إلا أن الاستجابة للتخلص من المشكلة بطيئة برغم حجمها الكبير والسبب الرئيسى فى ذلك أن الفرد فى سلوكه اليومى لايرى أثرها مباشرة عليه مثل ما يرى إختفاء الكبريت أو السجاير مثلا فما بالك لو تأخرت بعض المخابز فى إنتاج الخبز لمدة ساعات .

٣ ـ الأثر المباشر والاستثارة :

ويشترط فى المشكلة لكى تشكل خطورة على الأمن أن تكون بذاتها مثيرة تحدث الأثر المباشر على شعور الفـــرد ـ وذلك شرط يقترب فى ظاهرة من أثر مجـــال المشكلة ـ لكن الأثر المباشر تنبع خطورته من جانب مخالف للمجال ـ فالأثر المباشر يشعر الإنسان بإهمال السلطة له أو لرغباته حتى ولو كان المجال بعيداً عن تهديد الدوافع البيولوجية العضوية له كالجوع والعطش . فمشكلة مثلا كسوء حالة المواصلات العامة ـ لها أثر مباشر على من يستخدمها ومن لايستخدمها ويتخذ منها مادة النقد . فهى مشكلة معايشة له يراها فى كل وقت والظاهرة تلقائياً حتى ولو لم تهـــدده شخصياً .

والمشكلة ذات الأثر المباشر أشد خطراً من المشكلة المستثارة حتى ولو إقتربت المستثارة من الإنسان .

وذلك أمر يحتاج لشيء من الأيضاح فالمشكلة المستثارة هي عادة التي تحتاج إلى من يضع أعين وأصابع الجماهير عليها فهي حتى إذا كانت محدثة لأثر معين فإن الربط بين ذلك الاثر وبين المشكلة عادة لايكون واضحاً إلا للمتخصصين أو المدققين وهي من هنا أيضاً تكون عادة مشكلة معقدة بها شيء من الصعوبة في الفهم على المواطن العادي لذلك هو قد يحس بنوع من النقص في جانب من جوانب مطالبه لكنه لا يستطيع أن يصل إلا بمساعدة آخر لفهمها ـ وهذا وحدة عنصر هام في تعطيل أثرها الاثاري على الجماهير أما العنصر الثاني في التعطيل فهو تلك المقاومة الداخلية التلقائية التي تفرزها نفس الإنسان تجاه الأفكار التي تحاول إقتحام مساحة الثقافة أو المعرفة المخزنة لدى الفرد خاصة إذا إقتربت تلك الأفكار أو كان من يرددها محل ريبة أو حتى غير معلوم لنا .

٤ ـ حجم ونوعية القطاع المتأثر :

إن إتساع القطاع الذى تؤثر فيه المشكلة ونوعيته أمر هام بالنسبة لتحديد درجة خطورتها ولا شك أن هناك قطاعات من الجماهير بحكم تكوينها تعتبر حقلاً خصباً للتفاعلات والإنفعالات وأهم هذه القطاعات هي تلك المعروفة بإسم (اوعية النشاط المضاد) وهو تعبير أمني يطلق على القطاعات الجماهيرية ذات الصفات الثلاثة التالية :

(أ) العدد الكبير أن يضم القطاع عدد ضخم من الأفراد .

(ب) سهولة الإثارة .

(جـ) التنظيم الداخلي الذي ينتج الوحدة الفكرية وتوحد الاتجاهات والمشاعر .

وتنطبق هذه المواصفات على قطاعات الطلبة والعمال والفلاحين فالطلبة عدد ضخم منظم في الاطار العام الواحد للطلاب وبهم ثورة الشباب والعقلية المثالية المدرسية والعمال بتشكيلاتهم النوعية (مصانع / نقابات) تتوحد مشاعرهم وتطلعاتهم وهي ذاتها تحمل وقود الاثارة أما الفلاحون فتنظيمهم وانتظامهم في القرى بما تحمله من رواسب المجتمع شبه البدائي أو الريفي فإن التماسك يتأتى من هذه الروابط. أما سهولة الاثارة فتأتى من جانب البساطة والانفعالية الفطرية . وكلما إقتربت المشكلة من أحد أوعية النشاط كلما زادت خطورتها على أمن الدولة .

٥ ـ الديمومة :

وتعنى الديمومة الاستطالة الزمنية للمشكلة مع التفــاقم ـ ذلك لأن المشكلة إذا طالت دون حل أو دون تبصير كاف وتبرير معقول من جانب السلطة فإنها في كل يوم تكتسب عدداً من المتأثرين بهـــا فإذا ما كانت الإستطالة الزمنية مصحوبة بتعقد المشكلة فإن ذلك يحدث تسارعاً في عدد المتأثرين وتزايد في حدة الأثر لما قد يترجم به لدى المتأثرين أن ذلك ناجم من عدم إهتمام السلطة بأداء واجباتها .

الإنحراف وأخطـــاره

حقيقة أن الانحراف بذاته يعتبر مشكلة كما أنه وبنفس القدر يعتبر مصدراً للمشكلة - وهو بذلك يخضع فى أثره على أمن الدولة لنفس طباع المشكلة الخطرة إلا أن الإنحراف له مجالات إذا ظهر فيها فإن خطورته لا تكون صادرة عن أثره فى الجماهير ولكن بفعلها المباشر على السلطة ومظاهرها بل وعلى النظام بأكمله .

مجالات الانحراف الخطر :

إن الإنحراف كتعبير مطلق تتسع دائرته لتشتمل على كل خروج على مواضعات الجماعة ومن بينها ما خضع للتشريعات العقابية (جنائية أو إدارية) ومع ذلك ومع أنه قد يقع المنحرف تحت طائلة العقاب إلا أن الأثر الناتج عنه على أمن الدولة يظل يعمل عمله حتى ولو كان المنحرف قد نال جزاءه .

ومع أن مجال الانحراف - شأن مجال المشكلة - يعتبر العامل الفعال فى أحداث الأثر إلا أن القاعدة فى تحديد أى مجالات الانحراف أكثر خطورة تختلف عنها فى المشكلة .

وأكثر مجالات الانحراف تأثيراً على أمن الدولة هو الانحراف فى أجهزة الدولة التنفيذية أو الشعبية أو السياسية أو النقابية فإن هذه الانحرافات تصاحبها موجة عارمة من الشائعات التى تمد جذور الانحراف إلى مستويات أكبر من التى تظهر فيها - ومصدر هذه الشائعات معروف طبعـــاً أنه من جانب أصحاب الفتن والإنشطة الضاره . والشائعة فى هذا سلاح

خطر لأنها تتأكد بظهور الإنحراف فى مستوى أدنى من التى الصقته به وبالتالى تأتى نتيجة عقوبة المنحرف بعكس الأثر المتوقع منها إذ سرعان ماتنطلق خلف إعلان العقوبة شائعات وتعليقات تؤكد ماسبق ثم تعلق بأن هؤلاء هم كبش الفداء لمن هم اعلى منهم مستوى .

ومصدر الخطورة فى هذه المجالات يأتى من مجالين :

(أ) أن الانحراف فيها بذاته عامل إثارة — إذ يترتب عليه اختلال فى الاجهزة التى يتفشى فيها وبالتالى فإن أثره سرعان مايسقط مباشرة على مايؤديه من وظائف فإذا كان الجهاز من الاجهزة الوثيقة الصلة بالخدمة الجماهيرية كان أثره أشد وأقوى وثمة جانب آخر يترتب عليه وهو مظاهر الثراء التى لاتتناسب مع وظيفة المنحرف وأسلوبه فى التمتع بها وهو بذاته وحده حتى ومع من يكون ثراؤهم مشروع — يعتبر من عوامل الإثارة فى المجتمعات المتخلفة أو تحت التنمية وهذا بدوره يتيح لتنظيمات النشاط المضاد أن تقيم الادلة المادية أمام الجماهير على عدم صلاحية السلطة ونظامها الحكم لانها هى المسئولة عن ذلك .

(ب) أن الإنحراف بمايترتب عليه من تعويق لسير العمل بالطريق الطبيعى وبالعدالة المطلقة دون تفرقة بين الجماهير المتعاملة يحول الطريق الطبيعى لقضاء مصالح الجماهير إلى طريق غير طبيعى يتوقف على الاتصالات الجانبية غير المشروعة مع الشخصية المنحرفة — ويعطى ايضاً الفرصة للنشاط المضاد للحديث ونسج الشائعات .

وكلما صعد الانحراف على السلم الإدارى أو السياسى كلما ازدادت

خطورة الأثر المترتب على الاتصالات الجانبية حتى يصل إلى مستوى يعتبر فيه مصدراً رئيسياً ودعامة تتألف عليها مراكز القوى - التي تعتبر أخطر مظاهره الانحراف السياسي ومن العوامل الهامة جداً التي تستغلها وتستغل وجودها الأنشطة المضادة .

ثانيا : في مجال الأدوار القومية للشرطة :

في مجال الحديث عن الأدوار القومية لجهاز الشرطة - فنحن لا نضيف جهوداً جديدة ولا نفترض أدواراً رمزية وإنما نحن هنا نحاول أن نضع تحت إطار من العلميه والموضوعية مجموعه من الأعمال التي يضطلع جهاز الشرطة بأدائها وربما يتطرق للأذهان - إذا أغفلنا التوضيح - أن الشرطة تقوم بها خارج اختصاصها وهو فهم قد يبدو مستقيما إذا عالجنا دور الشرطة في أضيق نطاق ، ولكنه لا يتناسب مع ما تحتمه النظرة العلمية الحديثة لمجال العمل في الشرطة والتي تنبع من اتساع مفهوم الأمن بصفه عامة وشمول مفهوم الأمن العام بصفة خاصه إلى جانب مسايرة منطق العصرية الذي يتسم بالشمول وحساب المتغيرات المتداخلة وحتى وان بدت صورتها المستقرة بعيدة عن المجال .

لهذا فإن عرضنا هنا للأدوار القومية للشرطة يعتبر استكمالا لرسالتها وعرضاً لدورها الفعال في مجال أمن الدولة .

والأدوار القومية للشرطة تعنى تتبع مجالات الأمن القومى الأربعة ودعمها ودفع الخطر أو التهديد بالخطر عنها وهى بذلك تعتبر في الواقع

التطبيق العملى لعملية مواجهة المشكلات والانحرافات لأن المواجهة الشرطية هنا تتم خارج نطاق التشريع الجنائى ومن منطلق سياسى يستهدف تغطية مساحة أمن الدولة بل أنه يتعداه كثيراً حتى يبلغ مساحة الأمن القومى ذاته .

(أ) الدور السياسى للشرطة(١) .

إن أساس الدور السياسى للشرطة ينطلق من ضرورة أن يمارس رجالها عملهم وهم ينظرون إلى أبعد من مجرد تنفيذ القرار أو القانون بل يجب أن يتخطوه إلى استظهار واستبطان أثر تنفيذ القرار على العلاقات السائدة فى المجتمع وصل المناخ الجماهيرى وأن تكون خطط تنفيذ القرارات واضعة من بين متغيراتها الأساسية حساب ردود الفعل الجماهيرية وعدثة موازنة بين أهداف الخطة وآثار تنفيذ القرار وموازنة بين ما يجنيه الصالح العام من هذا وذلك — ولا يعنى هذا أننا ندعو إلى تغليب النجاح الجماهيرى للشرطة - وإن كان فى حد ذاته هدفاً — على تطبيق القانون ولكن الهدف هو تسييس العقلية التى تخطط بحيث تضع فى حسبانها هذه الاعتبارات .

وهناك إلى جانب هذا المنطلق العام للعمل فى كافة الجوانب أعمال

---

(١) قد دار فى ذهن البعض أن يكون الدور السياسى للشرطة هو أن تمارس أجهزتها للنشاط السياسى بإدارة دفة الممارسة السياسية أو المشاركة فى القرار السياسى بالرأى أو النقد وهذا أمر غير وارد إطلاقاً لأن هذا هو معنى بوليسية الدولة فى واقع الأمر من وجهة نظر فلسفة الأمن .   المؤلف

شرطية تضطلع الشرطة بتحقيقها فى مجال التنظيم الداخلى للدولة أو إدارة الحياة وهو السياسة الداخلية للدولة .

ويتجلى هذا الدور فى أظهر معانيه تنظيما فى أن وزارة الداخلية بكافة مستوياتها الإدارية هى التى تضطلع بعمليات الإنتخابات[1] بكافة أنواعها من بدء عملية القيد بجداول الناخبين إلى تنظيم عمليات الدعاية الإنتخابية والإشراف عليها وعلى عمليات إعطاء الأصوات . ولا شك أن تلك عملية سياسية هامة تعتبر دعامة النظام الداخلى للبلاد ـ وصلاحها وخلاصها من العبث والهوى صلاح لأحوال البلاد ونظامها ـ وتأتى بعد ذلك عملية تعيين ومساءلة العمد والمشايخ ونحن نعرف ما يترتب على هذه العملية من مشكلات تصل إلى حد الاقتتال بين أبناء القرية فهى عملية سياسية بالدرجة الأولى .

وإلى جانب هذه الأعمال المنظمة فى المجال السياسى نجد أن هناك جانبا سلوكياً غير مكتوب يعطى للشرطة طرفاً فى الحياة السياسية للبلاد — فإن تعاون أجهزة الشرطة تعاونا بناء مع أفراد التنظيمات الشعبية والسياسية والنقابية والمهنية على كافة مستوياتها يفتح أمام جهاز الشرطة من جانب وأمام تلك التنظيمات من جانب آخر ـ آفاقا للخدمة الجماهيرية الخاصة الموجهة للصالح العام ـ كذلك فإن هذا التعاون لا يلغى كون أن جهاز الشرطة مكلف بمراقبة ما يكتنف تلك التنظيمات من إنحرافات ومحاولة إصلاح ما يمكنها إصلاحه منه أو إخطار الجهات الأعلى مستوى للاضطلاع بذلك وهذا فى حد ذاته عمل من أعمال أمن الدولة إذ يكفل

---

(١) صدر أخيراً قرار جمهورى بإنشاء الإدارة العامة للانتخابات وهو تعميق لهذا الدور الذى تقوم به الشرطة فى خدمة البناء السياسى للدولة .

بأبا من أبواب الخطر عليه . ومن ناحية أخرى فإن . . . تأمين حرية المواطنين فى الأدلاء بأصواتهم وممارسة حقوقهم الدستورية إنمـــا يعتبر واجباً هاماً من واجبات الشرطة التى تضطلع بهـا لحماية أمن الدولة .

(ب) الدور العسكرى للشرطة :

وفى مجال النشاط العسكرى الذى تتحقق به وظيفة حماية الاستقلال فإن جهاز الشرطة يقدم خدمات وتسهيلات مختلفة القوات المسلحة — فهى كاملة يقوم عب. تنفيذ خطة التعبئة العامة كتنفيذ قرارات الاستيلاء واستدعاء الاحتياطى وغير ذلك - إلى جانب ضبط المتخلفين والمتهربين من التعبئة وحراسة خطوط مواصلات القوات المسلحة داخل البلاد . كذلك فإن عمليات الدفاع المدنى التى تضطلع بهـا أجهزة الشرطة تعتبر عاملا هاماً فى حماية ظهر القوات المسلحة على الجبهة .

وعلاوة على ذلك فإن الشرطة تقف دائماً مستعدة إلى جانب القوات المسلحة فى المعركة فهى تشارك فى حراسة المنشآت الحيوية وأعمال المراقبة الجوية ومقاومة الإسقاط والابرار الجويين إلى جانب القتال دفاعاً عن الوطن فى كثير من الظروف وليست معارك القتال فى عام ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ ببعيدة عن اذهان المواطنين بل لقد كانت موضع العرفان والتكريم من الأمه قيادة وشعباً .

(ج) الدور الاقتصادى للشرطة :

إذا كان عمل الشرطة فى المحافظة على الأموال الخاصة والعامة يعتبر دوراً غير مباشر فى خدمة أمن الدولة — عن طريق حماية اقتصاد البلاد — على نحو ما أسلفنا فلا زال هناك واجب ودور مباشر لها فى المجال الاقتصادى يتبدى فى التعرف على مشاكل الإنتاج ومعوقاته وأسباب قصوره ورفعها للجهات المعنية تبصيراً أو تحذيراً — كذلك التصدى للمشكلات العمالية ومحاولة حلها فى بدايتها أو الإبلاغ عنها — إلى جانب المعاونة الفعالة والرقابة فى عمليات مكافحة الآفات الزراعية باختلافها وتنفيذ عمليات (مناوبة الرى) ومعاونة الأجهزة المختصة بها .

(د) الدور الاجتماعى للشرطة :

إذا كان هناك جهاز من أجهزة الدولة يخالط أبناء الشعب — فى كل لحظة وفى كل مكان من العاصمة إلى أبعد النجوع إلى خيام البدو فى الصحراء — فإن هذا الجهاز هو هيئة الشرطة . فهى موجودة فى كل وقت ومكان وبحكم طبيعتها تصل إلى أغوار المجتمع وتقف على مايدهمه فيه من مشاكل حتى أن بعض الخبراء ليقولون أن على الفرد إذا كان يريد أن يتعرف على طبيعة الحياة فى دولة ما — فعليه أن يدرس جهاز الشرطة ومشكلات وقواعد عمله ليحكم حكما صحيحاً على الشعب والدولة .

أن التلاصق الزمانى والمكانى للشرطة بالشعب يابهب خيالى بحلم أن يكون ذلك الجهاز هو القدر الأجهزة على ممارسة الخدمة الاجتماعية بمافيه من انضباط وعناصر مثقفة ترعى الله بل ويشتط بى الخيال إلى أنها أقدر

على خدمة علوم الإنسان فى مجالات التجريب والبحث الإستقصائى من أى جهاز علمى — وتلك طبيعة موقع جهاز الشرطة من الشعب وهى لاشك كانت محركا دائماً وراء الأفكار التى دعت لقيام الشرطة اجتماعية تمد يد المعونة والرحمة والرعاية إلى محتاجيها بجانب اليد التى تقبض وتبطش على الخارجين فى المجتمع . ولكن ذلك ربما يكون أفكاراً ورؤى قد يحققها الزمن ولا بد أنه محققها إن عاجلا أو آجلا .

أما ماتقوم به الشرطة حالياً من الجهد الاجتماعى فهو عمل ضخم لاينقصه إلا إبرازه تحت إطاره .

١ — مكافحة الأوبئة :

تقوم الشرطة بالجهد الأكبر فى العمليات الإدارية التى تنفذ بها أعمال الحجر الصحى لحصر الأوبئة فى الأماكن التى تنتشر بها ومنع انتقالها إلى باقى أجزاء البلاد .

٢ — مواجهة الكوارث العامة :

وتضطلع الشرطة بالجهد الرئيسى فى عمليات مواجهة الكوارث العامة التى تنتج عن الزلازل والسيول سواء فى إزالة آثارها أو تهجير المواطنين وتدبير وسائل إعاشتهم بالإشتراك مع الأجهزة الأخرى — وليس ببعيد عن أذهاننا ما كانت تقوم به الشرطة من جهود شاقة فى حالات فيضان النيل — قبل إنشاء السد العالى — لمراقبة جسور النيل وتجميع المواطنين لحراسة تلك الجسور والمرور عليهم ليلا ونهاراً .

٣ — حل المنازعات :

أن تناول المنازعات بين الأسر والقبائل والطوائف يقتضى النظر إليها من زاويتين - فمن جهة تعتبر هذه المنازعات مصدرا لاضطراب الأمن العام بما يترتب عليها من جرائم ترتكب وهذه هي النظرة الضيقة للمنازعات — إلا أنها من جهة أوسع وأشمل تعتبر تهديدا لتماسك الجبهة الوطنية خاصة تلك التي تقوم على أسس طائفية ودينية بما يجعلها مجالا لاستغلالها بواسطة القوى المضادة فإن عمليات تصدي جهاز الشرطة لحل هذه المنازعات يعتبر إسهاماً مباشرا من الجهاز في إقرار أمن الدولة ومنع الجريمة الضارة به قبل وقوعها بالقضاء على البيئة الصالحة لنموها .

مبحث ختامى

بعد هذه الجولة السريعة فى مجال الأمن القومى بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة وبعد ما تبين لنا من خلال عرضنا أهمية الدور الشرطى فى حماية أمن الدولة والأمن القومى الذى يعتبر التجسيد الحى للدولة كشخص معنوى إعتبارى والذى تتراكم من خلاله كافة أنشطة أجهزتها على إختلاف تخصصاتها وتشعب مهامها .

وبعد أن طالعنا الفلسفة الأمنية للأمن السياسى والركائز التى تقوم عليها مهمة جهـاز أمن الدولة وتطرقنا من ذلك كله إلى تفصيل دور الشرطة بصفة عامة وبعض تخصصاتها بصفة عامة وكنا فى ذلك ننهج منهجة تتبع طبيعة العملية الأمنية لحماية نظام الدولة وعلاقة الشعب بالسلطة بما يحقق رسوخ المفاهيم بإعتبارها هى التى تتسم بالدوام والثبات أكثر من الصور التنظيمية التى تصب فيها .

فقد بقى أمامنا أن نمر سريعاً ببعض الأجهزة التى تقوم بأدوار مختلفة فى هذا المجال بصفة خاصة لنوضح دور كل منها قدر ما تسمح به طبيعة البحث وبعيداً عن محاذير السرية .

أولا - الادارة العامة لشرطة الخدمات الخاصة :

وتقوم هذه الإدارة بتغطية جانب هام من حماية أمن الدولة بحماية الشخصيات الهامة الوطنيين منهم والأجانب من يحدث الإعتداء عليهم إضطرابا فى الاستقرار السياسى الداخلى أو العلاقات الدولية بما يؤدى

إلى الإضرار بمصالح البلاد التي تحميها إجراءات الامن القومي .

ومن المعروف أن اغتيال الشخصيات يعتبر عنصرا هاماً من عناصر تكتيكات التنظيمات السرية المضادة (الفئات المسلحة) عندما تبدأ في مرحلة التحدي السافر للسلطة وتحاول الوقوف أمامها كند مناوىء . فسواء كان الاغتيال السياسي يستهدف النيل من الشخصية العامة كشخص له موقف معين . أو كان يستهدف القضاء على الشخصية باعتبارها أحد مكونات نظام سياسي فإن عملية حمايتها تدخل في إطار عمليات أمن الدولة .

كذلك فإن حماية الشخصية تتطلب حماية الاماكن التي تتواجد فيها كالمنازل والمكاتب أو الاماكن الاخرى التي تقصدها الشخصية وهذا يدخل في إطار عمل هذه الإدارة .

ثانيا - ادارة شرطة حرس مجلس الشعب :

وتؤدي هذه الإدارة نفس الوظيفة السابقة فيما يختص بأعضاء مجلس الشعب والشورى وتأمين مقرهما ضد التسرب التصنت أو التجسس أو التخريب .

ثالثا - إدارة شرطة رئاسة الجمهورية :

وتضطلع هذه الإدارة بنفس الادوار الموضحة للادارتين السابقتين ولكن فيما يختص بالسيد رئيس الجمهورية وضيوفه وأسرته .

رابعا - حرس الجامعة :

ويقوم بعملية تأمين الجامعات ضد التسرب إليها وضد الجـــرائم الجنائية العادية .

المراجع

أولا ـ كتب عربية :

١ ـ د. أحمد أبو زيد ـ البناء الإجتماعي مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الأول ـ الهيئة العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ .

٢ ـ د. أحمد شفيق باشا ـ مذكراتي في نصف قرن ، مطبعة مصر القاهرة ١٩٣٤ .

٣ ـ أحمد هاني ـ الجاسوسية بين الوقاية والعلاج ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع : القاهرة ١٩٧٤ .

٤ ـ د. إنتصار يونس ـ السلوك الإنساني ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٨ .

٥ ـ لواء الصادق حلاوة ـ الأمن العام فلسفته وخطته ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٠ .

٦ ـ د. بطرس بطرس غالي ، د. محمود خيري عيسى ـ المدخل إلى علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ط ٣ ـ ١٩٦٦ .

٧ ـ د. حامد غنيم أبو سعيد ـ دصر الدول الإقليمية ، الجزء الأول سجل العرب القاهرة ، ١٩٧٠ .

٨ ـ د. حسن إبراهيم حسن ـ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي ، الجزء الثالث ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٦ .

٩ — د. حسن شحاتة سعفان — أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، طبعة ٦ القاهرة ١٩٦٤ .

١٠ — د. سليمان محمد الطماوى — السلطات الثلاث فى الدساتير العربية والفكر السياسى الإسلامى ؛ دار الفكر العربى ط٢ — ١٩٧٣ .

١١ — صلاح مخيمر ؛ عبده ميخائيل — المدخل إلى علم النفس الإجتماعى الانجلو المصرية ؛ القاهرة ١٩٦٨ .

١٢ — عاطف وصفى — الانثروبولوجيا الإجتماعية ؛ دار المعارف ١٩٦٦ .

١٣ — عبد الحميد دويدار ؛ رياض داود — التحقيق الجنائى الحديث ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦١ .

١٤ — عبد الخالق لاشين — سعد زغلول ؛ دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، دار المعارف ؛ القاهرة ١٩٧١ .

١٥ — عبد المنعم هاشم وعدلى سليمان — الجماعات والتنشئة الإجتماعية ؛ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ .

١٦ د. فؤاد البهى السيد — العدوان ؛ دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٨٠ .

١٧ — د. نعيم عطية — فى النظرية العامة للحريات الفردية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٥ .

١٨ د. محمد حافظ غانم — مبادىء القانون الدولى العام ، مطبعة مصر ، ط ١ — ١٩٥٦ .

١٩ — د. محمد طلعت عيسى — الاشتراكية العربية والاشتراكيات العالمية ، دار الشعب ١٩٦٥ .

٢٠ — د. محمد عاطف غيث — علم الإجتماع ، الجزء الأول ؛ دار المعارف بالاسكندرية .

٢١ — محمد عبد الكريم نافع — أمن الدولة المصرية ، كلية الشرطة ؛ ١٩٨١ ، الجزء الأول ، دار الشعب ؛ القاهرة ١٩٧٥ .

٢٢ — محمد فتحى الشنيطى — النظرية السياسية عند هيوم ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٢ .

٢٣ — د. محمد كامل ليلة — النظم السياسية ، الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ؛ القاهرة ١٩٦٨ .

٢٤ — المستشار / محمود إبراهيم إسماعيل — الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج فى قانون العقوبات المصرى والتشريع المقارن ، مطبعة كوستا سوماس ، القاهرة ١٩٥٣ .

٢٥ — ميخائيل شاروبيم — الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ج ٣ ، المطبعة الأميرية القاهرة ١٨٩٨ .

٢٦ — يونان لبيب رزق — الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

ثانياً ـ كتب أجنبية مترجمة :

٢٧ - جون ديوى ، الفن خبرة ، ترجمة زكريا إبراهيم — مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ١٩٦١ القاهرة .

٢٨ — هارولد لاسكى ؛ ترجمة عز الدين محمد حسين — مدخل إلى علم السياسة ؛ مؤسسة سجل العرب بمجموعة الألف كتاب ٥٤٥ القاهرة ١٩٦٥ .

٢٩ — هارولد لاسكى — الدولة نظرياً وعملياً جزء أول ، مجموعة اخترنا لك ، ٦١ الدار القومية للطباعة والنشر .

٣٠ ـ هنرى توماس ، ترجمة مترى أمين ـ أعلام الفلاسفه كيف نفهمهم ، مؤسسه فرانكلين للطباعة والنشر / القاهرة / نيويورك ١٩٥٦ .

ثالثاً ـ كتب أجنبية :

31. Flademir jabotinsky — the story of the jewish legion newyerk 1951.

32. Richard grossman the palestine missen a personal record xlamish Hmilton London 1946.

رابعاً ـ بحوث ومقالات :

مقدم حبيب إبراهيم العادلى — مفهوم الأمن القومى ، بحث مقدم للمركز القومى للبحوث الجنائية ١٩٧٥ .

عميد سيد أحمد متولى ـ السلوك الإجرامى فى جريمة التنظيم السرى ؛ بحث مقدم إلى معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة الدورة ٢٤ .

لواء إبراهيم محمد الفحام ـــ نشأة أجهزة الأمن السياسى ، مجلة الأمن العام العدد ٦٦ .

خامسا ـ محاضرات :

محاضرات مترالان ـــ أكاديمية الشرطة العالمية بواشنطن .

أحمـــد عبد العزيز سلامه ـ محاضرات علم النفس المرضى كلية الآداب ١٩٦٦ .

محاضرة عن اهداف الإرهاب الشيوعى بأكاديمية الشرطة العالمية مارس ١٩٦٧ ـــ مستر ويجرن / مستشار وزارة الدفاع الأمريكية .

لواء محمد فتح الله سلامة ـ محاضرة الأمن القومى ؛ بمعهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٧٤ .


سادسا ـ معاجم :

معجم ألفاظ القرآن الكريم ـــ مجمع اللغة العربية ؛ دار الشعب .

تم بحمد الله



ع — ٢/١٩٨٤ (١٢٠٠)


Bibliotheca Alexandrina
15233304